

أخبار عالمية

مؤسسات وول ستريت تلجأ لأموال التأمين لتمويل صفقة أنابيب الكويت



لجأت ثلاث من كبرى مؤسسات وول ستريت إلى أموال قطاع التأمين لتمويل جزء كبير من صفقة خطوط أنابيب بقيمة 16 مليار دولار في الكويت، في نموذج تمويلي نادر لصفقات البنية التحتية. واختارت كل من «بلاكستون» و«بروكفيلد» و«KKR» التمويل المدعوم برؤوس أموال شركات التأمين لتغطية جزء المديونية في الصفقة، بدلاً من حزمة قروض مصرفية تقليدية بمليارات الدولارات كانت قد أعدتها جهات من بينها «إتش إس بي سي» و«جي بي مورغان». وتعد الصفقة أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ الكويت، في حين ستسحّو الشركات الثلاث بحصص متساوية على 49% من مشروع مشترك يمتلك حقوق استخدام 13 خط أنابيب تابعة لشركة نفط الكويت.

إنفاق المستهلكين بالسعودية يتراجع 2.8% أسبوعياً



تراجع إنفاق المستهلكين في السعودية عبر عمليات نقاط البيع بنسبة 2.8% خلال الفترة من 9 إلى 15 أغسطس، مقارنة بالأسبوع السابق، ليبلغ إجمالي المبيعات 14.19 مليار ريال، ما يعادل 3.78 مليار دولار، مقابل 14.60 مليار ريال، أو 3.89 مليار دولار، في الأسبوع المنتهي في 8 أغسطس 2026. وبحسب التقرير الأسبوعي الصادر عن البنك المركزي السعودي «ساما»، جاء التراجع في إجمالي الإنفاق رغم قفزة بأكتر من 62% في الإنفاق على قطاع التعليم، بالتزامن مع اقتراب بداية العام الدراسي الجديد.

إنفديدا تتداول بخصم يفتح فرصاً استثمارية



يرى «بنك أوف أميركا» أن سهم إنفديدا قد يتداول بخصم يتراوح بين 34% و50% عن قيمته العادلة، معتبراً أن المستثمرين يبالغون في تقدير المخاطر المرتبطة بشركة الرقائق الرائدة في الذكاء الاصطناعي. وأظهر تحليل البنك للتدفقات النقدية الحرة وفق منهجية «مجموع الأجزاء» أن السهم يحتفظ بخصم كبير حتى بعد احتساب المخاطر التمويلية المحتملة. وقال محلل البنك فيفيك أريا إن مستويات التداول الحالية قد تعكس مبالغة في تقدير المخاطر المحيطة بالشركة، ما يخلق فرصة استثمارية جذابة للمستثمرين، في وقت تحظى فيه إنفديدا بموقع رئيسي في سوق رقائق وتقنيات الذكاء الاصطناعي العالمية.

«الدوائر الاقتصادية» تسرّع الفصل وتدعم بيئة الأعمال

قضاء اقتصادي متخصص يعزز استثمار الكويت

1 تسوية المنازعات والصلح قبل بدء المسار القضائي

2 القانون يزيد من تنافسية الكويت ويستقطب رؤوس الأموال



قبل نظر النزاع قضائياً مع منح محضر الصلح قوة السند التنفيذي بما يتيح حسم جانب من المنازعات بصورة أسرع وأقل كلفة. وأوضح أن التحول الرقمي يمثل أحد المحاور الأساسية للقانون من خلال اعتماد منصة إلكترونية لإجراءات التقاضي والتنفيذ وملف إلكتروني للدعوى وقاعدة بيانات للأحكام والمبادئ القضائية المنشورة. وذكر أن القانون يولي تنفيذ الأحكام أهمية خاصة بإنشاء إدارة تنفيذ متخصصة وربطها إلكترونياً بالجهات ذات الصلة وتطوير إجراءات الحجز واعتماد المزادات الإلكترونية بما يحقق سرعة وفعالية التنفيذ. وشدد وزير العدل على أن هذا القانون يدعم تنافسية دولة الكويت ويعزز جاذبيتها للاستثمار ويرسخ سيادة القانون في المنازعات الاقتصادية. وكان مجلس الوزراء وافق في اجتماعه أمس الثلاثاء على مشروع مرسوم بقانون بإصدار قانون إنشاء الدوائر الاقتصادية بهدف مواكبة التشريعات العالمية والإقليمية الحديثة وتسخير الأنظمة التكنولوجية المتطورة في خدمة العدالة.

أكد وزير العدل المستشار ناصر السميّط أن قانون إنشاء الدوائر الاقتصادية يمثل نقلة نوعية في منظومة القضاء الاقتصادي بدولة الكويت من خلال إنشاء قضاء متخصص على درجات التقاضي الثلاث وتسريع الفصل في المنازعات وتطوير إجراءات التنفيذ والتوسع في التقاضي الإلكتروني بما يعزز كفاءة إنفاذ العقود ويرفع مستوى الثقة في البيئة القانونية والاستثمارية للدولة. وقال المستشار السميّط لوكالة الأنباء الكويتية إن القانون يقوم على إنشاء دوائر اقتصادية متخصصة في المحكمة الكلية ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز تختص بالمنازعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي حددها القانون يعاونها مكتب فني متخصص لدعم عملها. وأضاف أن القانون يستهدف تسريع الفصل في القضايا من خلال مكتب لتحضير الدعوى يتولى استكمال مستنداتها قبل عرضها على المحكمة إلى جانب تنظيم مواعيد الإجراءات والطعن بما يحد من إطالة أمد المنازعات. وأشار إلى استحداث القانون مسارا للتسوية والصلح

3 مكتب لتحضير الدعاوى يختصر زمن الفصل في القضايا

4 إدارة تنفيذ متخصصة ومزادات إلكترونية لتسريع الأحكام

سعر خام مريان يقفز إلى أعلى مستوى مع خفض الشحنات

الإمارات تخفض مبيعات النفط لآسيا 5% خلال أغسطس وسبتمبر

أبوظبي إنتركونتيننتال للعقود الآجلة» لن تتأثر. ويرجع خفض الشحنات إلى أعمال صيانة مقررة بحقول النفط البرية في أبوظبي. ارتفع سعر «مريان» الإماراتي وهو خام معياري مهم للمشتريين في آسيا، إلى مستويات قياسية لم تسجل منذ أبريل، إذ ارتفعت علاوته هذا الأسبوع عن سعر العقود الآجلة لمزيج «برنت» إلى نحو 7 دولارات للبرميل، بعدما كان يتداول بخصم عن سعر الخام المعياري العالمي أوائل أغسطس.

تعتزم «شركة بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك) خفض كميات الخام التي تبيعها للعملاء في آسيا خلال أغسطس وسبتمبر، في خطوة بدأت تسهم بالفعل في دفع سعر خام «مريان» الرئيسي إلى الارتفاع. وسيسل خفض في شحنات النفط المبيعة في السوق الفورية إلى نحو 5%، وستشمل الخطوة الشحنات المشتراة عبر صفقات خارج البورصة، بحسب وكالة بلومبيرغ. ويعني ذلك أن الشحنات الفعلية المشتراة عبر «بورصة

الرئيسي 50» ارتفاعاً بنسبة 0.37%، وقفز مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.20% مقارنة بمستويات الإغلاق في جلسة الثلاثاء. ويعكس تفوق «الرئيسي» على بقية المؤشرات نشاطاً لافتاً في الأسهم المتوسطة والصغيرة، والتي استفادت من تحركات شرائية أكبر خلال الجلسة. وبلغت قيمة التداول الإجمالية نحو 103.28 مليون دينار، من خلال تداول 389.49 مليون سهم، عبر تنفيذ 25.82 ألف صفقة، وهي أرقام تؤكد استمرار مستويات النشاط الجيدة في السوق، لاسيما مع تجاوز السيولة حاجز 100 مليون دينار. **طالعص3**

المؤشرات الرئيسية ترتفع جماعياً بدعم 9 قطاعات

103 ملايين دينار سيولة بورصة الكويت

واصلت بورصة الكويت أداءها الإيجابي خلال تعاملات أمس الأربعاء، إذ أغلقت المؤشرات الرئيسية على ارتفاع جماعي، مدعومة بتحسّن نشاط التداول وصعود 9 قطاعات، في مقدمتها قطاع التأمين الذي سجل قفزة قوية بلغت 6.94%. وجاءت مكاسب السوق وسط سيولة تجاوزت حاجز 100 مليون دينار، ما يعكس استمرار النشاط الاستثماري وتنامي شهية المتعاملين تجاه عدد من الأسهم، خصوصاً مكونات السوق الرئيسي. وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.40%، فيما نما مؤشر السوق العام بنحو 0.54%، بينما سجل مؤشر

الخليج يعيد هندسة تمويل البنية التحتية



الاعتماد على التمويل الحكومي وحده كافيّاً لتلبية الاحتياجات الاستثمارية المتزايدة، ما يعزز الحاجة إلى تعبئة مصادر إضافية من رؤوس الأموال. وفي المقابل، تملك صناديق التقاعد وشركات التأمين ومديرو الأصول رؤوس أموال طويلة الأجل، تتناسب طبيعتها مع مشاريع البنية التحتية التي توفر تدفقات نقدية مستقرة تمتد لسنوات طويلة، وهو ما يفتح المجال أمام زيادة مساهمة هذه المؤسسات في تمويل المشاريع.

والنقل والرقمنة، بالتزامن مع تزايد أهمية تحويل المشاريع الكبرى إلى أصول استثمارية قادرة على استقطاب رؤوس الأموال على المدى الطويل. ولا تعكس التحولات الجارية زيادة حجم الإنفاق على البنية التحتية فحسب، وإنما تشير إلى تغير أعق في معادلة تمويل المشاريع الخليجية، مع الاتجاه نحو تنويع مصادر التمويل وتقسام المخاطر بين الأطراف المختلفة. ومع التوسع في مشاريع الطاقة والمياه والنقل والاقتصاد الرقمي، لم يعد

تدخل السعودية ودول الخليج مرحلة جديدة في تمويل مشاريع البنية التحتية، تقوم على توسيع دور رؤوس الأموال الخاصة والمؤسسية طويلة الأجل، إلى جانب الاستثمارات الحكومية، عبر تطوير شراكات تجمع الحكومات والبنوك التنموية والمستثمرين السيادةيين والقطاع الخاص. ويأتي هذا التحول مع اتساع الاحتياجات الاستثمارية في المنطقة، خصوصاً في قطاعات الطاقة والمياه

تحول نوعي من الخطاب البترولي التقليدي

«النفط»: الكويت تعزز دورها في تطوير إعلام الطاقة الخليجي

1 تماضر الصباح: المقترح الكويتي بتعديل مسمى الاستراتيجية حظي بالموافقة الخليجية

2 الرؤية المطورة تركز على بناء خطاب خليجي موحد وموثوق يعزز أمن الإمدادات



تماضر الصباح

الدور الاستراتيجي لدول المجلس في أمن الطاقة واستقرار الأسواق ودعم الاقتصاد العالمي.

بناء خطاب إعلامي خليجي أكثر تأثيرا وقدرة على إيصال المواقف والرسائل بصورة موحدة ومهنية ويعكس

أدوات الذكاء الإعلامي والتحليل الاستباقي لرصد الاتجاهات الإعلامية الدولية وتحليل محتوى وسائل الإعلام ومراكز الفكر المؤثرة واستشراف الحملات المحتملة قبل تصاعدها بما يدعم الجهات المعنية في دول المجلس بمخرجات تحليلية أكثر دقة ويرفع كفاءة التعامل الإعلامي مع المتغيرات الدولية.

وأفادت بأن الاستراتيجية تتجه كذلك إلى توسيع نطاق التعاون الإعلامي مع المنظمات الدولية المعنية بالطاقة وانتقال الطاقة والمناخ وتعزيز الحضور الخليجي المنسق في الفعاليات الدولية الكبرى إلى جانب رصد وتحليل التشريعات والسياسات الدولية ذات الصلة بالطاقة والمناخ وإعداد محتوى إعلامي متخصص يوضح انعكاساتها المحتملة على دول مجلس التعاون. وأكدت أن دولة الكويت ستواصل دعم الجهود الخليجية المشتركة لتطوير (إعلام الطاقة) وتعزيز التنسيق بين دول مجلس التعاون بما يسهم في

لتشمل إلى جانب البترول والغاز الطبيعي موضوعات الطاقة المتجددة والهيدروجين وتقنيات خفض الانبعاثات والاقتصاد الدائري للكربون وكفاءة الطاقة وأمن الإمدادات بما ينسجم مع تطور مزيج الطاقة والسياسات التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي.

الرؤية المطورة للاستراتيجية

وأكدت الشيخة تماضر الصباح أن الرؤية المطورة للاستراتيجية تركز على بناء خطاب خليجي موحد وموثوق لإعلام الطاقة يعكس مكانة دول المجلس في منظومة الطاقة العالية ويعزز التوازن بين أمن الطاقة والاستدامة ويبرز دور دول المجلس في ضمان موثوقية الإمدادات ودعم النمو الاقتصادي العالمي والتعامل المسؤول مع قضايا المناخ وانتقال الطاقة. وذكرت أن من بين التوجهات الجديدة في الاستراتيجية توظيف

منظومة الطاقة العالمية ما يستدعي تطوير أدوات الخطاب الإعلامي الخليجي وتوسيع نطاقه بما يعزز قدرته على تفسير هذه التحولات وإبراز مواقف دول مجلس التعاون وسياساتها وجهودها في التعامل معها فضلا عن تعزيز حضورها في النقاشات الإقليمية والدولية المتعلقة بمستقبل الطاقة.

وأشارت إلى أن من أبرز التحولات التي شهدتها الاستراتيجية المقترح الذي تقدمت به دولة الكويت لتعديل مسمى (استراتيجية الإعلام البترولي) ليصبح (استراتيجية إعلام الطاقة) وهو المقترح الذي حظي بالموافقة ضمن محضر الاجتماع التحضيري التاسع عشر للجنة وكلاء وزارات البترول بدول مجلس التعاون الذي عقد في دولة الكويت في 30 سبتمبر 2025. وأضافت أن تغيير المسمى لا يمثل تعديلا شكليا وإنما يعكس تحولا نوعيا في مضمون الاستراتيجية ونطاق رسائلها وأولوياتها الإعلامية

أكدت مديرة العلاقات العامة والإعلام البترولي في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح الدور المحوري الذي تضطلع به دولة الكويت في دعم وتطوير منظومة إعلام الطاقة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمساهمة في تحديث الاستراتيجية الخليجية للإعلام بما يواكب المتغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة عالميا.

وقالت الشيخة تماضر الصباح في بيان صحفي صادر عن وزارة النفط إن الوزارة شاركت بفاعلية في جهود تطوير وتحديث الاستراتيجية الخليجية بما يسهم في الانتقال بالخطاب الإعلامي من نطاقه البترولي التقليدي إلى مفهوم أكثر شمولاً لإعلام الطاقة وبواكب التحولات في أسواق الطاقة وقضايا أمن الإمدادات والاستدامة وانتقال الطاقة والتطورات التقنية والبيئية المرتبطة بالقطاع. وأوضحت أن تحديث الاستراتيجية يأتي في ظل تحولات واسعة تشهدها

أخبار الشركات

«فيوتشر كيد»: 8.3 مليون دينار لآثار عدم تجديد «بي زيرو»

8.3 مليون دينار، وتأثر الشهرة بـ2.05 مليون دينار، وتأثر أرباح 2027 بـ508.7 ألف دينار، مع وجود تسهيلات قائمة بـ5.25 مليون دينار.

وأكدت أن الأرقام تقديرية لا تمثل خسائر محققة حتى الآن، علما بأن الشركة سجلت خسائر بنحو 800.93 ألف دينار في النصف الأول من 2026.

أجرت شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية «فيوتشر كيد» تقييماً أولياً لعدم تجديد عقد استغلال موقع (بي زيرو) التابع لشركتها «الجزيرة للمشروعات الترفيهية» المقرر انتهاءه في 31 ديسمبر 2026.

ودرست الشركة انخفاض قيمة الأصول بـ5.75

«سفن» تجدد تسهيلات ائتمانية بـ86 مليون دينار

وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن «سفن» عقد تجديد تسهيلات ائتمانية مع بنك محلي بقيمة 86 مليون دينار كويتي لتمويل أنشطتها، مشيرة إلى أن الأثر المالي سينعكس تدريجياً في الفترات اللاحقة. ووفقاً لآخر بياناتها، سجلت الشركة ربحاً بنحو 2.37 مليون دينار في النصف الأول من 2026 بانخفاض 40.02 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

«أصول» و«أسس» تعيينان مستشارين لمشروع الاندماج

عيّنت شركة أصول للاستثمار ومجموعة أسس القابضة شركتي «KPMG» و«كامكو للاستثمار» كمستشارين لمشروع الاندماج المحتمل بينهما، وذلك لإجراء التحليلات والتوصية بالشركة الدامجة وتنفيذ المتطلبات الرقابية تمهيداً للعرض على هيئة أسواق المال. وكان مجلس إدارة الشركتين قد وافق مبدئياً على الاندماج في يناير 2026.

الرئيس التنفيذي لـ «الجزيرة» يرفع ملكيته

اشترى الرئيس التنفيذي لشركة طيران الجزيرة، باراثان باسوباثي، 40.11 ألف سهم في الشركة يومي 17 و18 أغسطس 2026 بسعرين تراوحا بين 1.76 و1.75 دينار للسهم، ليرتفع

رصيد ملكيته إلى 1.12 مليون سهم. يذكر أن الشركة سجلت أرباحاً بـ8.57 مليون دينار في النصف الأول من 2026 بانخفاض 10.25 % عن الفترة المقابلة.

«الخليج» يستكمل متطلبات التحول للشرعية

أعلن بنك الخليج استكمال المتطلبات التنظيمية والتشغيلية للتحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم بطلب لبنك الكويت المركزي للسير في الإجراءات بعد انقضاء عام على الموافقة المبدئية المشروطة. وعلى الصعيد المالي، حقق البنك نمواً في أرباح النصف الأول من 2026 بنسبة 14.1 % لتبلغ 27.43 مليون دينار.

مجلس «المزايا» يناقش زيادة رأسمالها إلى 53.4 مليون

حددت شركة المزايا القابضة 25 أغسطس 2026 لمناقشة توصيات الاندماج عن طريق الضم مع شركة الواجهة المائية العقارية، والتي تتضمن زيادة عينية لرأس المال الصادر والمدفوع إلى 53.41 مليون دينار كويتي عبر إصدار 8.56 مليون سهم لمساهمي شركة الواجهة المائية، مع استمرار تداول أسهم «المزايا» في بورصتي الكويت ودبي.



«بيوت» تسهم بـ10 مليون دولار لدعم مبادرات «الكويتي للتنمية»

اعتمد مجلس إدارة شركة بيوت القابضة قراراً بالتمريم للمساهمة بمبلغ مليون دولار أمريكي (307 ألف دينار كويتي) لدعم المبادرات الوطنية الصادرة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، دون وجود أثر مالي حالي. وأظهرت بيانات الشركة للنصف الأول من 2026 تسجيل أرباح بقيمة 4.04 مليون دينار بتراجع 31.28 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

مكاسب جماعية للمؤشرات الرئيسية مع سيولة تتجاوز 103 ملايين دينار

بورصة الكويت تستعيد الزخم بقيادة الرئيسي والتأمين بقوة

1 ارتفاع المؤشرات يعكس تحسنا في شهية المستثمرين للشراء

2 تفوق المؤشر الرئيسي يلفت الأنظار إلى الأسهم المتوسطة

كتب مساعد صالح

استعادت بورصة الكويت جانباً من الزخم الإيجابي خلال تعاملات أمس الأربعاء، مع إغلاق المؤشرات الرئيسية على ارتفاع جماعي، مدفوعة بأداء قوي للأسهم المدرجة في السوق الرئيسي، إلى جانب قفزة لافتة في مؤشر قطاع التأمين. وجاءت الجلسة في وقت تواصل فيه السوق استقبال نتائج الشركات عن الربع الثاني والنصف الأول من العام، بما يوفر للمستثمرين مساحة أكبر لإعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية وفقاً للنتائج التشغيلية والتوقعات المستقبلية.

وأظهرت بيانات التداول أن مؤشر السوق الأول ارتفع بنسبة 0.40 %، بينما صعد مؤشر السوق العام بنحو 0.54 %، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 مكاسب بلغت 0.37 %، وقفز مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.20 % مقارنة بإغلاق جلسة الثلاثاء. وتكشف هذه الحركة عن تفوق واضح للأسهم المتوسطة والصغيرة نسبياً على الأسهم القيادية خلال الجلسة، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على أداء المؤشر الرئيسي.

وجاء ارتفاع المؤشرات متزامناً مع صعود 9 قطاعات، بينما تراجعت 3 قطاعات واستقر قطاع واحد، ما يعكس اتساعاً نسبياً في قاعدة الصعود وعدم اقتصر المكاسب على عدد محدود من الأسهم.

شهية المستثمرين للشراء

سجلت بورصة الكويت خلال جلسة الأربعاء تحسناً واضحاً في المزاج الاستثماري، إذ ارتفعت المؤشرات الأربعة الرئيسية في آن واحد، وهو ما يعطي الجلسة طابعاً أكثر إيجابية من مجرد حركة انتقائية لأسهم بعينها.

وتصدر المؤشر الرئيسي المشهد بمكاسب بلغت 1.20 %، وهي النسبة الأعلى بين مؤشرات السوق، في إشارة إلى نشاط أكبر في الأسهم المدرجة ضمن السوق الرئيسي. وفي المقابل، ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.40 %، وهي مكاسب أكثر اعتدالاً، لكنها تظل مهمة بالنظر إلى الوزن النسبي للأسهم القيادية في تكوين المؤشر. أما المؤشر العام، الذي يعكس حركة السوق بصورة أشمل، فقد ارتفع بنسبة 0.54 %، بينما زاد مؤشر الرئيسي 50 بنسبة 0.37 %.

ومن منظور فني، فإن تزامن صعود المؤشرات الأربعة يبعث بإشارة أفضل من صعود مؤشر واحد فقط؛ لأن الحركة تعني مشاركة أكثر من شريحة من الأسهم في الارتفاع. إلا أن استمرار هذا الاتجاه يحتاج إلى تدفقات نقدية متماسكة خلال الجلسات المقبلة حتى تتحول المكاسب اليومية إلى مسار صاعد أكثر استدامة.

موجة الارتفاع

بلغت قيمة التداول في بورصة

الكويت خلال جلسة الأربعاء نحو 103.28 مليون دينار، توزعت على 389.49 مليون سهم، من خلال تنفيذ 25.82 ألف صفقة. وتكتسب السيولة أهمية خاصة عند قراءة حركة المؤشرات، لأنها تساعد على تحديد ما إذا كانت المكاسب مدعومة بنشاط فعلي أم جاءت نتيجة تحركات محدودة في عدد قليل من الأسهم. وتجاوز قيمة التداول حاجز 100 مليون دينار يعطي الجلسة وزناً أكبر، خصوصاً مع ارتفاع عدد الأسهم المتداولة واتساع نطاق المشاركة.

كما أن تداول نحو 389.5 مليون سهم يعكس نشاطاً ملحوظاً على الأسهم ذات الأسعار المختلفة، وهو أمر يتوافق مع ارتفاع المؤشر الرئيسي بنسبة أكبر من مؤشر السوق الأول. وتشير هذه التركيبة إلى أن جانباً من السيولة اتجه نحو الأسهم الرئيسية في السوق الرئيسي، وليس فقط نحو الأسهم القيادية ذات القيمة السوقية المرتفعة.

ومع ذلك، فإن تقييم قوة السيولة لا ينبغي أن يعتمد على رقم جلسة واحدة، بل على قدرتها على الاستمرار فوق مستويات مرتفعة خلال عدة جلسات متتالية. فاستقرار السيولة المرتفعة مع ارتفاع المؤشرات سيكون إشارة أقوى إلى وجود طلب استثماري حقيقي.

قفزة قوية

كان قطاع التأمين نجم جلسة الأربعاء بلا منازع، بعدما ارتفع بنسبة 6.94 %، متصدراً قائمة القطاعات الراجعة بفارق كبير عن بقية القطاعات. وتشير هذه القفزة إلى وجود نشاط

استثنائي على أسهم القطاع، سواء نتيجة تحركات سعرية قوية لبعض الأسهم أو زيادة الطلب من جانب المستثمرين. كما أن الأداء القوي لقطاع التأمين يأتي ضمن سياق اهتمام متزايد بالنتائج المالية وقدرة الشركات على تحسين ربحيتها وتوزيعاتها ومؤشرات الملاءة والأداء التشغيلي.

لكن الارتفاع القطاعي الكبير لا يعني بالضرورة أن جميع شركات التأمين سجلت مكاسب مماثلة، إذ إن مؤشر القطاع يتأثر بالأوزان المختلفة للشركات ومساهماتها في القيمة السوقية والتداولات.

ومن ثم، فإن القراءة الأكثر دقة ستكون من خلال متابعة الأسهم التي قادت الارتفاع فعلياً، ومدى استمرار أحجام التداول عليها خلال الجلسات التالية.

قاعدة المكاسب

ارتفاع 9 قطاعات خلال جلسة واحدة يعد من أهم المؤشرات التي تستحق المتابعة، لأنه يوضح أن الموجة الإيجابية لم تكن محصورة في قطاع واحد.

وتوزعت المكاسب على مجموعة واسعة من الأنشطة، ما ساهم في دعم المؤشر العام والمؤشرات الرئيسية. وفي المقابل، تراجعت ثلاثة قطاعات فقط، كان أبرزها قطاع الصناعة الذي انخفض بنسبة 0.94 %، بينما استقر قطاع منافع دون تغير.

هذا التباين القطاعي يعكس انتقال السيولة بين مكونات السوق وفقاً لفرص النمو والتقييمات وحركة المضاربات قصيرة الأجل.

كما أن تصدر التأمين لقائمة المكاسب، بالتزامن مع ارتفاع المؤشر الرئيسي، قد

يشير إلى نشاط أكبر في الأسهم الأقل وزناً في السوق الأول، وهو ما يفسر جزئياً تفوق المؤشر الرئيسي على المؤشر الأول خلال الجلسة.

الأسهم المتوسطة

المفارقة الأبرز في جلسة الأربعاء تمثلت في تحقيق المؤشر الرئيسي مكاسب بلغت 1.20 %، أي ثلاثة أضعاف الارتفاع المسجل تقريباً في مؤشر السوق الأول.

وهذا الأداء يعني أن المستثمرين كانوا أكثر نشاطاً في شريحة الأسهم المتوسطة للسوق الرئيسي، مقارنة بالأسهم القيادية الكبرى.

وعادة ما تكون الأسهم المتوسطة والصغيرة أكثر حساسية للتدفقات المضاربة والاستثمارية قصيرة الأجل، كما أن تحركاتها السعرية قد تكون أسرع في الاتجاهين الصاعد والهابط. ولذلك فإن ارتفاعها بقوة يوفر دفعة مهمة للمؤشر الرئيسي، لكنه في الوقت نفسه يستدعي مراقبة مدى استمرارية السيولة.

وتشير بيانات بورصة الكويت للربع الثاني من 2026 إلى تحسن واسع في أداء الأسهم المدرجة؛ فقد سجلت أسهم السوق الرئيسي خلال الربع الثاني ارتفاع أسعار 81 سهماً مقابل 14 سهماً فقط تراجعت أسعارها، في حين ارتفعت أسعار 22 سهماً في السوق الأول مقابل 17 سهماً انخفضت. وعلى مستوى السوق ككل، ارتفعت أسعار 103 أسهم مقابل 31 سهماً تراجعت خلال الربع الثاني.

وهذه البيانات تمنح ارتفاع المؤشر الرئيسي في جلسة الأربعاء سياقاً أوسع، إذ

يأتي ضمن تحسن ملحوظ في أداء شريحة كبيرة من أسهم السوق منذ الربع الثاني.

نتائج الشركات

تأتي جلسة الأربعاء في مرحلة مهمة من موسم النتائج المالية للشركات المدرجة، وهو ما يجعل تقييم المستثمرين للأسهم أكثر ارتباطاً بالبيانات الأساسية. وتظهر بيانات النتائج المالية المنشورة للسوق الكويتي أن إجمالي الأرباح المعلنة للشركات التي قدمت نتائجها بلغ 516.49 مليون دينار، بزيادة 2.65 % وفق البيانات المتاحة حتى منتصف أغسطس، مع ارتفاع أرباح 15 شركة مقابل تراجع أرباح 5 شركات وتسجيل 3 شركات خسائر.

كما أظهرت النتائج المعلنة تفاوتاً بين الشركات والقطاعات؛ فعلى سبيل المثال ارتفعت أرباح بيت التمويل الكويتي في الربع الثاني من 174.04 مليون دينار إلى 186.54 مليون دينار، بزيادة 7.18 %، بينما ارتفعت أرباح بنك بوبيان 9.67 %، وصعدت أرباح بنك الكويت الوطني 4.50 % على أساس سنوي.

وهذا التباين يؤكد أن حركة السوق لا تعتمد فقط على السيولة والمضاربات، وإنما تتأثر أيضاً بقدرة الشركات على تحقيق نمو مستدام في الأرباح.

اتساع المشاركة

شهدت جلسة الأربعاء ارتفاع 57 سهماً مقابل تراجع 54 سهماً، ما يعكس حالة من التوازن النسبي بين القوى الشرائية والبيعية رغم ارتفاع المؤشرات. وهنا تظهر نقطة مهمة في قراءة السوق: صعود المؤشر مع فارق محدود بين الأسهم الراجعة والمتراجعة يعني أن المكاسب لم تكن

واسعة جداً على مستوى عدد الأسهم، لكنها كانت كافية لدفع المؤشرات إلى المنطقة الخضراء.

وهذا قد يشير إلى أن الأسهم صاحبة الأوزان المؤثرة أو الأسهم التي شهدت تحركات سعرية قوية كان لها دور أكبر في النتيجة النهائية.

ومن ناحية أخرى، فإن استمرار اتساع عدد الأسهم الراجعة خلال الجلسات المقبلة سيكون عاملاً مهماً لتأكيد قوة الاتجاه، خصوصاً إذا تزامن ذلك مع بقاء قيمة التداول فوق حاجز 100 مليون دينار.

الحفاظ على السيولة

رغم الصورة الإيجابية لجلسة الأربعاء، فإن التحدي الأساسي أمام السوق يتمثل في تحويل الارتفاع إلى اتجاه مستقر وليس مجرد موجة مؤقتة.

فالسيولة البالغة 103.28 مليون دينار تمثل قاعدة جيدة للحركة، لكن الأهم هو معرفة ما إذا كانت ستستمر في الجلسات المقبلة أم ستراجع بعد انتهاء موجة الشراء الحالية.

وفي حال حافظت التداولات على مستويات مرتفعة بالتزامن مع صعود المؤشرات واتساع نطاق الأسهم الراجعة، فإن ذلك قد يعزز فرص استمرار الزخم.

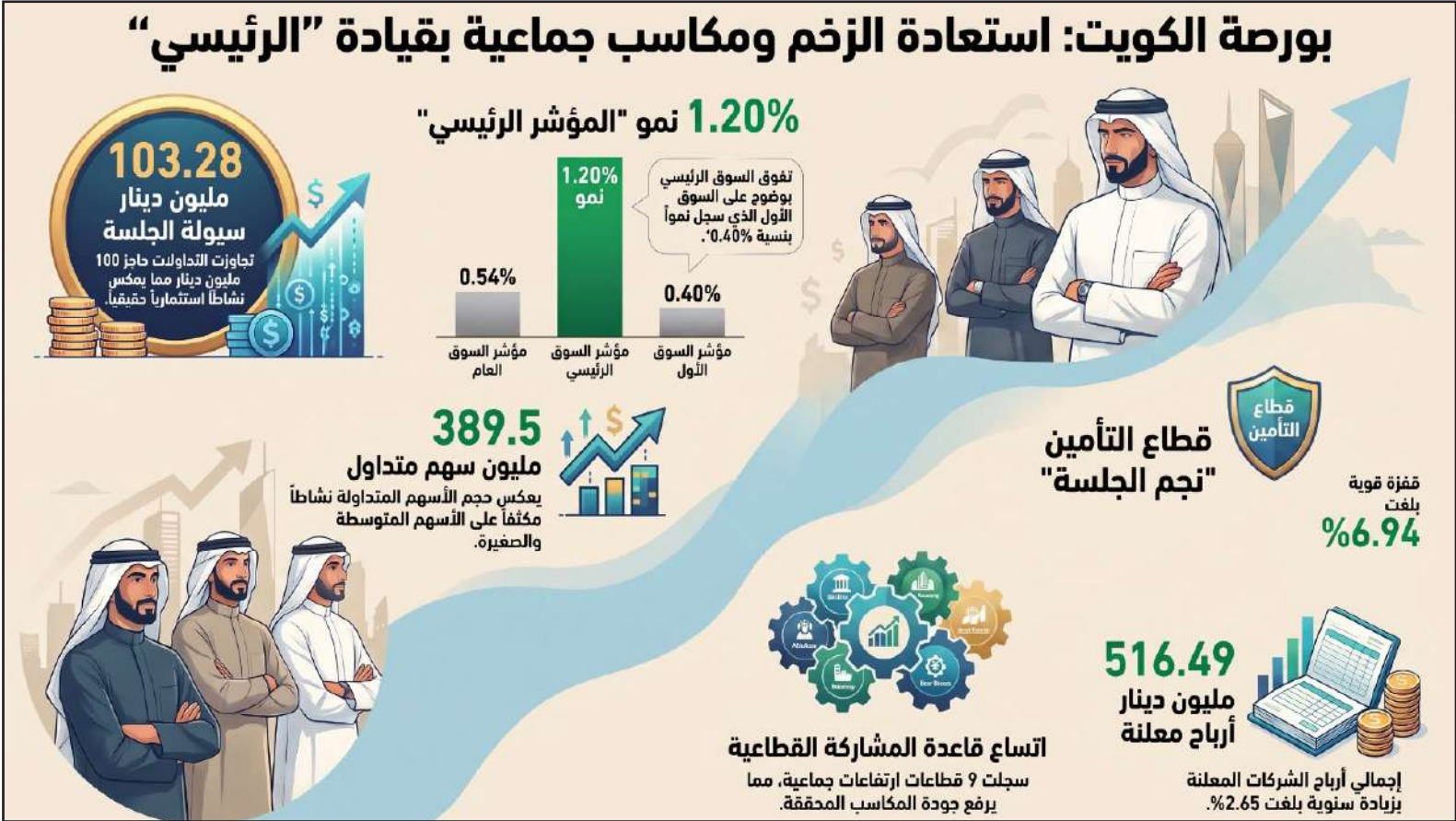
أما إذا تراجعت السيولة بصورة حادة مع استمرار ارتفاع المؤشرات، فقد تكون الحركة أكثر هشاشة، خصوصاً إذا تركزت المكاسب في عدد محدود من الأسهم. ومن هنا تبرز أهمية مراقبة ثلاثة مؤشرات خلال المرحلة المقبلة: قيمة التداول، واتساع قاعدة الأسهم الراجعة، وأداء المؤشر الرئيسي مقارنة بالسوق الأول.

مسار السوق

يمكن القول إن جلسة الأربعاء قدمت صورة إيجابية لبورصة الكويت، لكنها في الوقت نفسه لم تحسم اتجاه السوق على المدى القصير.

فالمؤشرات الأربعة ارتفعت، والسوق الرئيسي تفوق بوضوح، وقطاع التأمين سجل قفزة قوية، كما تجاوزت السيولة حاجز 100 مليون دينار. وفي المقابل، جاء عدد الأسهم المرتفعة قريباً من عدد الأسهم المتراجعة، وهو ما يؤكد أن السوق لا يزال يشهد تنافساً واضحاً بين المشترين والبائعين.

وتنجه الأنظار الآن إلى قدرة الأسهم القيادية على مواصلة دعم السوق الأول، ومدى استمرار النشاط في السوق الرئيسي، فضلاً عن تطورات نتائج الشركات وأثرها في إعادة تسعير الأسهم. وتشير البيانات الرسمية لبورصة الكويت إلى أن السوق شهد خلال الربع الثاني اتساعاً ملحوظاً في عدد الأسهم التي ارتفعت أسعارها، وهو عامل يدعم فرضية وجود تحسن تدريجي في قاعدة المشاركة السوقية.



969.58 مليون دينار لـ 131 شركة مدرجة في بورصة الكويت

أرباح الشركات تقفز 90 % خلال الربع الثاني

1 قطاعات تقود أرباح السوق إلى مستويات قياسية خلال الربع الثاني

2 106 شركات تحقق أرباحاً إجمالي 996.92 مليون دينار

كتب محمد ياسين

الأرباح تعكس مرونة السوق

تقدم نتائج الربع الثاني من 2026 مؤشراً على قدر من المرونة في أداء الشركات المدرجة ببورصة الكويت، رغم البيئة الإقليمية المعقدة والتحديات المرتبطة بالطاقة والتجارة وحركة الأسواق.

فالارتفاع السنوي الكبير في الأرباح، بالتزامن مع تحول قطاعين إلى الربحية وتحسن 6 قطاعات أخرى، يشير إلى أن جزءاً مهماً من مكونات السوق تمكن من امتصاص الضغوط وتحقيق نتائج أفضل من الفترة الماضية. في المقابل، يظل تركّز الأرباح من أبرز السمات التي تفرض نفسها على قراءة النتائج، خصوصاً مع استحواذ البنوك على أكثر من نصف الأرباح، ونجاح 10 شركات فقط في اقتناص أكثر من ثلثي صافي أرباح الشركات المشمولة بالإحصائية.

وبذلك ترسم نتائج الربع الثاني صورة مزدوجة للسوق: قفزة قوية في الربحية الإجمالية من جهة، وتركيز مرتفع للأرباح لدى الشركات والقطاعات الكبرى من جهة أخرى.

ومع وصول صافي أرباح الشركات إلى 969.58 مليون دينار خلال ثلاثة أشهر فقط، وبلغ أرباح النصف الأول نحو 1.36 مليار دينار، تبدو نتائج 2026 حتى نهاية يونيو أكثر قوة من مستويات العام السابق، مع استمرار التباين بين القطاعات والشركات في قدرتها على تحويل النشاط والإيرادات إلى أرباح صافية.



لدى عدد محدود من الشركات، إذ استحوذت 10 شركات فقط على 68.19 % من صافي أرباح الشركات المدرجة التي شملتها الإحصائية. وبلغ إجمالي أرباح هذه الشركات العشر نحو 661.14 مليون دينار، وهو ما يوضح مدى تأثير الشركات الكبرى في حركة الربحية الإجمالية للسوق. وضمت القائمة 7 بنوك، ما يؤكد مجدداً الثقل الكبير للقطاع المصرفي في نتائج الشركات المدرجة. وتصدر بنك الكويت الوطني قائمة أكبر الشركات تحقيقاً للأرباح خلال الربع الثاني، بصافي ربح بلغ نحو 189.33 مليون دينار.

وجاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» في المركز الثاني بأرباح بلغت 186.54 مليون دينار، فيما احتلت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» المركز الثالث بصافي ربح قدره 140.40 مليون دينار. وتكشف هذه المستويات عن حجم الفجوة بين الشركات الكبرى وبقية مكونات السوق، إذ إن أرباح 3 شركات فقط تجاوزت 516 مليون دينار، وهو ما يمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الأرباح الفصلية.

25 شركة تسجل خسائر

في الجانب المقابل، تكبدت 25 شركة من الشركات التي شملتها الإحصائية خسائر خلال الربع الثاني، بإجمالي بلغ 27.34 مليون دينار. ومن بين هذه الشركات، سجلت 7 شركات خسائر مليونية، فيما تكبدت 18 شركة أخرى خسائر تقل عن مليون دينار.

وجاءت شركة الأرجان العالمية العقارية في مقدمة الشركات صاحبة الخسائر المليونية، بعدما بلغت خسائرها 6.18 مليون دينار خلال الربع الثاني. وتشير هذه البيانات إلى أن الصورة الإجمالية الإيجابية للسوق لا تعني غياب الضغوط عن الشركات، بل تؤكد وجود تفاوت في الأداء بين الشركات والقطاعات، خصوصاً في ظل اختلاف طبيعة الأنشطة ومصادر الإيرادات والتأثر بالتغيرات الاقتصادية.

القطاعات التي سجلت أرباحاً. كما انخفضت أرباح قطاع المواد الأساسية بنسبة 37.95 %، في حين تراجعت أرباح قطاع الخدمات المالية بنسبة 5.09 %.

أما قطاع الرعاية الصحية، فسجل خسائر فصلية بلغت 6.13 مليون دينار، بزيادة كبيرة في الخسائر بلغت أكثر من 528 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

وسجل قطاع التكنولوجيا خسائر قدرها 143 ألف دينار، إلا أن خسائره انخفضت بنحو 22.7 % على أساس سنوي.

وتكشف هذه النتائج عن تفاوت واضح في الأداء التشغيلي والمالي بين مكونات السوق، إذ لم تستفد جميع القطاعات من الظروف الاقتصادية والسوقية بالدرجة نفسها.

106 شركات رابحة

على مستوى الشركات، أظهرت النتائج الفصلية تحقيق 106 شركات أرباحاً خلال الربع الثاني من 2026، بقيمة إجمالية بلغت 996.92 مليون دينار، قبل احتساب أثر الشركات التي سجلت خسائر خلال الفترة نفسها.

وتوزعت الشركات الرابحة بين 68 شركة حققت أرباحاً مليونية بلغت قيمتها الإجمالية 981.08 مليون دينار، بينما حققت 38 شركة أخرى أرباحاً فصلية تقل عن مليون دينار، بإجمالي بلغ 15.84 مليون دينار.

وتوضح هذه الأرقام أن غالبية الأرباح تركّزت لدى الشركات ذات الربحية المرتفعة، حيث استحوذت الشركات الـ68 ذات الأرباح المليونية على النسبة الأكبر من إجمالي أرباح الشركات الرابحة.

وفي مقدمة الشركات صاحبة الأرباح الكبرى جاءت البنوك وشركات الاتصالات، بما يعكس استمرار الدور المحوري لهذه المؤسسات في دعم أرباح السوق.

10 شركات تسيطر على المشهد

كشفت النتائج عن تركّز قوي للأرباح

8 قطاعات تعزز النتائج

لم تكن القفزة الكبيرة في أرباح الشركات نتيجة تحسن قطاع واحد، بل جاءت بدعم من 8 قطاعات اختلفت مساهماتها في النتيجة النهائية. وسجل قطاعا الصناعة والعقار تحولاً لافتاً من الخسارة إلى الربحية، إذ حقق القطاع الصناعي 59.73 مليون دينار، بينما بلغ صافي أرباح القطاع العقاري 51.54 مليون دينار، مقارنة بتسجيل خسائر في الربع الثاني من 2025. ويمثل التحول في القطاعين أحد أبرز العوامل التي عززت نمو أرباح السوق، خصوصاً أن الانتقال من الخسائر إلى الربحية يرفع صافي الأرباح المجمعة بصورة مباشرة، ويؤثر في معدلات النمو السنوية بشكل أكبر من مجرد زيادة الأرباح في القطاعات الرابحة أصلاً.

وفي المقابل، سجلت 6 قطاعات أخرى نمواً في أرباحها مقارنة بالربع الثاني من 2025، تصدرها قطاع السلع الاستهلاكية، الذي ارتفعت أرباحه بنسبة 69.96 %، وهي أعلى نسبة نمو بين القطاعات التي عززت ربحيتها.

وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية بنمو سنوي بلغ 42.71 %، ثم قطاع التأمين بارتفاع نسبته 40.06 %، بينما زادت أرباح قطاع الطاقة بنسبة 10.21 %.

كما سجل القطاع المصرفي نمواً سنوياً في أرباحه بنسبة 7.68 %، في حين ارتفعت أرباح قطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة 5.23 %.

وتشير هذه المعدلات إلى أن التحسن لم يكن متساوياً بين القطاعات، لكنه كان واسع النطاق بما يكفي لدفع الأرباح الإجمالية إلى تسجيل قفزة تقارب 90 % على أساس سنوي.

5 قطاعات تحد من القفزة

في المقابل، واجهت أرباح السوق ضغوطاً من 5 قطاعات، بعدما سجل بعضها انخفاضاً في الأرباح، فيما واصلت قطاعات أخرى تسجيل الخسائر. وتراجعت أرباح قطاع المنافع بنسبة 42.96 % خلال الربع الثاني من 2026، ليكون صاحب أكبر انخفاض بين

أكثر من نصف أرباح الشركات التي شملتها الإحصائية خلال الربع الثاني.

البنوك في الصدارة

حافظ قطاع البنوك على موقعه كأبرز مساهم في أرباح الشركات المدرجة، بعدما سجل صافي ربح بلغ 513.23 مليون دينار خلال الربع الثاني من 2026، بما يعادل 52.93 % من إجمالي أرباح الشركات محل الإحصائية. ويعكس هذا الاستحواذ الوزن الكبير للقطاع المصرفي في سوق الكويت للأوراق المالية، إلى جانب قدرته على تحقيق أرباح ضخمة مقارنة ببقية القطاعات، حيث تجاوزت مساهمته نصف إجمالي صافي الأرباح الفصلية للسوق. وجاء قطاع الاتصالات في المركز الثاني بأرباح بلغت 150.77 مليون دينار، مستحوذاً على 15.55 % من إجمالي الأرباح، فيما حل قطاع الخدمات المالية ثالثاً بأرباح بلغت 126.86 مليون دينار، وبحصة وصلت إلى 13.08 %.

أما القطاع الصناعي، فجاء في المرتبة الرابعة بعد تسجيل أرباح قدرها 59.73 مليون دينار، بما يمثل 6.16 % من صافي الأرباح الإجمالية، مستفيداً بصورة رئيسية من التحول من الخسائر إلى الربحية مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق.

وحل القطاع العقاري في المركز الخامس بأرباح بلغت 51.54 مليون دينار، وبحصة قدرها 5.32 % من إجمالي أرباح الشركات، بينما سجل قطاع الخدمات الاستهلاكية أرباحاً بلغت 29.86 مليون دينار.

وسجل قطاع التأمين أرباحاً بقيمة 26.50 مليون دينار، يليه قطاع الطاقة بـ8.72 مليون دينار، ثم قطاع المنافع بـ3.34 مليون دينار، والسلع الاستهلاكية بـ3.05 مليون دينار، والمواد الأساسية بـ2.25 مليون دينار.

وتوضح هذه الأرقام أن تركّز الأرباح لا يزال سمة أساسية في السوق، إذ تستحوذ قطاعات محددة، وعلى رأسها البنوك والاتصالات والخدمات المالية، على الجزء الأكبر من إجمالي الربحية.

زيادة الأرباح السنوية

ورغم تلك الضغوط، أظهرت نتائج الشركات الكويتية أن مصادر الربحية لم تكن محصورة في قطاع واحد، إذ ساهمت 8 قطاعات في دعم النتيجة الإجمالية للسوق، سواء من خلال زيادة الأرباح السنوية أو التحول من الخسارة إلى الربحية، في حين حدث 5 قطاعات من قوة الارتفاع الإجمالي نتيجة تراجع أرباح بعضها أو استمرار تسجيل خسائر في قطاعات أخرى.

وتوزعت الشركات التي شملتها الإحصائية على 13 قطاعاً رئيسياً، بما يعكس اتساع قاعدة المقارنة وتنوع مكونات السوق. وشملت العينة 9 بنوك، و42 شركة في قطاع الخدمات المالية، و8 شركات تأمين، و26 شركة عقارية، و19 شركة صناعية، و11 شركة ضمن الخدمات الاستهلاكية، و5 شركات في قطاع الطاقة.

كما ضمت الإحصائية 4 شركات في قطاع الاتصالات، وشركتين في كل من المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية، إضافة إلى شركة واحدة في كل من قطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والمنافع.

وتكشف هذه التركيبة عن تنوع واضح في مصادر الأرباح، إلا أن القطاع المصرفي ظل صاحب الوزن الأكبر في معادلة الربحية، مستحوذاً بمفرده على

سجلت الشركات المدرجة في بورصة الكويت قفزة قوية في نتائج أعمالها خلال الربع الثاني من عام 2026، مع ارتفاع صافي الأرباح المجمعة بنسبة 89.72 % على أساس سنوي، لتؤكد النتائج الفصلية قدرة قطاعات واسعة من السوق على الحفاظ على مسار إيجابي للربحية، رغم الظروف الاستثنائية التي أحاطت بالاقتصاد الإقليمي وأسواق النفط خلال الفترة.

وبحسب إحصائية «عالم الاقتصاد» المستندة إلى القوائم المالية المعلنة للشركات المدرجة، بلغ صافي أرباح 131 شركة كويتية متوافقة في سنتها المالية التي تنتهي في ديسمبر من كل عام نحو 969.58 مليون دينار خلال الربع الثاني من 2026، مقابل 511.05 مليون دينار خلال الربع الثاني من 2025، بزيادة بلغت نحو 458.53 مليون دينار خلال عام واحد.

وتكتسب هذه القفزة أهمية خاصة بالنظر إلى التحديات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة، وفي مقدمتها تداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية والاضطرابات التي أصابت حركة تجارة النفط نتيجة التطورات المرتبطة بمضيق هرمز، بما انعكس على بيئة الأعمال والأسواق المالية وحركة النشاط الاقتصادي في المنطقة.

3 البنوك تستحوذ على 52.93% من صافي الأرباح الفصلية

4 «الوطني» و«بيتك» و«زين» يتصدرون قائمة أكبر الأرباح الفصلية

5 أرباح الشركات ترتفع 7.94 % خلال النصف الأول من العام

6 قطاعا الصناعة والعقار يتحولان من الخسائر إلى الربحية

النصف الأول يحافظ على النمو

على مستوى النصف الأول من عام 2026، ارتفع صافي أرباح الشركات الـ131 المشمولة في الإحصائية بنسبة 7.94 %، ليصل إلى نحو 1.36 مليار دينار، مقارنة مع 1.26 مليار دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2025.

ويظهر الفرق بين معدل النمو خلال الربع الثاني ومعدل النمو خلال النصف الأول أهمية

وسط هيمنة العقار الخاص

تداولات عقارية بـ56.5 مليون دينار خلال أسبوع

1 123 عقداً عقارياً دخلت التداول خلال الفترة من 2 إلى 8 أغسطس

2 العقار الاستثماري ثانياً بـ22 عقداً وقيمة 19 مليون دينار

كتب خالد فهاد

3

عقد واحد تم على الشريط الساحلي بقيمة مليون دينار

سنة عقود للعقار الخاص وثلاثة عقود للعقار الاستثماري، بإجمالي تسعة عقود خلال الأسبوع.

ويظهر توزيع التداولات في العاصمة تنوعاً بين العقارين الخاص والاستثماري، بما يعكس استمرار وجود النشاط في أكثر من شريحة عقارية داخل المحافظة. وتأتي هذه التداولات ضمن إجمالي النشاط المسجل على مستوى الكويت، مع تفاوت واضح بين المحافظات من حيث عدد العقود ونوع العقار المتداول.

حولي تجمع 26 عقداً

شهدت محافظة حولي تداول 19 عقداً للعقار الخاص وسبعة عقود للعقار الاستثماري، ليصل إجمالي العقود المسجلة

الشريط الساحلي

جاءت تداولات العقارات الواقعة على الشريط الساحلي في المرتبة الثالثة، من خلال عقد واحد فقط بلغت قيمته مليون دينار، بما يعادل نحو 3.3 مليون دولار. ورغم محدودية عدد الصفقات المسجلة في هذا القطاع خلال الأسبوع، فإن قيمة العقد الواحد تؤكد ارتفاع القيمة الرأسمالية لهذا النوع من العقارات مقارنة بعدد من الصفقات الأخرى في السوق. وبذلك استحوذت العقارات الخاصة والاستثمارية والشريط الساحلي مجتمعة على كامل التداولات العقارية البالغة 123 عقداً، بإجمالي قيمة وصلت إلى 56.5 مليون دينار.

تسعة عقود

على مستوى المحافظات، أظهرت بيانات وزارة العدل تسجيل محافظة العاصمة

سجل سوق العقار الكويتي تداول 123 عقداً عقارياً خلال الأسبوع الممتد من 2 إلى 8 أغسطس الجاري، بقيمة إجمالية بلغت نحو 56.5 مليون دينار كويتي، بما يعادل نحو 186.4 مليون دولار أمريكي، وفقاً للإحصائية الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل.

وتعكس الأرقام استمرار النشاط في السوق العقاري بمختلف شرائحه، مع تصدر العقار الخاص قائمة التداولات من حيث عدد العقود والقيمة الإجمالية، في وقت جاء العقار الاستثماري في المرتبة الثانية بفارق واضح من حيث عدد الصفقات، لكنه سجل قيمة تداول مرتفعة نسبياً مقارنة بعدد العقود المنفذة.

وبلغ عدد عقود العقار الخاص خلال الأسبوع 100 عقد، بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 36.4 مليون دينار، ليستحوذ بذلك على الحصة الأكبر من نشاط السوق خلال الفترة محل الإحصائية.

العقار الاستثماري

حل العقار الاستثماري في المرتبة الثانية من حيث التداولات، بعدما شهد تنفيذ 22 عقداً بقيمة إجمالية بلغت نحو 19 مليون دينار، بما يعادل قرابة 62.7 مليون دولار. وتكشف مقارنة عدد العقود بالقيمة الإجمالية للعقار الاستثماري عن ارتفاع متوسط قيمة الصفقة مقارنة بالعقار

عقداً للعقار الخاص وثمانية عقود للعقار الاستثماري، لتسجل بذلك أكبر مساهمة عددية في إجمالي العقود البالغ 123 عقداً.

وبيعني ذلك أن الأحمدي استحوذت على أكثر من ثلث عدد العقود العقارية المسجلة خلال الفترة محل الإحصائية، مع بقاء العقار الخاص هو المحرك الرئيسي للنشاط داخل المحافظة.

شهدت محافظة الجهراء تداول 19 عقداً خلال الأسبوع، وجاءت جميعها ضمن العقار الخاص، وفق الإحصائية الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق.

وبذلك لم تسجل المحافظة أي تداولات للعقار الاستثماري أو الشريط الساحلي خلال الفترة المحددة، ليتركز النشاط بالكامل في سوق العقار الخاص.

وتوضح بيانات الجهراء اختلاف طبيعة التداولات بين المحافظات، إذ تتأثر تركيبة السوق العقاري بنوعية الأصول المتاحة وحجم الطلب على كل فئة من فئات العقارات.

استمرار ثقل العقار الخاص

تكشف قراءة إجمالي الأرقام عن هيمنة واضحة للعقار الخاص على السوق خلال الأسبوع، بعدما سجل 100 عقد من أصل 123 عقداً، مقابل 22 عقداً للعقار الاستثماري وعقد واحد للشريط الساحلي.

وعلى مستوى القيمة، بلغت حصة العقار الخاص نحو 36.4 مليون دينار، بينما سجل العقار الاستثماري 19 مليون دينار، في حين بلغت قيمة عقد الشريط الساحلي مليون دينار.

وبذلك استحوذ العقار الخاص على نحو 64.4 % من إجمالي القيمة المتداولة، في حين بلغت حصة العقار الاستثماري نحو 33.6 %، والشريط الساحلي قرابة 1.8 %.

وتظهر هذه النسب أن النشاط العقاري خلال الأسبوع اتسم باتساع قاعدة الصفقات في القطاع الخاص، في مقابل ارتفاع متوسط قيم الصفقات الاستثمارية.

فيها إلى 26 عقداً خلال الفترة نفسها. وتعد حولي من المحافظات التي ظهر فيها النشاط العقاري بصورة متوازنة نسبياً بين نوعي العقار الخاص والاستثماري، مع استمرار تفوق الخاص من حيث عدد الصفقات.

ويأتي ذلك ضمن التوزيع الجغرافي للتداولات العقارية، الذي أظهر تركيزاً متفاوتاً للنشاط بين المحافظات وفق طبيعة العقارات المعروضة وحجم الصفقات المنفذة.

بلغ إجمالي التداولات العقارية في محافظة الفروانية 14 عقداً، توزعت بين عشرة عقود للعقار الخاص وأربعة عقود للعقار الاستثماري.

وتؤكد هذه الأرقام استمرار العقار الخاص في قيادة التداولات داخل المحافظة، بينما مثل العقار الاستثماري نحو جانب من النشاط المسجل خلال الأسبوع.

وبعكس توزيع العقود بين النوعين وجود حركة في أكثر من شريحة، مع استمرار الوزن الأكبر للعقار الخاص على مستوى عدد الصفقات.

مبارك الكبير

سجلت محافظة مبارك الكبير 12 عقداً للعقار الخاص، إلى جانب عقد واحد للعقارات الواقعة على الشريط الساحلي.

وبذلك بلغ إجمالي العقود المسجلة في المحافظة 13 عقداً خلال الأسبوع، مع سيطرة واضحة للعقار الخاص على النشاط.

كما تميزت تداولات المحافظة بوجود العقد الوحيد المسجل ضمن فئة الشريط الساحلي، والذي بلغت قيمته مليون دينار، ليشكل أحد أبرز العقود من حيث قيمة الصفقة مقارنة بغيرها.

الأحمدي تتصدر

جاءت محافظة الأحمدي في صدارة المحافظات من حيث عدد العقود المتداولة خلال الأسبوع، بإجمالي 42 عقداً.

وتوزعت تداولات المحافظة بين 34





**أعلن تعطيل أعماله
27 أغسطس
«المركزي» يصدر
سندات دين
بـ100 مليون
دينار**

أعلن بنك الكويت المركزي إصدار سندات دين عام وتورق بالنيابة عن وزارة المالية، بقيمة إجمالية بلغت 100 مليون دينار كويتي لأجل 5 سنوات وبعائد موحد بلغ 3.375 %، كما قرر تعطيل أعماله يوم 27 أغسطس 2026 بمناسبة المولد النبوي الشريف.

وأوضح البنك، في بيان، أن إصدار سندات الخزانة وتورق الدين العام تم من خلال مزاد تنافسي موحد العائد عند 3.375 % . وفي بيان منفصل، أعلن بنك الكويت المركزي تعطيل أعماله يوم الخميس الموافق 27 أغسطس 2026 بمناسبة المولد النبوي الشريف، على أن يُستأنف العمل خلال أوقات الدوام الرسمية يوم الأحد الموافق 30 أغسطس.

بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة

«الغرفة» تنظم ندوة حول مكافحة التستر التجاري



قبل الشركات والمؤسسات التجارية، وذلك من خلال مشاركة المختصين والمسؤولين في وزارة التجارة والصناعة، بما يساهم في تعزيز مستوى الامتثال والحد من المخالفات.

وأكدت غرفة تجارة وصناعة الكويت على أهمية تعريف مجتمع الأعمال بالتطبيق العملي لهذه التشريعات، لا سيما في ظل ما تتضمنه من تفاصيل وإجراءات دقيقة، حرصاً منها على إتاحة المعلومات من مصدرها الرسمي، وتمكين أصحاب الأعمال من فهم المتطلبات القانونية وتطبيقها بصورة صحيحة.

وتدعو الغرفة أصحاب الشركات والمؤسسات التجارية والمهتمين إلى الاستفادة من هذه الندوة والتعرف على الإجراءات والمتطلبات ذات الصلة، بما يعزز جاهزية منشأتهم للامتثال للتشريعات والقرارات النافذة.

تنظم غرفة تجارة وصناعة الكويت، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، ندوة تعريفية بشأن إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي وقانون مكافحة التستر التجاري رقم (78) لسنة 2026، وذلك يوم الاثنين الموافق 24 أغسطس 2026، في تمام الساعة 10:00 صباحاً، بمبنى الغرفة.

وتأتي الندوة في إطار تعزيز الوعي لدى أصحاب الشركات والمؤسسات التجارية بالتشريعات والقرارات المنظمة لبيئة الأعمال في دولة الكويت، والتعريف بالالتزامات والإجراءات التي يتعين على الشركات والمؤسسات الالتزام بها.

وتهدف إلى استعراض أبرز الأحكام والالتزامات الواردة في التشريعات ذات الصلة، وشرح آليات تطبيقها والإجراءات الواجب مراعاتها من

يسمح للعملاء بتفعيلها واستخدامها فوراً بكل أمان على مدار الساعة

«الأهلي الكويتي» يتيح إصدار البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع عبر تطبيقه

خليل القطان: تعزيز تجربة عملائنا والابتكار ضمن أولويات خططنا في التحول الرقمي



خليل القطان

يتيح البنك الأهلي الكويتي إمكانية طلب وإصدار البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع رقمياً بشكل فوري للعملاء وبكل سهولة عبر تطبيق «الأهلي موبايل» الذي يستمر بتطويره ضمن رحلة التحول الرقمي من أجل تعزيز التجربة المصرفية، وتقديم حلول متطورة تتيح للعملاء التحكم ببطاقتهم فوراً دون الحاجة لزيارة الفروع.

ويوفر البنك من خلال هذه الخدمة إمكانية طلب البطاقة وتفعيلها مباشرة عبر تطبيق «الأهلي موبايل»، واستخدامها للتسوق عبر الإنترنت وإجراء عمليات الدفع الرقمي بأعلى معايير الأمان، فضلاً عن سهولة إعادة شحن البطاقة والتحكم بالإئفاق في أي وقت ومن أي مكان.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس إدارة التحول الرقمي والابتكار في البنك الأهلي الكويتي خليل القطان، بأن إطلاق البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع رقمياً عبر تطبيق «الأهلي موبايل» يأتي في إطار خطط البنك الشاملة للتطور الرقمي، وضمن حرصه المستمر على الابتكار وتوفير أحدث الحلول المصرفية التي تلبي تطلعات عملائه وتواكب نمط حياتهم السريع.

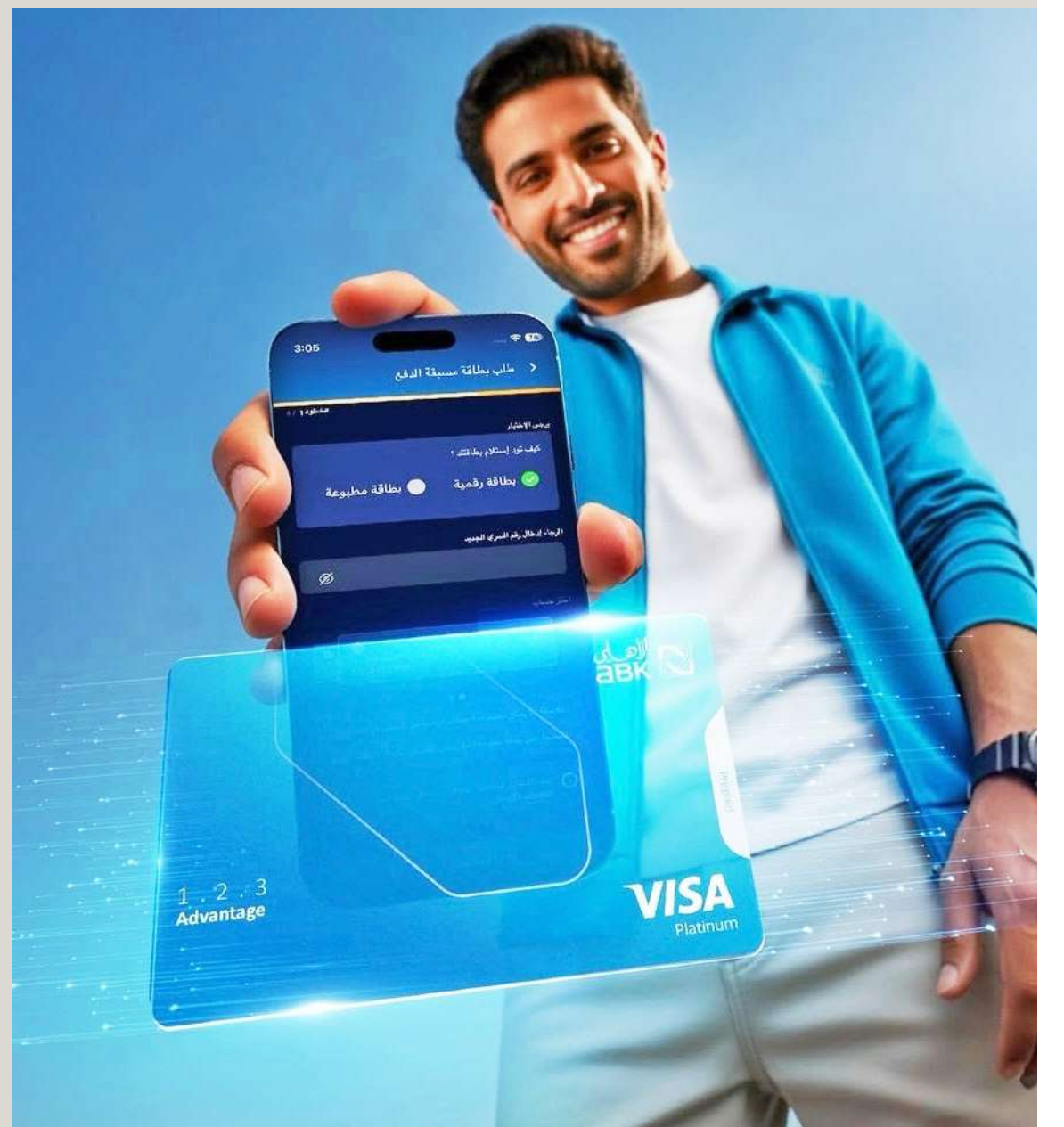
وقال «إطلاق البطاقات الرقمية يساهم بشكل مباشر في تحسين تجربة العملاء عبر تزويدهم بحلول مالية فورية، أمنة، وصديقة للبيئة، إذ إن إصدار البطاقة وتفعيلها واستخدامها خلال ثوان معدودة دون الحاجة للانتظار أو طباعة

بطاقات بلاستيكية يجسد التزامنا بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة تتواءم مع تطلعات المستقبل وتلبي متطلبات الحياة السريعة».

وأوضح القطان أن هذه الخطوة تعزز الشمول المالي في السوق المحلي عبر تقديم حلول مرنة تناسب سلوكيات الإنفاق المتغيرة لدى العملاء، مشيراً إلى أن هذا الحل يمنح المستخدمين تحكماً كاملاً يتيح لهم تعيين حدود الإنفاق عبر قنوات الدفع المختلفة، وعرض البطاقات افتراضياً لاستخدامها في التسوق الآمن عبر الإنترنت، وكذلك إمكانية تفعيلها أو

إيقافها بلحظة واحدة من خلال التطبيق، مما يشكل خطوة جوهرية ترفع من وعي العميل المالي وتمنحه السيطرة الكاملة على معاملاته الرقمية.

وأضاف أن هذه الخطوة تعكس التزام البنك بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية لديه، ومنح العملاء تجربة مصرفية سلسة وفق أعلى مستويات الأمان والجودة على مدار الساعة، مؤكداً أن البنك الأهلي الكويتي سيواصل تقديم المزيد من المنتجات المتطورة عبر تطبيقه ومنح قيمة مضافة وتجربة مصرفية استثنائية لجميع شرائح العملاء لديه.



بتخريج المشاركين وعرض مشاريعهم بالشراكة مع CODED و«لويك»

«برقان» يختتم أحدث نسخ برنامج التدريب الصيفي «Path»

الشراكة مع أكاديمية CODED في تطوير محتوى البرنامج يجسد التزام بنك برقان باستراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية ومبادئ الاستدامة

2

فاطمة أحمد: برنامج «Path» اختتم رحلة تدريبية امتدت أربعة أسابيع جمعت بين المعرفة النظرية والخبرة العملية والمهارات الرقمية

1



فاطمة أحمد

التزامه بالاستثمار في تنمية الكفاءات الوطنية الشابة، وتوفير تجارب تعليمية وعملية نوعية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والتكنولوجية، بما يساهم في إعداد جيل يمتلك المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لمواجهة متطلبات المستقبل، وذلك ضمن استراتيجية البنك للمسؤولية الاجتماعية وتماشياً مع شعاره «أنت دافعنا».

الآمن للخدمات المصرفية، إلى جانب تشجيع المشاركين على تبني السلوكيات المالية السليمة منذ سن مبكرة. كما ساهم البرنامج في تطوير عدد من المهارات الأساسية المرتبطة ببيئة العمل المصرفي، بما في ذلك خدمة العملاء والتواصل الفعال والعمل الجماعي. ومن خلال اختتام هذه النسخة من برنامج «Path»، يجدد بنك برقان

والمهنية المقبلة». وشمل برنامج «Path»، الذي تم تطوير محتواه بالتعاون مع أكاديمية CODED، مساراً متكاملًا في ريادة الأعمال، اكتسب من خلاله المشاركون خبرة عملية في تطوير الأفكار الرقمية للتطبيقات، وتصميم الهوية البصرية، وإعداد النماذج الأولية للمواقع والتطبيقات. كما عمل البرنامج على تنمية مهارات الخطابة والإلقاء والعروض التقديمية، والتي طبقها المشاركون عملياً خلال عرض مشاريعهم في حفل التخرج. وخلال الأسبوعين الأخيرين من البرنامج، خاض المشاركون تجربة تدريب ميداني في عدد من إدارات وفروع بنك برقان، أتاحت لهم التعرف عن قرب على طبيعة العمل في القطاع المصرفي واكتساب خبرات عملية تحت إشراف كفاءات البنك. كما تضمن البرنامج ورشاً توعوية لتعزيز الثقافة المالية والمصرفية لدى المشاركين ضمن حملة «لكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية. وتناولت الورش عدداً من الموضوعات، من بينها أساليب الاحتيايل المالي والجرائم الإلكترونية وسبل الوقاية منها، وأهمية الادخار، والاستخدام

من معارف ومهارات، إلى جانب ما أظهره من إبداع وثقة وروح عمل جماعي وقدرة على تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتطبيق». وأضاف: «نسعى من خلال برنامج «Path» إلى إتاحة الفرصة للشباب للتعلم من خلال التجربة، واكتشاف إمكاناتهم، والتعرف بصورة أعمق على بيئة العمل. وما لسناء من تطور لدى المشاركين ومستوى المشاريع التي قدموها في ختام البرنامج يؤكد أهمية الاستثمار في تجارب نوعية تساهم في إعداد الكفاءات الوطنية لمتطلبات سوق العمل المستقبلية». ومن جانبها، قالت ندى دانشي، مدير قسم التمكين المهني في «لويك»: «يسعدنا التعاون مع بنك برقان من خلال برنامج التدريب الصيفي «Path»، الذي أتاح للشباب فرصة خوض تجربة عملية حقيقية والتعرف عن قرب على بيئة العمل، بما أسهم في تطوير مهاراتهم المهنية والشخصية وتعزيز جاهزيتهم للمستقبل». وأضاف: «تسهم مثل هذه التجارب في تنمية مجموعة من المهارات الأساسية لدى الشباب، بما في ذلك العمل الجماعي والتواصل الفعال وتحمل المسؤولية وحل المشكلات، وتمنحهم مزيداً من الثقة في الانتقال إلى مراحلهم الأكاديمية

تمزج بين التعليم النظري والتطبيق العملي، حيث يتضمن ورش عمل تقدمها أكاديمية CODED بهدف تعزيز الثقافة المالية، والقدرات الرقمية، والمهارات الميدانية لدى المشاركين، فضلاً عن توسيع آفاقهم وإحاطتهم بالفرص المهنية الواعدة في القطاع المصرفي ومواكبة متطلبات سوق العمل بشكل عام. ويأتي برنامج «Path» ضمن جهود بنك برقان الهادفة إلى ترسيخ ثقافة التعلم المستمر، ودعم موظفيه وعائلاتهم، وتعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية. كما يتيح البرنامج للشباب فرصة التعرف عن قرب على بيئة العمل، وتطوير مجموعة من المهارات العملية والرقمية والمالية والشخصية التي تساعدهم على الاستعداد بصورة أفضل للفرص الأكاديمية والمهنية المستقبلية. وبهذه المناسبة، قالت فاطمة أحمد، مدير أول - الثقافة المؤسسية والارتباط الوظيفي في بنك برقان: «نفخر اليوم بإتمام المشاركين رحلة تدريبية امتدت شهراً كاملاً، جمعت بين الثقافة المصرفية والمهارات الرقمية وريادة الأعمال والتجربة العملية في مختلف قطاعات بنك برقان. وقد عكست مشاريع التخرج ما اكتسبه الطلبة خلال البرنامج

في إطار التزامه المتواصل بالمسؤولية المجتمعية والاستثمار في تنمية الكفاءات الوطنية المستقبلية، اختتم بنك برقان بنجاح أحدث نسخ برنامج التدريب الصيفي «Path»، بعد رحلة تدريبية امتدت على مدار أربعة أسابيع بمشاركة 28 طالباً وطالبة. وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع أكاديمية CODED، بمشاركة أبناء موظفي بنك برقان ومتدربين من «لويك»، حيث جمع بين المعرفة النظرية والتجربة العملية في القطاع المصرفي، إلى جانب تنمية المهارات الرقمية، والثقافة المالية، وريادة الأعمال، بما يساهم في تعزيز جاهزية المشاركين لمراحلهم الأكاديمية والمهنية المستقبلية. واختتم البرنامج بحفل تخريج وعرض لمشاريع الطلبة، استعرض خلاله المشاركون مشاريع تخرجهم وتجربتهم وما اكتسبوه من معارف ومهارات طوال فترة البرنامج، وذلك أمام لجنة تحكيم ضمت عدداً من قيادي بنك برقان. كما شهد الحفل تكريم المشاركين المتميزين بجائزتي «أفضل مبيعات» و«أفضل تطبيق وفكرة مشروع»، تقديراً لإبداعاتهم وقدرتهم على توظيف ما اكتسبوه خلال البرنامج وتحويل أفكارهم إلى مشاريع عملية. ويقدم البرنامج تجربة متكاملة



عوائد استثمارية وتغطية تكافلية ومرونة في ادارة المدخرات

استثمر في مستقبل أبنائك مع خطة الاستثمارية «جامعتي» من بيت التمويل



حتى تاريخ الاغلاق. وتوفر هذه الخطة استثمارية فرصة للعملاء ليتمكنوا من التخطيط المالي لتأمين نفقات التعليم الجامعي لأبنائهم عبر برنامج ادخار، واستثمار طويل الأجل يجمع ما بين العوائد الاستثمارية والتغطية التكافلية والمرونة في ادارة المدخرات، مما يعزز الاستقرار المالي للأسرة ويمنحها الثقة في مواجهة متطلبات ابناءهم المستقبلية.

كما تأتي الخطة الاستثمارية «جامعتي» ضمن استراتيجية بيت التمويل الكويتي الرامية إلى تلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء في مختلف مراحل حياتهم، وتساهم في ترسيخ ثقافة الادخار والاستثمار والتخطيط المالي طويل الأجل، بما يعزز الاستقرار المالي في المجتمع.

في تغطية جميع نفقات تعليمهم الجامعي بما في ذلك الرسوم الدراسية والإقامة والنقل والكتب وأي نفقات أخرى متعلقة بالتعليم. كما يقدم بيت التمويل الكويتي من خلال الخطة الاستثمارية «جامعتي» العديد من المميزات، ومنها إمكانية تعديل المبلغ المراد استثماره والدفوعات الشهرية في أي وقت، وإمكانية سحب 60% من الرصيد في السنة الاولى و60% كل سنة بعد السحب الاول. وعند انتهاء الخطة الاستثمارية، يتم استحقاق المبلغ الذي تم ادخاره، بالإضافة الى الأرباح المتراكمة خلال سنوات الاستثمار. كما يمكن إلغاء الخطة الاستثمارية «جامعتي» في أي وقت، واسترداد المبلغ المستثمر بالإضافة الى الأرباح المحققة

في إطار حرصه تقديم أفضل الخدمات المصرفية التي تتوافق مع احتياجات عملائه وتلبي طموحاتهم، يواصل بيت التمويل الكويتي تقديم الخطة الاستثمارية «جامعتي» التي تمثل إحدى أفضل الحلول المالية المتميزة، والتي تحظى بإقبال كبير من عملائه الذين يجدون فيها فرصة حقيقية لتدبير نفقات التعليم الجامعي لأبنائهم. ويمكن للعملاء في المرحلة العمرية ما بين 21 إلى 61 عاماً، الاستفادة من الخطة الاستثمارية «جامعتي»، على أن لا يتجاوز عمر الابن أوالابنة 14 عاماً. وتتراوح مدة الاستثمار ما بين 4 إلى 18 عام. وعندما يصل الأبناء إلى المرحلة الجامعية، يمكن للعميل الحصول على المبلغ المدخر والأرباح المتراكمة واستخدامه

المؤشر السعودي يربح 14.11 نقطة والسيولة تسجل 3.72 مليار ريال

«تاسي» يتمسك بالمكاسب وسط تباين الأسهم

سينومي ريتيل يقفز 9.96 % ويتصدر مكاسب الأسهم السعودية

11 قطاعاً تصعد والأدوية تتصدر بمكاسب تبلغ 1.44 %

النشاط رغم محدودية تحرك المؤشر العام.

إفصاحات مؤثرة

وشهدت جلسة الأربعاء عدداً من الإفصاحات الجوهرية للشركات المدرجة، والتي شكلت محوراً إضافياً لاهتمام المستثمرين إلى جانب تحركات السوق والقطاعات.

وأعلنت شركة «أسواق عبد الله العثيم» استقالة رئيسها التنفيذي وتكليف العضو المنتدب بمهامه، وهو تغيير إداري يضع مستقبل الإدارة التنفيذية للشركة تحت متابعة المساهمين خلال الفترة المقبلة.

كما أفصحت شركة «الخزف السعودية» عن وقوع حريق في إحدى محطات الكهرباء المغذية لخطوط إنتاج مصانع البلاط، ما يفتح الباب أمام متابعة أثر الحادث على العمليات والإنتاج.

وفي الوقت نفسه، أعلنت شركة «الحفر العربية» عن توسع حضورها الإقليمي في دول مجلس التعاون الخليجي، في خطوة تعكس توجه الشركة نحو تعزيز نطاق عملياتها خارج السوق المحلية.

وأعلنت شركة «نفوذ للمنتجات الغذائية» توقيع اتفاقية للاستحواذ على حصة تبلغ 65 % من شركة «الطعام الوفير»، في صفقة تضيف تحركاً جديداً إلى نشاط الاستحواذات في السوق.

وتؤدي الإفصاحات دوراً مهماً في توجيه السيولة نحو أسهم محددة، إذ بعيد المستثمرون تقييم الشركات وفقاً للأثر المتوقع لكل تطور على الإيرادات والأرباح والنشاط التشغيلي مستقبلاً.

القيادات تحافظ على تماسك تاسي

يدخل السوق السعودي تعاملاته المقبلة بعدما نجح «تاسي» في التمسك بالمنطقة الخضراء عند 10925.69 نقطة، مدعوماً بمكاسب بعض الأسهم القيادية وارتفاع 11 قطاعاً، رغم تفوق عدد الشركات الخاسرة على الرابحة.

وسيزل مستوى 11 ألف نقطة محوراً مهماً لتحركات المستثمرين، إذ يحتاج المؤشر إلى استمرار الدعم من الأسهم الكبرى واتساع قاعدة الشركات الصاعدة للاقترب منه مجدداً. كما ستبقى السيولة، التي بلغت 3.72 مليار ريال، عاملاً رئيسياً في تحديد قوة أي تحرك مقبل، وسط تباين واضح بين أسهم تسجل قمماً سنوية وأخرى تهبط إلى قيعان تاريخية.



قمم وقيعان

مستوياتها خلال 52 أسبوعاً. وكانت الضغوط أكثر وضوحاً على ثلاثة منها، إذ سجلت أسهم «أسمنت تبوك» و«دراية» و«الإئماء ريت الفندقية» قيعاناً تاريخية جديدة، ما يعكس استمرار الضغوط البيعية عليها رغم إغلاق المؤشر العام مرتفعاً.

وتوضح هذه المستويات التباين الكبير داخل السوق، ففي جلسة واحدة سجلت بعض الشركات أعلى أسعارها خلال عام، بينما هبطت أخرى إلى أدنى مستويات تاريخية.

وشهدت الجلسة تسجيل مجموعة من الأسهم مستويات سعية لافتة، إذ أغلق سهم «بي إس إف» و«مدينة المعرفة» عند أعلى مستوياتهما خلال 52 أسبوعاً.

وارتفع سهم «مدينة المعرفة» بنسبة 3.90%، ليعزز موقعه عند قمة سنوية جديدة، في مؤشر على استمرار الزخم الشرائي على السهم.

وفي المقابل، أغلقت أسهم «أيان» و«أسمنت تبوك» و«دراية» و«العمران» و«الإئماء ريت الفندقية» عند أدنى

بنسبة 9.96 % ليغلق عند 16.89 ريال، مقترباً من الحد الأعلى المسموح به للارتفاع اليومي.

وجاء سهم «كيماونول» في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت 7.74 %، فيما ارتفع سهم «تبوك الزراعية» بنسبة 4.56 %، في جلسة شهدت تحركات قوية على عدد من الأسهم بعيداً عن الاتجاه المحدود للمؤشر العام.

كما صعد سهم «رتال» بنسبة 4.53 %، بينما سجل سهم «سير» ارتفاعاً بنسبة 4.16 %، لتظهر قائمة الرابحين وجود طلب قوي على مجموعة من الشركات رغم التباين العام في السوق.

وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم «أماك» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بعدما تراجع بنسبة 4.35 %، تلاه سهم «مراقف» بخسائر بلغت 3.57 %.

كما انخفض سهم «لوبريف» بنسبة 2.55 %، فيما تراجع «العزيزية ريت» بنسبة 2.51 %، وهو ما ساهم في زيادة عدد الشركات التي أغلقت في المنطقة الحمراء إلى 130 شركة.

سيولة الراجحي

وجاء سهم «أرامكو السعودية» في المركز الثاني من حيث السيولة، بتداولات بلغت قيمتها 179.2 مليون ريال، وأغلق مرتفعاً بنسبة 0.23 %.

وتكتسب مكاسب «الراجحي» و«أرامكو» أهمية خاصة في تفسير قدرة «تاسي» على الإغلاق في المنطقة الخضراء، رغم أن عدد الشركات المتراجعة تجاوز عدد الشركات الرابحة خلال الجلسة.

وبيعكس استحواذ السهمين على سيولة مرتفعة استمرار اهتمام المستثمرين بالشركات الكبرى، في الوقت الذي توزعت فيه بقية التعاملات بين مجموعة واسعة من الأسهم المتوسطة والصغيرة.

نشاط الكميات

ومن حيث أحجام التداول، تصدر

أدنى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية «تاسي» تعاملات الأربعاء على ارتفاع محدود، وسط أداء متباين للشركات والقطاعات، فيما حافظ المؤشر على وجوده في المنطقة الخضراء رغم تفوق عدد الأسهم المتراجعة بصورة طفيفة على نظيرتها المرتفعة.

وارتفع «تاسي» بنسبة 0.13 %، بما يعادل 14.11 نقطة، ليغلق عند مستوى 10925.69 نقطة، مقارنة بإغلاقه السابق، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 3.72 مليار ريال، من خلال تداول نحو 201.99 مليون سهم.

وتوزع أداء الشركات بين ارتفاع 123 سهماً، مقابل انخفاض 130 سهماً، بينما حافظت 17 شركة على مستوياتها دون تغيير، ما يعكس حالة من التوازن النسبي داخل السوق وغياب اتجاه شرائي واسع رغم ارتفاع المؤشر.

وتحرك المؤشر خلال الجلسة في نطاق بلغ 41.91 نقطة، إذ سجل أعلى مستوى عند 10942.54 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوياته عند 10900.63 نقطة، بعدما بدأ التداولات عند 10912.61 نقطة.

قطاعات رابحة

وعلى صعيد القطاعات، نجح 11 قطاعاً في إنهاء الجلسة باللون الأخضر، بقيادة قطاع الأدوية الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 1.44 %، ليكون الأفضل أداءً بين قطاعات السوق خلال الأربعاء.

وجاء قطاع إدارة وتطوير العقارات في المرتبة التالية بمكاسب بلغت 1.29 %، في حين ارتفع قطاع الرعاية الصحية بنسبة 1 %، مدعوماً بأداء إيجابي لعدد من أسهمه.

وبرز سهم «رعاية» بين الأسهم الداعمة لقطاع الرعاية الصحية بعدما ارتفع بنسبة 4.43 %، بينما صعد سهم «دله الصحية» بنسبة 3.28 %، ما وفر زخماً للقطاع وساعده على إنهاء التعاملات ضمن قائمة القطاعات الأفضل أداءً.

وفي المقابل، تعرضت مجموعة من القطاعات لضغوط بيعية حدت من مكاسب المؤشر، إذ تراجع قطاع المنتجات المنزلية والشخصية بنسبة 1 %، فيما انخفض قطاع التأمين بنسبة 0.81 %.

كما هبط قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.58 %، وهو من القطاعات المهمة في السوق السعودية، ما ساهم في إبقاء مكاسب «تاسي» ضمن نطاق محدود رغم ارتفاع 11 قطاعاً.

قفزة سينومي

وعلى مستوى الأسهم الفردية، تصدر سهم «سينومي ريتيل» قائمة الشركات الأكثر ارتفاعاً بعدما قفز

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/08/19	2026/08/18	الشركة	
4.35 (%)	80.30	83.95	أماك	1
3.57 (%)	41.00	42.52	مراقف	2
2.55 (%)	134.00	137.50	لوبريف	3
2.51 (%)	4.66	4.78	العزيزية ريت	4
2.45 (%)	135.20	138.60	رسن	5
2.31 (%)	8.03	8.22	الاتحاد	6
1.98 (%)	163.00	166.30	بوبا العربية	7
1.88 (%)	13.04	13.29	متكاملة	8
1.77 (%)	7.20	7.33	سدكو كابيتال ريت	9
1.75 (%)	26.92	27.40	اللجين	10

اكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/08/19	2026/08/18	الشركة	
9.96 %	16.89	15.36	سينومي ريتيل	1
7.74 %	32.58	30.24	كيماونول	2
4.56 %	9.41	9.00	تبوك الزراعية	3
4.53 %	9.93	9.50	رتال	4
4.43 %	127.40	122.00	رعاية	5
4.16 %	21.80	20.93	سير	6
3.93 %	11.64	11.20	دي بي اس	7
3.90 %	18.11	17.43	مدينة للمعرفة	8
3.28 %	99.05	95.90	دله الصحية	9
2.89 %	26.34	25.60	صناعات	10

المؤشر يفقد 75.25 نقطة والسيولة تتراجع إلى 347.38 مليون ريال

ضغوط القطاعات تدفع بورصة قطر للتراجع

السيولة تنخفض إلى 347.38 مليون ريال بنهاية التعاملات



الاتصالات يهبط 2.63% مع تراجع القطاعات السبعة جميعها



بين الأسهم النشطة. وفي المقابل، جاء سهم «التجاري» في صدارة قائمة الراجحين بعدما ارتفع بنسبة 2.61 %، وسط مكاسب محدودة شملت عدداً قليلاً من الشركات. ويعكس ارتفاع 9 أسهم فقط مقابل تراجع 41 سهماً مدى اتساع موجة الهبوط، بالتزامن مع الأداء السلبي لجميع القطاعات، وهو ما جعل الجلسة تميل بوضوح لمصلحة البائعين.

نشاط التداول

وتصدر سهم «الخليج الدولية» نشاط السوق من حيث الكميات، بعدما بلغ حجم التداول عليه 12.6 مليون سهم، مستحوذاً على جانب ملحوظ من إجمالي أحجام التداول.

وفي المقابل، جاء سهم «أريد» في مقدمة نشاط السيولة، بقيمة تداول بلغت 42.69 مليون ريال، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم رغم تراجع قطاع الاتصالات.

ويكشف اختلاف الأسهم المتصدرة لقائمتي الكميات والسيولة عن تنوع حركة التداول، إلا أن النشاط الإجمالي للسوق ظل أقل من مستوياته المسجلة في جلسة الثلاثاء.

السوق يترقب استعادة زخم التداول

تدخل بورصة قطر تعاملاتها المقبلة بعدما فقد المؤشر 75.25 نقطة وأغلق عند 9772.85 نقطة، وسط تراجع جماعي للقطاعات وانخفاض واضح في مؤشرات التداول.

ومع عدم وجود تغييرات في مكونات المؤشرات عقب المراجعة الربع سنوية، ستركز الأنظار على قدرة الأسهم القيادية على استعادة الطلب، إلى جانب اتجاه السيولة التي تراجعت إلى 347.38 مليون ريال. وسيكون تحسن النشاط الشرائي عاملاً رئيسياً في تحديد قدرة السوق على وقف موجة التراجع، بعدما شهدت جلسة الأربعاء انخفاض 41 سهماً مقابل ارتفاع 9 أسهم فقط.

الأموال المتداولة بالتزامن مع انخفاض المؤشر.

كما تراجعت أحجام التداول إلى 110.04 مليون سهم، مقابل 116.15 مليون سهم في الجلسة السابقة، بينما انخفض عدد الصفقات المنفذة بصورة أكبر، ليصل إلى 22.26 ألف صفقة مقارنة بنحو 31.28 ألف صفقة الثلاثاء.

ويشير التراجع المتزامن في السيولة والكميات وعدد الصفقات إلى حالة من الحذر بين المستثمرين، خصوصاً مع غياب محفزات قوية قادرة على إعادة الطلب إلى الأسهم القيادية.

ويظل اتجاه السيولة أحد المؤشرات المهمة خلال الجلسات المقبلة، إذ إن عودة قيم التداول للارتفاع بالتزامن مع تحسن المؤشر قد توفر إشارة إلى استعادة السوق جانباً من الزخم.

خسائر الأسهم

وعلى مستوى الشركات، غلب التراجع على حركة التداولات، إذ تصدر سهم «العامة» قائمة الخاسرين بانخفاض بلغت نسبته 6.65 %، ليكون صاحب أكبر تراجع

قطاعات حمراء

وجاء الضغط الرئيسي على المؤشر من التراجع الجماعي للقطاعات السبعة، إذ لم يتمكن أي قطاع من إنهاء التعاملات في المنطقة الخضراء.

وتصدر قطاع الاتصالات الخسائر بانخفاض بلغ 2.63 %، بينما كان قطاع النقل الأقل تراجعاً بعدما هبط بنسبة 0.58 %.

ويكشف الأداء القطاعي عن أن عمليات البيع لم تتركز في نشاط اقتصادي بعينه، وإنما امتدت إلى السوق بصورة واسعة، ما قلص قدرة الأسهم الراحبة على الحد من خسائر المؤشر.

كما جاء تراجع قطاع الاتصالات بالتزامن مع نشاط مرتفع على سهم «أريد»، الذي تصدر قائمة الأسهم من حيث قيمة التداول خلال الجلسة.

سيولة متراجعة

وانخفضت السيولة إلى 347.38 مليون ريال، مقارنة بنحو 365.67 مليون ريال في جلسة الثلاثاء، ما يعكس تراجعاً في

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/18	2026/08/19	التغير
1 التجاري	4.171	4.280	2.61 %
2 للملاحة	10.190	10.390	1.96 %
3 قطر للتأمين	1.873	1.896	1.23 %
4 بنك دخان	3.220	3.250	0.93 %
5 صناعات قطر	9.900	9.957	0.58 %
6 للمستثمرين	1.297	1.301	0.31 %
7 الخليج التكافلي	2.823	2.830	0.25 %
8 الطبية	1.340	1.342	0.15 %

بورصة قطر نتائج المراجعة الربع سنوية لمؤشرات السوق لشهر سبتمبر، على أن يبدأ تطبيق نتائجها اعتباراً من الأول من سبتمبر 2026.

وأوضحت البورصة أنه لن يطرأ أي تغيير على مكونات مؤشر بورصة قطر الرئيسي، وكذلك مؤشر بورصة قطر الريان الإسلامي، فيما ستظل مكونات مؤشر جميع الأسهم ومؤشرات القطاعات دون تعديل.

ويعني تثبيت المكونات غياب عمليات إعادة الموازنة الكبيرة الناتجة عادة عن دخول شركات إلى المؤشرات أو خروج أخرى منها، وهي تحركات قد تؤثر في التداولات، خصوصاً بالنسبة إلى الصناديق التي تعتمد على المؤشرات في توزيع استثماراتها.

ورغم عدم إجراء تعديلات، تحظى المراجعات الدورية باهتمام المستثمرين، كونها تقدم مؤشراً على وضع الشركات المدرجة ومدى استيفائها للمعايير المستخدمة في تكوين مؤشرات السوق.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/18	2026/08/19	التغير
1 العامة	2.678	2.500	6.65 %
2 قطر للوقود	13.000	12.500	3.85 %
3 التحويلية	2.114	2.042	3.41 %
4 دلالة	1.610	1.560	3.11 %
5 لنشا	2.980	2.891	2.99 %
6 ودام	1.449	1.410	2.69 %
7 أوريدو	12.850	12.510	2.65 %
8 قودافون قطر	2.630	2.562	2.59 %
9 استثمار القابضة	4.107	4.002	2.56 %
10 ناقلات	4.280	4.180	2.34 %

خلال النصف الأول

أرباح قطاع التأمين في قطر تصل إلى 759.9 مليون ريال



النصف الأول من عام 2025، بنمو نسبته 11.64 %.

وجاءت شركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين في المرتبة الثالثة مسجلة أرباحاً بقيمة 85.08 مليون ريال، مرتفعة بنسبة 14.23 % عن مستواها البالغ 74.48 مليون ريال خلال الفترة المقارنة.

كما ارتفعت أرباح شركة «بيمه» بنسبة 16.15 % لتصل إلى 61.51 مليون ريال، مقارنة بـ52.96 مليون ريال خلال النصف الأول من العام السابق، في حين سجلت «الإسلامية للتأمين» أرباحاً بقيمة 59.79 مليون ريال، متراجعة بنسبة 13.48 %.

وسجلت شركة «الخليج التكافلي» أرباحاً بلغت 36.02 مليون ريال خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ32.86 مليون ريال في الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو 9.61 %.

في المقابل، سجلت شركة «كيو إل إم» أكبر تراجع في الأرباح بنسبة 22.48 % لتبلغ 33.02 مليون ريال، مقارنة بـ42.60 مليون ريال خلال النصف الأول من عام 2025.

شهدت أرباح قطاع التأمين المدرج ببورصة قطر انخفاضا هامشياً خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 0.45 % على أساس سنوي، لتصل إلى 759.93 مليون ريال، مقارنة بأرباح بلغت 763.38 مليون ريال خلال الفترة نفسها من عام 2025، وفقاً لإحصائية البورصة القطرية.

يضم القطاع 7 شركات هي: قطر للتأمين، ومجموعة الدوحة للتأمين، والقطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، والخليج للتأمين التكافلي، والمجموعة الإسلامية القطرية للتأمين، و كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي، والضمان للتأمين الإسلامي «بيمه».

استحوذت شركة قطر للتأمين على الحصة الأكبر من أرباح القطاع خلال النصف الأول من العام الحالي، رغم تراجع أرباحها بنسبة 5.45 % لتبلغ 354.36 مليون ريال، مقابل 374.78 مليون ريال في الفترة المناظرة من عام 2025. وحلت شركة الدوحة للتأمين في المرتبة الثانية بأرباح بلغت 130.15 مليون ريال، مقارنة بـ116.58 مليون ريال خلال

المؤشر يفقد 16 نقطة والتداولات تسجل 533 مليون درهم

الأسهم القيادية تضغط على لسوق دبي

سلامة يقفز 6.4 % وسط تداول 22 مليون سهم

الاتحاد العقارية يصعد 3.7 % ويتصدر الكميات بـ42 مليون سهم

أنهى سوق دبي المالي تعاملات الأربعاء على انخفاض محدود، وسط أداء متباين للأسهم وضغوط من بعض الشركات القيادية، في حين حافظت مجموعة من الأسهم على زخم شرائي قوي، ما ساهم في تقليص خسائر المؤشر بنهاية الجلسة.

وتراجع المؤشر العام بنسبة 0.3 %، بما يعادل 16 نقطة، ليغلق عند مستوى 5842 نقطة، فيما بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 533 مليون درهم.

وجاء الهبوط وسط تباين واضح في حركة الشركات، إذ ارتفعت أسعار 18 شركة من أصل 51 شركة جرى تداول أسهمها، مقابل انخفاض 22 شركة، فيما حافظت 11 شركة على مستوياتها السابقة دون تغيير.

وتشير هذه الأرقام إلى أن خسائر السوق لم تأت نتيجة موجة بيع واسعة، وإنما ارتبطت بصورة أكبر بتراجع عدد من الأسهم المؤثرة في حركة المؤشر، في مقابل استمرار عمليات شراء انتقائية على شركات أخرى.

رغم إغلاق المؤشر العام في المنطقة الحمراء، وهو ما يعكس تأثير الأوزان النسبية للشركات في حركة السوق.

كما أظهرت التداولات نشاطاً واضحاً على الأسهم ذات الأسعار الأقل، خصوصاً «الاتحاد العقارية» و«سلامة» و«طلبات»، وهي شركات استحوذت على أحجام كبيرة من التعاملات. وفي الوقت نفسه، بلغت قيمة التداول الإجمالية 533 مليون درهم، ما وفر مساحة لاستمرار عمليات إعادة توزيع المراكز بين المستثمرين رغم التراجع المحدود للمؤشر.

وأظهرت جلسة الأربعاء أن المستثمرين ما زالوا يبحثون عن فرص فردية، بدلاً من اتخاذ موقف موحد تجاه السوق. فصعود «سلامة» 6.4% و«الاتحاد العقارية» 3.7% جاء بالتزامن مع تراجع المؤشر، ما يؤكد استمرار الزخم في بعض الأسهم.

وسيكون استمرار هذه التحركات مرهوناً

وبرز سهم «سلامة» بين أفضل الأسهم أداءً خلال تعاملات الأربعاء، بعدما سجل ارتفاعاً قوياً بلغت نسبته 6.4 %، ليغلق عند مستوى 1.06 درهم.

وجاءت المكاسب مصحوبة بنشاط واضح في التداول، إذ تجاوز حجم التعاملات على السهم 22 مليون سهم، وهو ما يعكس زيادة الاهتمام به خلال الجلسة.

كما حقق سهم «طلبات» أداءً إيجابياً بعدما ارتفع بنسبة 0.8 % إلى 1.22 درهم، وسط تداولات قاربت 18 مليون سهم.

وساعدت مكاسب «سلامة» و«طلبات» و«سالك» على موازنة جانب من الضغوط التي تعرض لها المؤشر، لكنها لم تكن كافية لتحويل مسار السوق إلى الارتفاع في ظل تراجع 22 شركة.

وتصدر سهم «الاتحاد العقارية» نشاط السوق من حيث أحجام التداول، بعدما تجاوزت التعاملات عليه 42 مليون سهم، متفوقاً بفارق واضح على بقية الأسهم الأكثر نشاطاً. وتزامنت التداولات القوية مع ارتفاع السهم بنسبة 3.7 % ليغلق عند مستوى 0.560 درهم، ما جعله من أبرز الأسهم التي جمعت بين المكاسب السعريّة والنشاط المرتفع خلال الجلسة.

وتجاوزت كميات تداول «الاتحاد العقارية» نحو ثلاثة أمثال التداولات المسجلة على «إعمار العقارية»، كما جاءت أعلى بصورة واضحة من «سلامة» و«طلبات».

ويشير النشاط المرتفع على السهم إلى تركيز جانب من تعاملات المستثمرين على فرص محددة داخل السوق، بدلاً من اتجاه السيولة بصورة موحدة نحو الشركات القيادية.

وتكشف خريطة التداولات عن جلسة اتسمت بالتباين أكثر من الهبوط الجماعي، إذ نجحت 18 شركة في تحقيق مكاسب، مقابل انخفاض 22 شركة، فيما استقرت 11 شركة.

ويعني ذلك أن أكثر من نصف الشركات المتداولة إما ارتفعت أو حافظت على أسعارها،

وكان سهم «إعمار العقارية» من الأسهم التي شكلت ضغطاً على المؤشر خلال الجلسة، إذ أنهى التعاملات منخفضاً بنسبة 0.2 % عند مستوى 11.02 درهم، وسط تداولات قاربت 14 مليون سهم.

ويكتسب تحرك «إعمار العقارية» أهمية خاصة نظراً إلى ثقله داخل السوق، ما يجعل تغيراته السعريّة مؤثرة في اتجاه المؤشر العام حتى عندما تكون نسبة التحرك محدودة.

وفي المقابل، ارتفع سهم «سالك» بنسبة 0.6 % ليغلق عند 5.27 درهم، وسط تداولات تجاوزت 8 ملايين سهم، ليساهم في الحد من الضغوط التي تعرض لها السوق.

ويعكس التباين بين الأسهم القيادية استمرار حالة الانتقائية بين المستثمرين، إذ لم تتجه السيولة إلى البيع أو الشراء بصورة جماعية، وإنما توزعت وفقاً لتحركات كل شركة وزخم التداول عليها.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/08/18	2026/08/19	التغير	
1 الإمارات دبي الوطني	31.86	30.90	3.01%	
2 الإسمنت الوطنية	4.65	4.51	3.01%	
3 تبريد	2.48	2.44	1.61%	
4 ديار للتطوير	0.75	0.74	1.60%	
5 سبينس	1.28	1.26	1.56%	
6 اكتتاب	0.40	0.39	1.26%	
7 الإمارات ريم للاستثمار	1.94	1.92	1.03%	
8 مساكن دبي ريت	1.25	1.24	0.80%	
9 مصرف عجمان	1.41	1.40	0.71%	
10 أمانات القابضة	1.48	1.47	0.68%	

المؤشر يتراجع 0.08 % وسط تداولات بقيمة 592.39 ألف دينار

«ألبا» تضغط على بورصة البحرين

وتوفر هذه التحركات دعماً جزئياً للسوق، لكنها لم تكن كافية لمعادلة تأثير تراجع «ألبا» و«بيت التمويل الكويتي» على المؤشر. وبذلك انتهت الجلسة على خسارة محدودة للغاية، مع بقاء المؤشر قريباً من مستوى إغلاق الثلاثاء، ما يجعل اتجاه الأسهم المؤثرة العامل الأهم في تحديد حركة السوق التالية.

وتدخل بورصة البحرين تعاملاتها المقبلة بعدما حافظ المؤشر على تماسكه قرب 1945 نقطة رغم ضغوط قطاع المواد الأساسية، إذ اقتصرت خسائره على 1.46 نقطة وبنسبة 0.08 %.

وستتركز الأنظار على أداء «ألبا» ومدى قدرته على استعادة التوازن، إلى جانب استمرار الزخم في الأسهم الراحبة، وفي مقدمتها «عقارات السيف». ومع تداولات بقيمة 592.391 ألف دينار، سيظل تحسن السيولة واتساع عمليات الشراء عاملين أساسيين في قدرة السوق على العودة إلى المكاسب.

جرى من خلالها تداول نحو 1.881 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 592.391 ألف دينار.

وتعكس هذه الأرقام هدوءاً نسبياً في وتيرة التعاملات، بالتزامن مع محدودية التغير في المؤشر العام، الذي فقد أقل من نقطتين خلال الجلسة.

ويظل اتجاه السيولة أحد العوامل المهمة في تحديد مسار السوق خلال الجلسات المقبلة، إذ يمكن لزيادة قيم وأحجام التداول أن تمنح الأسهم قدرة أكبر على بناء اتجاه واضح، سواء بالصعود أو الهبوط.

كما أن استمرار التداولات عند مستويات محدودة قد يقيي المؤشر داخل نطاقات ضيقة، خصوصاً في غياب محفزات قوية تدفع المستثمرين إلى بناء مراكز جديدة.

وأظهرت تعاملات الأربعاء استمرار قدرة بعض الأسهم على تحقيق مكاسب رغم الضغوط القادمة من المواد الأساسية، وهو ما برز في أداء «عقارات السيف» و«ترافكو» و«بنك السلام».

ويكشف أداء الأسهم المتراجعة أن جلسة الأربعاء لم تشهد موجة هبوط قوية، وإنما تحركات سريعة محدودة في عدد من الشركات كان لها تأثير أكبر بسبب أوزانها في السوق.

وفي الوقت نفسه، ظهرت عمليات شراء انتقائية على مجموعة أخرى من الأسهم، وهو ما ساعد المؤشر على التماسك قرب مستوى 1945 نقطة ومنع اتساع دائرة الخسائر.

وفي الجانب الإيجابي، تصدرت شركة «عقارات السيف» قائمة الأسهم الراحبة، بعدما ارتفع سهمها بنسبة 1.63 %، مسجلاً أكبر نسبة صعود بين الشركات التي حققت مكاسب خلال الجلسة.

وجاء سهم «مجموعة ترافكو» في المرتبة التالية بمكاسب بلغت 0.78 %، ليواصل المستثمرون البحث عن فرص فردية داخل السوق رغم انخفاض المؤشر العام.

كما ارتفع سهم «بنك السلام» بنسبة 0.47 %، ليكون من الأسهم التي ساهمت في تقليص الضغوط التي تعرض لها السوق.

ويشير صعود هذه الأسهم بالتزامن مع انخفاض المؤشر إلى أن حركة التداول لم تكن في اتجاه واحد، وإنما شهدت تبايناً بين الشركات والقطاعات، مع انتقال السيولة بين الأسهم وفقاً لفرص الشراء المتاحة.

الأساسية وعلى المؤشر العام للسوق. ويتمتع سهم «ألبا» بثقل مهم في بورصة البحرين، لذلك تنعكس تحركاته السعريّة على أداء المؤشر، حتى عندما تكون نسبة التراجع محدودة نسبياً.

وأدى انخفاض السهم إلى ترجيح كفة الضغوط على السوق، في وقت لم تشهد فيه الجلسة عمليات بيع حادة أو خسائر واسعة، وهو ما يفسر اقتصر انخفاض المؤشر العام على 0.08 %.

وتتأثر أسهم شركات المواد الأساسية بمجموعة من العوامل المحلية والعالمية، أبرزها تحركات أسعار السلع والمعادن، وتكاليف الطاقة، ومستويات الطلب الصناعي، إضافة إلى توقعات النمو الاقتصادي العالمي.

وأضاف تراجع السهم ضغطاً أخرى على المؤشر، إلا أن محدودية نسبة الانخفاض ساعدت على إبقاء الخسائر الإجمالية للسوق ضمن نطاق ضيق.

أنهت بورصة البحرين تعاملات الأربعاء على انخفاض محدود، متأثرة بصورة رئيسية بالضغوط القادمة من قطاع المواد الأساسية، في جلسة اتسمت بمحدودية التحركات السعريّة وتراجع المؤشر بفارق طفيف عن مستوى إغلاقه السابق.

وانخفض المؤشر العام بمقدار 1.46 نقطة ليغلق عند مستوى 1945.26 نقطة، مقارنة مع 1946.72 نقطة في نهاية الجلسة السابقة، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.08 %.

ويعكس الانخفاض المحدود حالة من التوازن النسبي في السوق، إذ جاءت خسائر المؤشر تحت ضغط بعض الأسهم المؤثرة، بينما نجحت مجموعة من الشركات في تحقيق مكاسب ساهمت في احتواء الهبوط. وسجلت التعاملات قيمة إجمالية بلغت 592.391 ألف دينار، من خلال تداول 1.881 مليون سهم موزعة على 136 صفقة خلال الجلسة.

وجاء سهم شركة ألنيوم البحرين «ألبا» في مقدمة الأسهم المتراجعة خلال تعاملات الأربعاء، بعدما انخفض بنسبة 0.79 %، ليشكل ضغطاً رئيسياً على قطاع المواد

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/08/18	2026/08/19	التغير	
1 ألبا	0.887	0.880	0.79%	
2 بيتك	2.477	2.469	0.32%	

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/08/18	2026/08/19	التغير	
1 عقارات السيف	0.123	0.125	1.63%	
2 مجموعة ترافكو	0.256	0.258	0.78%	
3 بنك السلام	0.215	0.216	0.47%	

المؤشر يفقد 92 نقطة والسيولة تسجل 1.11 مليار درهم

أبوظبي يتراجع رغم صعود أسهم نشطة

أدنوك للإمداد يقفز 3 % ويسجل بنك الاستثمار يتصدر النشاط بنحو 65 مليون سهم

الجلسات المقبلة مهمة لتحديد قدرة السوق على التماسك.

مستوى 10 آلاف يختبر السوق

تدخل بورصة أبوظبي تعاملاتها المقبلة والمؤشر على بعد 6 نقاط فقط من حاجز 10 آلاف نقطة، بعد خسارة 92 نقطة خلال جلسة الأربعاء، ما يضع الأسهم القيادية أمام اختبار لاستعادة الزخم. وسيكون استمرار صعود «أدنوك للإمداد والخدمات»، الذي سجل أعلى إغلاق منذ إدراجه، عاملاً داعماً، بينما يحتاج السوق إلى تحسن أداء الأسهم المؤثرة وفي مقدمتها «أدنوك للغاز» و«الدار العقارية». ومع سيولة بلغت 1.11 مليار درهم، ستحدد وجهة الأموال وقدرة الأسهم القيادية على جذب الطلب مسار المؤشر حول المستوى النفسي المهم.

1.11 مليار درهم استمرار حضور المستثمرين في السوق، مع اتجاه الأموال بصورة انتقائية نحو الشركات التي تتمتع بزخم سعري أو نشاط مرتفع.

تباين واضح

وتكشف تفاصيل الجلسة عن تباين بين أداء المؤشر وبعض الأسهم الفردية، ففي الوقت الذي خسر فيه السوق 0.9 %، استطاعت شركات تحقيق مكاسب قوية وصلت إلى النسبة القصوى. لكن ارتفاع 28 شركة لم يكن كافياً لمواجهة انخفاض 44 شركة، خصوصاً مع تعرض بعض الأسهم المؤثرة لضغوط بيعية. ويظل حاجز 10 آلاف نقطة أحد المستويات التي تستحوذ على اهتمام المستثمرين، بعدما أغلق المؤشر عند 10006 نقاط فقط، ما يجعل تحركات

لتحويل المؤشر إلى المنطقة الخضراء. وجاء ذلك بالتزامن مع وصول المؤشر إلى مستوى قريب للغاية من 10 آلاف نقطة، وهو ما يزيد أهمية أداء الأسهم القيادية في تحديد اتجاه السوق خلال التعاملات المقبلة.

إغلاق قياسي

وفي الاتجاه المقابل، واصل سهم «أدنوك للإمداد والخدمات» مساره الصاعد، محققاً مكاسب بنسبة 3 % ليغلق عند 6.90 درهم، وسط تداولات قاربت 24 مليون سهم. وسجل السهم بذلك أعلى إغلاق له منذ إدراجه في سوق أبوظبي للأوراق المالية، في استمرار للأداء القوي الذي جعله من أبرز الأسهم المخالفة لاتجاه المؤشر العام. ويشير تزامن المكاسب مع أحجام التداول المرتفعة إلى استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم، إذ جاءت تداولاته ضمن الأعلى في السوق خلال الجلسة.

كما قفز سهم «الصير مارين» بالنسبة القصوى ليغلق عند 2.76 درهم، وسط تداولات تجاوزت 6 ملايين سهم، ليكون من أبرز الأسهم الراحبة. وحقق سهم «بلدكو» بدوره مكاسب بنسبة 2.9 %، لينتهي الجلسة عند مستوى 1.80 درهم، وسط تداولات قاربت 3 ملايين سهم.

صدارة التداول

وعلى مستوى النشاط، تصدر سهم «بنك الاستثمار» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما قاربت التعاملات عليه 65 مليون سهم، رغم انخفاضه بنسبة 3.1 % إلى 0.031 درهم. وتجاوز حجم تداول السهم بفارق كبير التعاملات المسجلة على الأسهم الأخرى النشطة، إذ قاربت تداولات «أدنوك للغاز» 29 مليون سهم، فيما سجل «أدنوك للإمداد والخدمات» نحو 24 مليون سهم. ويعكس النشاط المرتفع استمرار حركة السيولة بين الأسهم، رغم انخفاض المؤشر وتفوق عدد الشركات الخاسرة على الراحبة. كما تؤكد قيمة التداولات الإجمالية البالغة

عمليات شراء انتقائية في بعض الشركات التي سجلت أداءً قوياً.

ضغط قيادي

وتعرض المؤشر لضغوط من سهم «أدنوك للغاز»، الذي انخفض بنسبة 0.9 % ليغلق عند 3.30 درهم، وسط تداولات قاربت 29 مليون سهم، ليجمع بين النشاط المرتفع والتراجع السعري. كما انخفض سهم «الدار العقارية» بنسبة 0.3 % إلى 7.64 درهم، وسط تداولات قاربت 12 مليون سهم، ليضيف ضغطاً على حركة المؤشر خلال الجلسة. ويكتسب أداء السهمين أهمية بالنظر إلى حضور الشركات الكبرى في حركة السوق، ما جعل مكاسب بعض الأسهم الأخرى غير كافية

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الأربعاء على انخفاض، وسط ضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم المؤثرة، بينما سجلت بعض الشركات مكاسب قوية حدث من تراجع المؤشر، وفي مقدمتها «أدنوك للإمداد والخدمات» و«الصير مارين».

وانخفض مؤشر السوق بنسبة 0.9 %، بما يعادل 92 نقطة، ليغلق عند 10006 نقاط، مقترباً من حاجز 10 آلاف نقطة، فيما بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 1.11 مليار درهم. واتسمت التعاملات بتفوق الأسهم الخاسرة، إذ جرى تداول أسهم 91 شركة، ارتفعت منها 28 شركة مقابل انخفاض 44 شركة، بينما استقرت أسعار 19 شركة دون تغيير. ويكشف اتساع دائرة الأسهم المتراجعة عن ضغوط واضحة تعرض لها السوق، رغم استمرار

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/18	2026/08/19	التغير
1	غذاء القابضة	11.78	11.24 (% 4.58)
2	بنك الاستثمار	0.03	0.03 (% 3.13)
3	أبوظبي الأول	20.00	19.44 (% 2.80)
4	أسمنت الخليج	1.18	1.15 (% 2.54)
5	ايبكس للاستثمار	3.67	3.59 (% 2.18)
6	أبوظبي الإسلامي	23.56	23.08 (% 2.04)
7	أبوظبي التجاري	15.70	15.40 (% 1.91)
8	أوراسكوم	56.15	55.20 (% 1.69)
9	أمريكانا للمطاعم	2.49	2.45 (% 1.61)
10	الواحة كابيتال	1.98	1.95 (% 1.52)

«مسقط 30» يخسر 3.3 نقطة وسط تداولات بـ49.07 مليون ريال

الخدمات تقود مسقط لتراجع هامشي محدود

تقلص العدد الإجمالي للأسهم المتداولة.

بنك مسقط

وتصدر سهم «بنك مسقط» النشاط من حيث أحجام وقيم التداول معاً، بعدما جرى تداول نحو 35.02 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 13.66 مليون ريال. واستحوذ السهم بذلك على نحو ربع الكميات المتداولة في السوق، كما مثلت قيمة التعاملات عليه أكثر من ربع السيولة الإجمالية المسجلة خلال الجلسة. ويبرز هذا النشاط الدور المحوري الذي لعبه السهم في تداولات الأربعاء، خصوصاً في ظل صعود مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.27 %.

انخفاضاً واضحاً في أحجام الأسهم المتداولة، إذ تراجعت الكميات بنسبة 19.16 % إلى 153.87 مليون سهم، مقارنة بنحو 190.33 مليون سهم خلال جلسة الثلاثاء.

وبيعني ذلك انخفاض التداولات بأكثر من 36 مليون سهم في جلسة واحدة، وهو ما يشير إلى تراجع وتيرة النشاط رغم محدودية خسائر المؤشر.

كما انخفضت قيمة التداولات بنسبة 2.41 % لتصل إلى 49.07 مليون ريال، مقابل نحو 50.28 مليون ريال في الجلسة السابقة.

وكان تراجع القيمة أقل حدة بكثير من انخفاض الأحجام، ما يعكس استمرار تنفيذ تعاملات كبيرة على عدد من الأسهم رغم

دعم مالي

وعلى الجانب الآخر، قدم القطاع المالي دعماً للسوق بعدما ارتفع مؤشره بنسبة 0.27 %، مدفوعاً بمكاسب عدد من الأسهم التي نجحت في جذب الطلب خلال التعاملات. وارتفع سهم «الدولية للاستثمارات المالية القابضة» بنسبة 5.52 %، ليصبح من أبرز الأسهم الصاعدة خلال الجلسة، فيما حقق سهم «الوطنية للتحويل» مكاسب بنسبة 2.33 %. وساعد صعود القطاع المالي على موازنة جانب من الضغوط القادمة من الخدمات، ومنع المؤشر الرئيسي من تسجيل خسائر أكبر، خصوصاً مع محدودية الفارق بين قوى الشراء والبيع التي حدثت الاتجاه النهائي للسوق. كما اكتسب القطاع أهمية إضافية مع تصدر «بنك مسقط» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم والقيمة، وهو ما يعكس تركيز جانب كبير من التداولات على الأسهم المالية.

الصناعة تصعد

وسجل قطاع الصناعة بدوره أداءً إيجابياً، إذ ارتفع مؤشره بنسبة 0.24 %، مستفيداً من مكاسب مجموعة من الشركات التي خالفت الاتجاه الهبوطي المحدود للمؤشر الرئيسي. وجاء سهم «صناعة مواد البناء» في مقدمة الأسهم الداعمة للقطاع، بعدما ارتفع بنسبة 6.15 %، ليكون من بين أكبر الراحين في السوق خلال تعاملات الأربعاء. كما ارتفع سهم «جلفار للهندسة والمقاولات» بنسبة 2 %، ليضيف دعماً آخر إلى مؤشر الصناعة ويساعده على إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء. ويعكس صعود القطاعين المالي والصناعي مقابل انخفاض الخدمات صورة متباينة للسوق، إذ لم يكن تراجع مؤشر «مسقط 30» ناتجاً عن موجة بيع واسعة، وإنما عن اختلاف أداء القطاعات والأسهم ذات التأثير على المؤشر.

نشاط أضعف

وفي جانب التداولات، شهدت الجلسة

ضغط الخدمات

وكان قطاع الخدمات العامل الرئيسي وراء تراجع المؤشر العام، بعدما انخفض مؤشره بنسبة 0.05 %، متأثراً بهبوط عدد من الأسهم المدرجة ضمن القطاع. وتصدر سهم «الجزيرة للخدمات – أسهم ممتازة» قائمة الأسهم الخاسرة خلال الجلسة، بعدما سجل انخفاضاً حاداً بلغت نسبته 19.97 %، فيما تراجع سهم «أريдо» بنسبة 0.94 %. وفي المقابل، ساعدت المكاسب القوية لسهم «بركاء للمياه والطاقة» على الحد من خسائر قطاع الخدمات، بعدما تصدر السهم قائمة الراحين بارتفاع بلغ 8.97 %.

ويكثف التباين الكبير بين أداء أسهم القطاع عن وجود تحركات فردية قوية داخل السوق، رغم أن المحصلة النهائية لمؤشر الخدمات ظلت محدودة نسبياً بانخفاض لم يتجاوز 0.05 %.

أنهت بورصة مسقط تعاملات الأربعاء على تراجع هامشي، بعدما تعرض مؤشرها الرئيسي لضغوط من قطاع الخدمات، في حين وفرت مكاسب القطاعين المالي والصناعي دعماً حد من خسائر السوق، وسط تراجع ملحوظ في أحجام التداول وانخفاض محدود في السيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق مؤشر «مسقط 30» منخفضاً بنسبة 0.04 % عند مستوى 7546.51 نقطة، فاقداً 3.3 نقطة مقارنة بإغلاق الثلاثاء، ليعكس التحرك المحدود حالة من التوازن بين الضغوط التي تعرض لها قطاع الخدمات والمكاسب التي حققتها قطاعات أخرى.

وجاءت الجلسة وسط نشاط لافت على عدد من الأسهم، سواء من حيث الارتفاعات أو الانخفاضات، بينما استحوذ سهم «بنك مسقط» على صدارة التداولات من حيث الحجم والقيمة.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/18	2026/08/19	التغير
1 الكروم العمانية	3.300	3.150	(% 4.55)
2 أومنفتس	0.427	0.410	(% 3.98)
3 العمانية لخدمات التمويل	0.152	0.150	(% 1.32)
4 بنك عمان العربي	0.266	0.263	(% 1.13)
5 أريدو	0.318	0.315	(% 0.94)
6 سيميكورب صلالة	0.255	0.253	(% 0.78)
7 عمان والإمارات	0.128	0.127	(% 0.78)
8 العنقاء للطاقة	0.280	0.278	(% 0.71)
9 مستندم للطاقة	0.342	0.340	(% 0.58)
10 بنك صحار	0.183	0.182	(% 0.55)



تحليل الأسهم الأمريكية

ناسداك يخسر 1.31 % مع تصاعد مخاوف التضخم والفائدة

السندات المرتفعة تضرب أسهم التكنولوجيا الأميركية

أشباه الموصلات تتصدر خسائر وول ستريت بنهاية التعاملات

تعثّر السلام بالشرق الأوسط يعيد إشعال أسعار النفط

وول ستريت تترقب انفراجاً سياسياً

وتدخل الأسهم الأميركية الجلسات المقبلة وهي مرتبطة بصورة وثيقة بثلاثة متغيرات رئيسية: تطورات الشرق الأوسط، وأسعار النفط، واتجاه عوائد سندات الخزنة. وأي تحسن في فرص التسوية السياسية يمكن أن يخفف الضغوط على الخام، ويهدئ توقعات التضخم، ويسمح للعوائد بالتراجع، وهو سيناريو قد يمنح أسهم التكنولوجيا فرصة لاستعادة جانب من خسائرها.

أما استمرار تعثر المساعي السياسية وصعود النفط، فقد يبقى الضغوط قائمة على سوق السندات ويزيد المخاوف من استمرار تكلفة الاقتراض المرتفعة. وفي هذه الحالة، ستكون شركات التكنولوجيا وأشباه الموصلات في مقدمة القطاعات المعرضة للتحديات، بينما سيواصل المستثمرون إعادة حساباتهم بشأن التضخم والفائدة والنمو. وهكذا أصبحت تحركات وول ستريت رهينة سلسلة تبدأ من الشرق الأوسط والنفط، وتمر بالسندات، قبل أن تصل في النهاية إلى شاشات الأسهم الأميركية.



جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير %	التغيير	الحجم	وقت
شركة بوينج	223.06	226.11	222.58	-1.28%	-2.89	4.77M	18/08
مجموعة شيفرون	205.74	206.22	203.71	+1.50%	+3.04	7.7M	18/08
شركة كاتربيلر	840.87	863.92	834.81	-4.63%	-40.78	2.69M	18/08
مجموعة مايكروسوفت	481.63	484.27	477.15	+0.27%	+1.28	24.09M	18/08
شركة والت ديزني	103.95	105.21	103.63	+0.43%	+0.45	6.15M	18/08
شركة سيسكو سيستمز	111.61	112.75	110.36	-1.14%	-1.29	20.06M	18/08
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,040.47	1,043.50	1,026.08	-1.03%	-10.84	1.91M	18/08
جي بي مورغان تشيس وشركاه	363.25	363.57	359.27	+0.63%	+2.29	5.53M	18/08
شركة كوكا كولا	88.82	88.96	87.88	+2.12%	+1.84	12.52M	18/08
شركة مكدونالدز	266.99	270.21	266.84	+0.55%	+1.46	3.09M	18/08
شركة ميرك اند كو	135.17	137.98	134.88	-0.59%	-0.80	10.28M	18/08
مجموعة 3 ام	180.94	181.66	179.01	+0.41%	+0.73	2.32M	18/08
أبل	310.03	311.49	305.74	+1.45%	+4.44	53.42M	18/08
شركة أمازون دوت كوم	259.45	262.18	257.73	-0.71%	-1.86	33.17M	18/08
شركة أمجين	425.28	427.39	420.72	+1.41%	+5.90	2.59M	18/08

يؤثر في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، بدءاً من قروض الشركات والتمويل العقاري وصولاً إلى القرارات الاستثمارية وتقييم الأصول.

أما عائد سندات العشر سنوات، الذي يمثل أحد أهم المؤشرات المرجعية عالياً لتسعير الأصول، فإن ارتفاعه يزيد جاذبية السندات مقارنة بالأسهم، ويؤدي في الوقت نفسه إلى رفع معدل الخصم المستخدم في احتساب القيمة الحالية للأرباح المستقبلية للشركات.

وتزداد أهمية هذه العلاقة بالنسبة إلى أسهم النمو والتكنولوجيا، لأن جانباً كبيراً من تقييماتها يعتمد على توقعات تحقيق أرباح مرتفعة في المستقبل. وكلما ارتفعت العوائد، تراجعت القيمة الحالية لتلك الأرباح، ما يجعل المستثمرين أقل استعداداً لدفع تقييمات مرتفعة مقابلها.

دومينو الأسواق

وتعود بداية سلسلة الضغوط التي واجهتها وول ستريت إلى الشرق الأوسط، بعدما أدى تراجع الآمال في التوصل إلى تسوية تنهي الصراع إلى

اختتمت الأسهم الأميركية تعاملات الثلاثاء على انخفاض جماعي، مع تعرض قطاع التكنولوجيا لضغوط بيئية قادتها شركات أشباه الموصلات، بعدما امتدت تداعيات الضبابية السياسية في الشرق الأوسط إلى سوق السندات الأميركية، ودفعت العوائد طويلة الأجل إلى مستويات لم تشهدها منذ سنوات. وأعاد هذا التحرك إلى الواجهة مخاوف المستثمرين من ارتفاع تكلفة الاقتراض وتحدد الضغوط التضخمية، في وقت تحاول فيه الأسواق تقييم المسار المستقبلي للسياسة النقدية الأميركية.

وتعرض مؤشر «ناسداك» لأكبر خسارة بين المؤشرات الرئيسية الثلاثة، في انعكاس مباشر لحساسية شركات التكنولوجيا تجاه ارتفاع عوائد السندات، بينما سجل «ستاندرد أند بورز 500» تراجعاً أقل حدة، وانخفض «داو جونز» بصورة محدودة نسبياً. وأظهرت تحركات الجلسة انتقال أثر التوترات الجيوسياسية سريعاً من أسواق الطاقة إلى الدخل الثابت ثم إلى الأسهم، في سلسلة من الضغوط المترابطة.

هبوط جماعي

وتشير البيانات الأولية إلى تراجع مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» عند الإغلاق بمقدار 51.97 نقطة، أو ما يعادل 0.67 %، لينهي الجلسة عند 7692.10 نقطة، متأثراً بصورة رئيسية بضعف أسهم التكنولوجيا وارتفاع عوائد سندات الخزنة. وكانت الخسائر أكثر وضوحاً في «ناسداك» المجمع الذي تراجع 350.45 نقطة، أو 1.31 %، ليصل إلى 26294.46 نقطة، مع تعرض أسهم شركات التكنولوجيا وأشباه الموصلات لضغوط قوية. أما مؤشر «داو جونز» الصناعي فانخفض 115.93 نقطة، أو 0.22 %، إلى 53343.85 نقطة.

ويكشف الفارق بين أداء المؤشرات الثلاثة عن طبيعة الضغوط التي سيطرت على الجلسة، إذ تركزت الخسائر في الشركات التي ترتبط بتقييماتها بدرجة أكبر بتوقعات أسعار الفائدة والعوائد المستقبلية، في حين كان تأثيرها أقل نسبياً على الأسهم التقليدية المدرجة في مؤشر «داو جونز».

صدمة السندات

وكان العامل الأكثر تأثيراً في أداء الأسهم هو القفزة الجديدة في عوائد سندات الخزنة الأميركية، بعدما ارتفع عائد السندات لأجل 30 عاماً إلى أعلى مستوياته منذ عام 2007، بينما وصل عائد السندات لأجل عشر سنوات إلى أعلى مستوى منذ يناير 2025.

ويمثل بلوغ عائد الثلاثين عاماً أعلى مستوى في نحو عقدين إشارة مقلقة بالنسبة إلى أسواق المال، لأنه يعكس ارتفاع تكلفة التمويل طويلة الأجل، كما

ويضع ذلك المستثمرين أمام معادلة صعبة تجمع بين ارتفاع أسعار الطاقة والعوائد والتكاليف التمويل، وهي عوامل يمكن أن تضغط في الوقت نفسه على النمو الاقتصادي وهوامش أرباح الشركات وتقييمات الأسهم.

تكنولوجيا حساسة

وكانت شركات التكنولوجيا، وفي مقدمتها أسهم أشباه الموصلات، الأكثر تأثراً بهذه البيئة خلال جلسة الثلاثاء. وتتمتع شركات القطاع عادة بتقييمات مرتفعة مقارنة بقطاعات أخرى، ما يجعلها أكثر حساسية للتحولات السريعة في عوائد السندات. وقال مايكيني إن أسهم التكنولوجيا تتأثر بصورة غير متناسبة في كل مرة ترتفع فيها عوائد السندات، وهي العلاقة التي ظهرت بوضوح في أداء «ناسداك»، الذي فقد أكثر من 1 % خلال الجلسة.

وتتعرض شركات أشباه الموصلات إلى عامل إضافي يتمثل في ارتفاع توقعات المستثمرين تجاه نموها المستقبلي، خصوصاً مع الطفرة المرتبطة بالنكّاء الاصطناعي ومراكز البيانات والإنفاق على البنية التحتية الرقمية. ولذلك، فإن أي ارتفاع كبير في معدل الخصم المستخدم لتقييم أرباح السنوات المقبلة يمكن أن يترك تأثيراً قوياً على أسعار أسهمها. كما أن عمليات البيع في الشركات الكبرى يمكن أن تنتقل سريعاً إلى بقية السوق بسبب الأوزان الضخمة التي تتمتع بها شركات التكنولوجيا في المؤشرات الأميركية الرئيسية، وهو ما يفسر جانباً من تراجع «ستاندرد أند بورز 500».

تكلفة التمويل

ولا تقتصر تداعيات صعود عوائد السندات على تحركات الأسهم اليومية، إذ إن استمرار العوائد عند مستويات مرتفعة يمكن أن يتحول إلى عامل ضغط مباشر على الاقتصاد والشركات. فارتفاع تكلفة الاقتراض يهدد بتقليص الاستثمارات الجديدة، ويزيد تكلفة إعادة تمويل الديون المستحقة، خصوصاً بالنسبة إلى الشركات ذات الديونية المرتفعة. وفي المقابل، تمنح العوائد المرتفعة المستثمرين بديلاً أكثر جاذبية وأقل مخاطرة من الأسهم، إذ يمكنهم الحصول على عوائد قوية من سندات الخزنة الأميركية دون تحمل التقلبات المرتبطة بأسواق الأسهم. وكلما ارتفع العائد الخالي من المخاطر، أصبحت التقييمات المرتفعة لبعض الأسهم أكثر صعوبة في التبرير.

ومن هنا، فإن بقاء عوائد السندات الطويلة قرب أعلى مستوياتها منذ سنوات قد يفرض إعادة تقييم أوسع للمحافظ الاستثمارية، ويزيد عمليات التحول من بعض أسهم النمو إلى أدوات الدخل الثابت أو القطاعات الأقل حساسية لأسعار الفائدة.

مخاوف التضخم

ويشكل ارتفاع أسعار الطاقة تحدياً إضافياً أمام الأسواق، نظراً إلى قدرة النفط على الانتقال إلى مستويات الأسعار في قطاعات واسعة من الاقتصاد. فزيادة أسعار الخام يمكن أن ترفع تكلفة البنزين والنقل والشحن والإنتاج، قبل أن تظهر تدريجياً في أسعار السلع والخدمات التي يتحملها المستهلك النهائي.

وتخشى الأسواق أن يؤدي استمرار النفط عند مستويات مرتفعة إلى إبطاء مسار تراجع التضخم، وهو ما قد يدفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى الحفاظ على سياسة نقدية أكثر تشدداً لفترة أطول مما كان المستثمرون يتوقعون.

كما أن ارتفاع عوائد السندات يمثل في حد ذاته تشديداً للأوضاع المالية حتى دون اتخاذ البنك المركزي قراراً جديداً بشأن أسعار الفائدة. فالشركات التي تحتاج إلى الاقتراض لتمويل التوسع أو الاستثمار ستواجه تكلفة أعلى، كما ترتفع تكلفة التمويل بالنسبة إلى الأسر والمستهلكين.

الذهب يدعم الأسواق الأوروبية والتكنولوجيا تكبح المكاسب

«لستوكس 600» يستقر عند 652.07 نقطة وسط ترقب الفائدة

1 الموارد الأساسية ترتفع 0.6% مدعومة بمكاسب أسعار الذهب

2 تضخم بريطانيا يتسارع إلى 2.9% خلال يوليو الماضي



استقرت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات الأربعاء، مع إجماع المستثمرين عن بناء مراكز كبيرة في ظل استمرار حالة الضبابية المرتبطة بالتطورات في الشرق الأوسط، بينما ساعد ارتفاع أسعار الذهب على تحقيق أسهم شركات الموارد الأساسية مكاسب حدت من الضغوط التي تعرضت لها السوق.

وبحلول الساعة 07:15 بتوقيت غرينتش، استقر مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي عند 652.07 نقطة، في أداء يعكس حالة الترقب التي تسيطر على المستثمرين قبل صدور محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لشهر يوليو، بحثاً عن إشارات جديدة بشأن مستقبل أسعار الفائدة في أكبر اقتصاد عالمي.

وتأتي التحركات المحدودة للأسهم الأوروبية بعد ضغوط شديتها الأسواق العالمية نتيجة التطورات الجيوسياسية وارتفاع عوائد السندات، ما جعل المستثمرين أكثر حذراً تجاه الأصول عالية المخاطر، خصوصاً أسهم التكنولوجيا التي تنسم بحساسة كبيرة لتحركات تكلفة الاقتراض.

ضغوط التكنولوجيا

وفي المقابل، شكل قطاع التكنولوجيا أكبر مصدر للضغط على السوق الأوروبية، بعدما انخفض مؤشر القطاع بنسبة 0.4% بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات إثر موجة بيع في أدوات الدين. وتؤثر العوائد المرتفعة بصورة أكبر في أسهم التكنولوجيا وشركات النمو، لأن ارتفاع معدل الخصم يقلل القيمة الحالية للأرباح المستقبلية المتوقعة، كما يوفر للمستثمرين بديلاً أكثر جاذبية في سوق السندات مقارنة بالأسهم ذات التقييمات المرتفعة.

دعم الذهب

وتلقى السوق الأوروبي دعماً من أسهم شركات التعدين والموارد الأساسية، إذ ارتفع مؤشر القطاع بنسبة 0.6%، مستفيداً من صعود أسعار الذهب في ظل بحث المستثمرين عن أصول أكثر أماناً لمواجهة حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي. ويشكل ارتفاع المعدن النفيس عاملاً إيجابياً لشركات التعدين المدرجة في البورصات الأوروبية، إذ يعزز توقعات

بنك إنجلترا على التحرك سريعاً نحو تيسير السياسة النقدية، خصوصاً إذا استمرت ضغوط الطاقة والتوترات الخارجية. كما تأتي البيانات البريطانية في وقت تتزايد فيه المخاوف العالمية من عودة الضغوط التضخمية، مع ارتفاع أسعار الطاقة واستمرار التوترات في الشرق الأوسط، وهو ما يجعل قرارات البنوك المركزية أكثر تعقيداً بين دعم النمو والحفاظ على استقرار الأسعار.

حساسية أسهم التكنولوجيا لأي تغير في توقعات النمو والعوائد، بعد أن أصبحت رهانات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات من أبرز محركات تقييمات الشركات خلال الفترة الماضية.

تضخم بريطاني

وعلى صعيد البيانات الاقتصادية، ارتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في بريطانيا إلى 2.9% خلال يوليو، مقارنة مع 2.6% في يونيو، عندما سجل أدنى مستوياته في 15 شهراً. ويضيف تسارع التضخم البريطاني عاملاً جديداً إلى حسابات المستثمرين بشأن السياسة النقدية، إذ إن استمرار الأسعار فوق المستويات المستهدفة قد يقلص قدرة

وتعرضت شركات أشباه الموصلات لضغوط إضافية بعدما أفادت تقارير بأن معدل الإيرادات السنوية لشركة «أنثروبك» بلغ 65 مليار دولار في نهاية يوليو، وهو ما خيب آمال بعض المستثمرين الذين كانوا يراهنون على وتيرة نمو أقوى، ودفع إلى موجة بيع في أسهم شركات مرتبطة بالقطاع.

وتصدرت «سوتك» الخسائر بهبوط سهمها 4.4%، فيما تراجعت أسهم «نوردك سيميكوندكتور» و«سكاوت 24» بنسب تراوحت بين 2.1% و2.3%. ما ساهم في إبقاء مؤشر التكنولوجيا تحت الضغط وحد من قدرة «ستوكس 600» على تسجيل مكاسب. وتكشف هذه التحركات عن استمرار

نيكي يفقد 3.16% ويسجل أكبر خسارة في ثلاثة أسابيع

موجة التكنولوجيا تهوي بالأسهم اليابانية

وتصدر سهم «ميركاري» للبيع بالتجزئة عبر الإنترنت قائمة الراجين على مؤشر «نيكي» بارتفاع 6.19%، تلاه سهم «شيفت» بمكاسب بلغت 3.43%، ثم «إم3» الذي ارتفع 2.18%.

النفط والفائدة

ويبقى ارتفاع النفط أحد أهم مصادر القلق بالنسبة إلى المستثمرين اليابانيين، نظراً لاعتماد اليابان الكبير على استيراد الطاقة. ويعني استمرار أسعار الخام عند مستويات مرتفعة زيادة فاتورة الواردات وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل بالنسبة إلى الشركات.

وفي الوقت نفسه، يزد صعود عوائد السندات الأميركية الضغوط على تقييمات الأسهم عالمياً، خصوصاً شركات التكنولوجيا والنمو. كما يعيد ارتفاع النفط المخاوف من التضخم، وهو ما قد يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم توقعاتهم بشأن أسعار الفائدة العالمية. وتتزايد حساسية السوق اليابانية لهذه العوامل في ظل الجمع بين ارتفاع تكاليف الطاقة وضعف الين وتقلبات الأسواق الأميركية، ما يجعل المستثمرين أكثر ميلاً إلى تقليص المخاطر والابتعاد عن الأسهم التي سجلت ارتفاعات قوية في الفترات السابقة.

طوكيو تترقب هدوء الأسواق العالمية

ويتوقف اتجاه الأسهم اليابانية خلال الجلسات المقبلة بدرجة كبيرة على أداء وول ستريت وتحركات عوائد السندات وأسعار النفط. فأي هدوء في التوترات الجيوسياسية قد يخفف الضغوط على الخام والعوائد، ويمنح أسهم التكنولوجيا اليابانية فرصة لتعويض جزء من خسائرها. أما استمرار صعود النفط والعوائد، بالتزامن مع ضعف شهية المخاطرة عالمياً، فقد يبقى الضغط على «نيكي»، خصوصاً شركات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي. وبعد خسارة تجاوزت 3% في جلسة واحدة، تبدو سوق طوكيو أمام اختبار مهم لقدرتها على امتصاص موجة البيع العالمية، وسط ترقب المستثمرين لأي إشارات قد تعيد الاستقرار إلى التكنولوجيا وأسواق السندات.

أرباح مخيبة

وامتدت الخسائر إلى الشركات المرتبطة بالاستهلاك المحلي، إذ هوى سهم «بان باسيفيك إنترناشونال»، المشغلة لسلسلة متاجر «دون كيشوت»، بنسبة 11.08%، بعدما أعلنت الشركة نتائج أرباح جاءت دون توقعات المستثمرين عقب إغلاق السوق الثلاثاء.

وعزت الشركة ضعف نتائجها إلى تراجع الين وارتفاع تكاليف الطاقة، وهما عاملان يبرزان التحديات التي تواجهها الشركات اليابانية في البيئة الاقتصادية الحالية. فضعف العملة يرفع تكلفة الواردات، بينما يؤدي ارتفاع النفط إلى زيادة مصروفات التشغيل والنقل والطاقة. وفي المقابل، تمكن عدد محدود من الأسهم من تحقيق مكاسب رغم موجة الهبوط الواسعة،

بلغ 12.60%، مع تعرض الشركات المرتبطة بالتكنولوجيا وأشباه الموصلات لضغوط قوية. كما انخفض سهم مجموعة «سوفت بنك» بنسبة 6.47%، وهو من الأسهم الأكثر حساسية لتحركات قطاع التكنولوجيا العالمي نظراً إلى استثمارات المجموعة الكبيرة في شركات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا. وتزامن ذلك مع تراجع شهية المستثمرين تجاه الشركات التي تعتمد على توقعات النمو المستقبلية المرتفعة.

وتعكس خسائر هذه الأسهم مدى تأثير السوق اليابانية بالتطورات في قطاع التكنولوجيا الأميركي، خاصة أن طفرة الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات كانت من المحركات المهمة لصعود العديد من الشركات خلال الفترة الماضية، ما يجعلها أكثر عرضة لجني الأرباح عندما ترتفع العوائد وتتراجع شهية المخاطرة.

ويعكس ذلك انتقال الضغوط بين الأسواق بصورة متسارعة، إذ تبدأ التوترات الجيوسياسية برفع أسعار الطاقة، قبل أن تتزايد توقعات التضخم وترتفع عوائد السندات، لتتعرض بعد ذلك أسهم النمو والتكنولوجيا لعمليات بيع واسعة.

خسائر واسعة

واتسم التراجع الياباني باتساع نطاق الخسائر، إذ ارتفع 45 سهماً فقط من بين الشركات المدرجة على مؤشر «نيكي»، مقابل انخفاض 179 سهماً، بينما استقر سهم واحد دون تغيير. وتعكس هذه الأرقام قوة موجة البيع التي سيطرت على الجلسة، وعدم اقتصرها على عدد محدود من الشركات الكبرى. وتصدر سهم «فوروكاوا إلكتروك» قائمة الخاسرين بعدما هوى 13.69%، فيما جاء سهم «كيوكسيا هولدنج» في المرتبة التالية بانخفاض

سجلت الأسهم اليابانية تراجعاً حاداً في ختام تعاملات الأربعاء، إذ تكبد مؤشر «نيكي» أكبر خسارة يومية في ثلاثة أسابيع، متأثراً بموجة بيع قوية ضربت أسهم شركات التكنولوجيا في وول ستريت خلال الجلسة السابقة، وانتقلت سريعاً إلى السوق اليابانية مع تراجع شهية المستثمرين للمخاطرة.

وانخفض «نيكي» بنسبة 3.16% ليلغلق عند 65326.42 نقطة، مسجلاً أكبر هبوط له منذ 27 يوليو، فيما تراجع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 3.09% إلى 4012.31 نقطة، في إشارة إلى أن عمليات البيع لم تقتصر على التكنولوجيا وإنما امتدت إلى قطاعات عديدة بالسوق. وجاء الأداء الضعيف بعد إغلاق مؤشرات الأسهم الأميركية الرئيسية على انخفاض، وسط تراجع التوقعات بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب في الشرق الأوسط، ما دفع المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للأصول عالية المخاطر.

عدوى أميركية

وكان قطاع التكنولوجيا في قلب موجة البيع العالمية، بعدما هوى مؤشر فيلادلفيا لأسهم شركات أشباه الموصلات بنحو 5% في وول ستريت، وهو ما انعكس بقوة على نظيره الياباني، نظراً للارتباط الوثيق بين شركات الرقائق ومعدات تصنيع أشباه الموصلات في السوقين.

وتزامنت خسائر الأسهم الأميركية مع ارتفاع أسعار النفط وهبوط أسعار السندات الحكومية عالمياً، ما دفع عوائد سندات الخزانة الأميركية إلى تسجيل قفزة حادة. ويشكل ارتفاع العوائد ضغطاً مباشراً على أسهم التكنولوجيا والنمو، إذ يقلل جاذبية الشركات التي تعتمد تقييماتها المرتفعة على توقعات الأرباح المستقبلية.

وقالت مامي ساوادا، محللة استراتيجيات الأسهم في «نومورا للأوراق المالية»، إن استمرار الحذر من ارتفاع أسعار النفط الخام، إلى جانب المخاوف من احتمال رفع أسعار الفائدة، يؤدي إلى عمليات بيع مكثفة في أسهم الشركات ذات النمو المرتفع، مشيرة إلى ظهور الاتجاه نفسه في سوق الأسهم اليابانية.



أكثر من 500 ألف برميل تتجه إلى الولايات المتحدة

النفط الفنزويلي يعزز إمدادات المصافي الأميركية

1 واشنطن ترسل النفط لدعم إنتاج الخام الفنزويلي الثقيل

2 صادرات فنزويلا النفطية تقفز 19.7 % خلال العام الحالي

قال وكيل وزارة الطاقة الأميركية، كايل هاوستفيت، إن نحو نصف إنتاج فنزويلا من النفط يتم تصديره حالياً إلى الولايات المتحدة، مع تجاوز الكميات المصدرة 500 ألف برميل خلال الشهرين الماضيين.

وأوضح هاوستفيت، خلال فعالية أقيمت في هيوستن، أن هذه الكميات تمثل ما يقرب من نصف الإنتاج القادم من فنزويلا، التي تنتج حالياً نحو 1.25 مليون برميل يومياً.

ويتجه الخام الفنزويلي إلى المصافي الأميركية التي بُنيت خصيصاً لمعالجة هذا النوع من النفط، ما يعزز العلاقة بين إنتاج فنزويلا واحتياجات قطاع التكرير في الولايات المتحدة. وفي المقابل، تتدفق منتجات نفطية أميركية إلى فنزويلا للمساعدة في دعم عمليات الإنتاج، في إطار تبادل للطاقة بين البلدين يستفيد من طبيعة الخام الفنزويلي واحتياجاته التشغيلية.

وفي الوقت نفسه، أشار إلى أن البلاد تواجه عجزاً في إمدادات الغاز الطبيعي يبلغ نحو 500 مليون قدم مكعب يومياً. وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع تحركات جديدة لجذب الشركات إلى قطاع النفط الفنزويلي وتطوير مناطق إنتاج إضافية.

اتفاقيات جديدة

وعلى صعيد متصل، أعلنت وزيرة النفط الفنزويلية، باولا هيناو، أن بلادها وقعت اتفاقيات مع شركتي «هانت أوليل» و«إس إل بي» لتقاسم الإنتاج في منطقتين نفطيتين بريتين.

وجاء الإعلان بعدما وقع مسؤولون فنزويليون عقوداً لتقاسم الإنتاج في المنطقتين، في إطار التحركات الرامية إلى دعم قطاع النفط وزيادة قدراته الإنتاجية. وتتزامن الاتفاقيات الجديدة مع ارتفاع الصادرات والإنتاج، إضافة إلى زيادة تدفقات النفط الفنزويلي باتجاه الولايات

إلى بلوغ 1.245 مليون برميل يومياً بنهاية أغسطس، في وقت سجلت فيه صادرات البلاد النفطية نمواً بنسبة 19.7% منذ بداية العام. وأكد مارتنينز حاجة فنزويلا إلى المواد المخففة المستخدمة مع أنواع النفط الأثقل، مشيراً إلى ضرورة تطوير هذه المواد داخل البلاد.

تحديث المصافي

وأشار مارتنينز إلى حاجة قطاع الطاقة الفنزويلي إلى تحسين مصافي النفط وتحديثها وتوسيع قدراتها، بالتزامن مع الجهود المبذولة لزيادة إنتاج الوقود. وارتفع إنتاج فنزويلا من الوقود بنسبة 12.9% منذ بداية العام، وهو ما ساهم في زيادة استهلاك الوقود محلياً بنسبة 5.4%. وقال مارتنينز إن فنزويلا بذلت جهداً كبيراً لإصلاح قطاع الطاقة، وإنها تتطلع الآن إلى تحقيق نتائج ملموسة على صعيد التنمية.

شراكة طاقة

وأوضح هاوستفيت أن الولايات المتحدة ترسل أكثر من 100 ألف برميل يومياً من النفط إلى فنزويلا، حيث تستخدم في خلطها مع أنواع النفط الخام الأثقل للمساعدة في عمليات الإنتاج. ووصف المسؤول الأميركي العلاقة بأنها «شراكة طاقة ممتازة»، مشيراً إلى أن المسافة بين البلدين منطقية وأن السوق مفتوحة، بما يخلق قيمة حقيقية لطرفي الصفقة. كما سلط الضوء على التقدم الذي تحقق في فنزويلا، مؤكداً أهمية احترام بنود العقود في إطار التعاون القائم. من جانبه، قال جوفاني مارتنينز، نائب رئيس شركة النفط الحكومية الفنزويلية «PDVSA»، خلال الفعالية نفسها، إن الولايات المتحدة تحتاج إلى أنواع النفط الثقيل الفنزويلية لتغذية اقتصادها. وأضاف أن إنتاج فنزويلا من الخام يتجه



التضخم يرتفع إلى 2.9 % مع زيادة أسعار الغاز والكهرباء

الطاقة تعيد التضخم لواجهة الاقتصاد البريطاني

1 فواتير الطاقة ترتفع 13% وتضغط على تكاليف المعيشة

2 بنك إنجلترا يواجه معادلة صعبة بين الأسعار والنمو



جديدة في معركته مع التضخم، بعدما ارتفع المعدل إلى 2.9 % من 2.6 % في يونيو، متجاوزاً توقعات البنك البالغة 2.8 %. وجاءت الزيادة بعد رفع سقف فواتير الطاقة بنحو 13 %، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الغاز والنفط واضطرابات أسواق الطاقة المرتبطة بالحرب في إيران. ومع ابتعاد التضخم مجدداً عن هدف البنك البالغ 2 %، ستظل أسعار الطاقة عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه تكلفة المعيشة ومسار الأسعار، بينما يواجه صانعو السياسة النقدية معادلة تجمع بين احتواء التضخم وعدم إضعاف زخم الاقتصاد.

وقال وزير المالية جون هيلي، عقب صدور البيانات، إن «تضخم حرب إيران» لا يزال يؤثر على الأسعار في الداخل البريطاني. وأكد في الوقت نفسه أن الاقتصاد البريطاني يتمتع بال مرونة، مشيراً إلى وجود مزيد من العمل المطلوب لاستعادة الأمل وبناء اقتصاد أقوى. وتأتي تصريحات الوزير بينما تراقب الحكومة والبنك المركزي مسار أسعار الطاقة لمعرفة ما إذا كانت الزيادة الحالية مؤقتة أم ستستمر خلال الأشهر المقبلة.

الطاقة تختبر مسار التضخم البريطاني

تضع بيانات يوليو بنك إنجلترا أمام مرحلة

الاقتصادي، خصوصاً إذا استمرت صدمة الطاقة وبدأ تأثيرها يظهر في قطاعات أوسع.

اختبار الفائدة

وتصبح مهمة السياسة النقدية أكثر تعقيداً عندما يكون ارتفاع التضخم مدفوعاً بعوامل مرتبطة بالطاقة، إذ إن تحركات أسعار الغاز والنفط العالمية لا تخضع بصورة مباشرة لأدوات بنك إنجلترا.

لكن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف الشركات، ومن ثم انتقال هذه الزيادات إلى المستهلكين، وهو ما يوسع نطاق الضغوط التضخمية.

دفع معدل التضخم إلى أعلى مستوى منذ مارس. وتعكس أرقام يوليو بدرجة كبيرة تأثير صدمة الطاقة المرتبطة بالحرب في إيران والاضطرابات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية. وأدت الحرب إلى ارتفاع تكاليف الغاز والنفط، بالتزامن مع اضطرابات حركة الشحن في المنطقة، ما يزيد المخاوف من استمرار الضغوط على أسعار الطاقة خلال الأشهر المقبلة. ويمثل استمرار ارتفاع الطاقة خطراً إضافياً على الأسر البريطانية، إذ لا تتوقف آثاره عند فواتير الغاز والكهرباء، وإنما يمكن أن تنتقل زيادة التكاليف إلى قطاعات أخرى.

مسار التضخم

وكان التضخم البريطاني قد بدأ اتجاهاً هبوطياً قبل اندلاع الحرب في نهاية فبراير، بعدما بلغ ذروته عند 3.8 % العام الماضي. ومنذ ذلك الحين، كان التضخم يتحرك تدريجياً باتجاه هدف بنك إنجلترا البالغ 2 %، قبل أن تؤدي زيادة تكاليف الطاقة إلى عكس جزء من هذا المسار خلال يوليو. ويعيد ارتفاع التضخم ملف تكلفة المعيشة إلى الواجهة أمام حكومة رئيس الوزراء الجديد أندي بيرنهام، في وقت تسعى فيه الحكومة إلى منح الأسر مساحة أكبر للتعامل مع ارتفاع الأسعار. ويزيد أسعار الطاقة المرتفعة من صعوبة هذه المهمة، نظراً إلى تأثيرها المباشر في ميزانيات الأسر، بالتزامن مع إمكانية انتقالها إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى.

كما يضع ارتفاع التضخم بنك إنجلترا أمام خيارات أكثر صعوبة، إذ يحتاج البنك إلى موازنة مكافحة الأسعار مع الحفاظ على النشاط

يواجه بنك إنجلترا اختباراً جديداً في مسار مكافحة التضخم، مع عودة أسعار الطاقة إلى الضغط على تكاليف المعيشة في بريطانيا، في وقت تستمر فيه تداعيات حرب إيران في التأثير على أسواق الطاقة العالمية.

ولا تقتصر أهمية ارتفاع فواتير الطاقة على تأثيرها المباشر في معدل التضخم، وإنما تمتد إلى مخاطر انتقال ارتفاع التكاليف إلى قطاعات أخرى، ما قد يضع البنك أمام معادلة صعبة تجمع بين الحاجة إلى احتواء ضغوط الأسعار والحفاظ على زخم الاقتصاد.

ومع عودة التضخم إلى الارتفاع، تقلص مساحة المناورة أمام صانعي السياسة النقدية، خصوصاً إذا استمرت صدمة أسعار الطاقة لفترة أطول وأدت إلى اتساع نطاق ارتفاع الأسعار داخل الاقتصاد. وأظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني ارتفاع التضخم خلال يوليو إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر، بعدما وصل إلى 2.9 %، مقابل 2.6 % في يونيو، الذي كان يمثل أدنى مستوى للتضخم خلال 15 شهراً.

فواتير مرتفعة

وجاء ارتفاع التضخم متوافقاً مع توقعات الاقتصاديين، لكنه تجاوز تقديرات بنك إنجلترا، الذي كان يتوقع وصول المعدل إلى 2.8 %. وكانت أسعار الطاقة من أبرز العوامل التي دفعت التضخم إلى الصعود، بعدما رفعت هيئة تنظيم الطاقة البريطانية «أوفجيم» الحد الأقصى المسموح لشركات الطاقة بفرضه على الأسر بنحو 13 % في بداية يوليو.

وأدت هذه الخطوة إلى زيادة حادة في أسعار الغاز والكهرباء التي تحملها الأسر، ما ساهم في



الذكاء الاصطناعي يطارد الغش والقطب الشمالي يبحث عن دور

رسوم ترامب تدفع التجارة نحو التحايل

شحنات مشبوهة تقفز خمسة أضعاف بعد الرسوم الأميركية

1

رقابة ذكية

ويرى إيفان سميث، الرئيس التنفيذي لشركة «ألتانا»، أن نجاح القواعد يعتمد على قدرة سلطات التفتيش على معرفة ما جرى للبضائع قبل وصولها إلى الحدود الأميركية، مشيراً إلى أن البيانات التي تقدمها الأطراف المعنية يمكن تزويرها بسهولة.

وهنا تراهن واشنطن على الذكاء الاصطناعي في تحليل كميات ضخمة من بيانات التجارة والشحن واكتشاف الأنماط غير المعتادة. فمن الممكن، على سبيل المثال، مقارنة حجم الواردات والصادرات لدولة معينة، ورصد الزيادات المفاجئة في تدفقات سلع محددة بعد فرض الرسوم، وتتبع مسارات الحاويات ومدد بقائها في الموانئ.

لكن تحديد وجود مشكلة على مستوى مليارات الدولارات يختلف جذرياً عن إثبات الاحتيال في شحنة بعينها. فالبيانات يمكن أن تكشف أن حاوية بقيت في المكسيك لفترة قصيرة قبل دخول الولايات المتحدة، لكنها لا تستطيع وحدها إثبات ما إذا كانت المنتجات الموجودة داخلها خضعت بالفعل لعملية تصنيع كافية لتغيير بلد منشئها.

تكلفة الامتثال

ويحذر رايان بيترسن، الرئيس التنفيذي لشركة «فلكسبورت» المتخصصة في تكنولوجيا الخدمات

الرسوم الجمركية، لأن الفارق الكبير بين التعريفات المفروضة على الدول المختلفة يجعل تغيير منشأ السلعة، سواء على الأوراق أو من خلال عمليات محدودة في دولة وسيطة، أكثر إغراءً من الناحية المالية.

قفزة ضخمة

وتكشف تقديرات شركة البيانات «ألتانا»، التي استعانت بها الإدارة الأميركية لرصد أنماط التجارة المشبوهة باستخدام الذكاء الاصطناعي، عن اتساع محتمل للمشكلة منذ الإعلان عن الرسوم الجمركية في «يوم التحرير» خلال أبريل الماضي. وبحسب الشركة، ارتفعت قيمة الشحنات المصنفة ضمن عمليات «إعادة الشحن» خمسة أضعاف، لتقفز من نحو 5 مليارات دولار إلى 25 مليار دولار بعد الرسوم الجديدة. وتركز جانب مهم من الزيادة عبر المكسيك، التي تتمتع بمعاملة جمركية منخفضة بموجب اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا «USMCA».

وتسعى إدارة ترامب نتيجة لذلك إلى تشديد قواعد المنشأ ضمن الاتفاقية، بما يجعل تمرير السلع الصينية أو غيرها عبر المكسيك للاستفادة من التعريفات التفضيلية أكثر صعوبة. إلا أن وضع قواعد أكثر صرامة لا يضمن وحده وقف التحايل إذا لم تمتلك السلطات وسائل للتحقق مما حدث فعلياً للمنتجات في المراحل السابقة من سلسلة التوريد.

تواجه السياسة التجارية للرئيس الأميركي دونالد ترامب تحدياً جديداً يتمثل في تنامي محاولات الالتفاف على الرسوم الجمركية المرتفعة، بعدما خلقت الزيادات الكبيرة في التعريفات حوافز أقوى أمام الشركات والمصدرين لإخفاء المنشأ الحقيقي للبضائع أو تمريرها عبر دول تتمتع بمعاملة جمركية أفضل. وبينما تتحرك واشنطن لتشديد الرقابة والاستعانة بالذكاء الاصطناعي، تبرز مشكلة أكثر تعقيداً تتعلق بقدرتها على التحقق فعلياً مما يحدث للبضائع عبر سلاسل التوريد العالمية. وأصدرت الإدارة الأميركية تقريراً مطولاً حمل بوضوح توجهات مستشار التجارة في البيت الأبيض بيتر نافارو، منتقداً الشركاء التجاريين لعدم بذل جهود كافية لمنع ما تصفه الإدارة بعمليات «إعادة الشحن». لكن المشكلة التي تستهدفها واشنطن تتعلق بصورة أدق بالاحتيال في تحديد بلد المنشأ، وليس بعملية إعادة الشحن نفسها، التي تعد ممارسة طبيعية ومشروعة في التجارة الدولية.

منشأ مزيف

ويتمثل الاحتيال في إعادة تصنيف سلع قادمة من دولة تواجه رسوماً أميركية مرتفعة، مثل الصين، باعتبارها قادمة من دولة تخضع لتعريفات أقل، مثل المكسيك. ويمكن أيضاً تمرير المنتجات عبر دولة ثانية والادعاء بأنها خضعت هناك لـ«تحول جوهري» يؤهلها للحصول على معاملة جمركية تفضيلية عند دخول السوق الأميركية. أما إعادة الشحن في مفهومها التجاري، فهي مجرد تفريغ البضائع وإعادة تحميلها خلال رحلتها إلى الوجهة النهائية، ويمكن أن تحدث بصورة قانونية لأسباب لوجستية متعددة. لذلك فإن الخلط بين العملية المشروعة والاحتيال في قواعد المنشأ قد يعقد مهمة الإدارة نفسها، خصوصاً في ظل طبيعة شبكات التجارة الحديثة التي تمر فيها السلع والمكونات عبر عدة دول قبل وصولها إلى المستهلك النهائي. وتزداد المشكلة كلما ارتفعت

المنشأ، إذ توجد وسائل أبسط للتهرب من الرسوم، أبرزها التصريح بقيمة أقل من القيمة الحقيقية للشحنة. وتصبح مثل هذه الممارسات أكثر جاذبية عندما ترتفع قيمة التعريفة التي يمكن تفاديها.

وهذه إحدى المفارقات الأساسية في سياسة الرسوم المرتفعة: فكلما زادت التعريفات بهدف حماية الاقتصاد المحلي أو الضغط على الشركاء التجاريين، ارتفع العائد المحتمل من التحايل عليها. وبالتالي، يتعين على السلطات تخصيص موارد أكبر للرقابة والتحقق والتفتيش، فيما تتحمل الشركات تكاليف إضافية لإثبات امتثالها.

وبالتوازي مع الجدل الأميركي حول طرق انتقال السلع، ظهر مسار تجاري مختلف تماماً يؤثر اهتمام قطاع الشحن العالمي، بعدما بدأت شركات نقل بحري صينية تشغيل خدمة منتظمة خلال أشهر الصيف عبر القطب الشمالي، ما أثار تساؤلات بشأن إمكانية ظهور طريق جديد يختصر الرحلات بين آسيا وأوروبا.

طريق قطبي

ومن الناحية النظرية، يوفر الممر الشمالي فرصة جذابة، إذ يمكنه خفض مدة بعض الرحلات بين الصين وأوروبا بصورة كبيرة مقارنة بالمرور عبر قناة السويس أو الدوران حول أفريقيا. كما يمنح بकिन طريقاً بديلاً في وقت تتزايد فيه المخاوف من تسييس نقاط الاختناق

اللوجستية، من محدودية الاعتماد على بيانات حركة البضائع وحدها. فمؤشرات مثل «مدة الكوثر» تكشف مقدار الوقت الذي قضته الشحنة في مكان معين، لكنها لا توضح طبيعة العمليات التي أجريت عليها خلال تلك الفترة.

ومن دون وجود موظفين أميركيين قادرين على إجراء عمليات تفتيش واسعة في الموانئ الأجنبية، يصبح إثبات أن المنتجات لم تخضع لـ«تحول جوهري» مهمة شديدة الصعوبة. كما يبدو إنشاء قوة عالمية من موظفي الجمارك وحماية الحدود الأميركية ونشرها في الدول المصدرة، بما فيها الصين، خياراً بعيداً عن الواقع.

ونتيجة لذلك، قد ينتقل جانب كبير من المسؤولية إلى الوسطاء الجمركيين وشركات الخدمات اللوجستية. ويتوقع بيترسن أن تضطر هذه الشركات إلى إجراء عمليات تحقق أكثر شمولاً من العملاء، بصورة تقترب من إجراءات «اعرف عميلك» المستخدمة في القطاع المصرفي، وهو ما يعني المزيد من المستندات والموظفين والتكاليف. وبالتالي، فإن محاولة واشنطن إغلاق منافذ الاحتيال قد تفرض في الوقت نفسه أعباء إضافية على الشركات التي تعمل بصورة قانونية، وتزيد تكلفة التجارة حتى بالنسبة للشحنات التي لا تتضمن أي تحايل.

حواجز الغش

ولا يقتصر الخطر على التلاعب ببذل

اقتصاد الحاويات

سفن الحاويات العملاقة التي تصل طاقتها إلى نحو 20 ألف وحدة مكافئة، والتي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الحديث لنقل الحاويات. أما السفن القادرة حالياً على استخدام الطريق الشمالي فتبلغ طاقتها نحو عُشر هذه السعة، وهو فارق كبير يضعف اقتصاديات التشغيل حتى إذا كان زمن الرحلة أقصر.

تجارية كبيرة، وهو ما يسمح لشركات الشحن بخدمة أسواق متعددة في رحلة واحدة وتحقيق الاستفادة القصوى من السفن العملاقة. في المقابل، لا يوفر الساحل المتجمد في شمال روسيا شبكة مماثلة من الأسواق والموانئ.

ويضاف إلى ذلك قيد تقني بالغ الأهمية، إذ تصبح المياه ضحلة قرب الطرف الشرقي من الممر القطبي الشمالي، بما يمنع مرور

كما أن المقارنة بين المسار القطبي وطريق قناة السويس لا يمكن أن تقوم على المساواة والزمن فقط. فسفن الحاويات الحديثة لا تتحرك عادة من ميناء آسيوي إلى ميناء أوروبي دون توقف، وإنما تخدم سلسلة من الأسواق والموانئ على امتداد الرحلة. ويوفر المسار التقليدي عبر مضيق ملقا والمحيط الهندي وقناة السويس إمكانية تفريغ وتحميل الحاويات في عدة مراكز

البحرية العالمية.

لكن تحويل هذه الميزة الجغرافية إلى مسار تجاري واسع الاستخدام يواجه عقبات ضخمة. فالخدمة الحالية يمكن تشغيلها لنحو ثلاثة أشهر فقط خلال الصيف، كما تحتاج السفن إلى خدمات كاسحات الجليد، ما يضيف تكاليف تشغيلية ويحد من القدرة على الاعتماد على الطريق طوال العام.

وتواجه شركات الشحن الغربية أيضاً مخاطر بيئية وسمعة محتملة إذا وقع حادث في البيئة القطبية شديدة الحساسية، إلى جانب مشكلة سياسية أكثر تعقيداً تتمثل في وقوع أجزاء أساسية من الطريق تحت السيطرة الروسية.

وتحتاج الشركات المستخدمة للممر إلى التعامل مع شركة كاسحات الجليد الروسية «أتومفلوت»، الخاضعة لعقوبات أميركية وأوروبية، وهو ما يجعل استخدام الطريق غير متاح عملياً أمام عدد كبير من الشركات الغربية وعمالها.

الممر الشمالي يبقى ورقة استراتيجية

ويبدو الممر القطبي في المرحلة الراهنة أقرب إلى أداة جيوسياسية تمنح الصين القدرة على إظهار امتلاكها خيارات بديلة، وليس منافساً جاهزاً لقناة السويس أو طرق التجارة التقليدية. فبينما تستفيد استراتيجياً من إثبات قدرتها على تنويع المسارات في عالم أصبحت فيه المضائق والممرات البحرية جزءاً من الصراعات السياسية والاقتصادية.

لكن نقص البنية التحتية، وغياب الموانئ والأسواق على امتداد الطريق، وضحالة المياه، والحاجة إلى كاسحات الجليد، والعقوبات المفروضة على روسيا، كلها عوامل تحد من قدرته على التحول إلى ممر رئيسي للحاويات. وهكذا، سواء تعلق الأمر بمحاولات واشنطن منع التحايل على الرسوم أو بمحاولة الصين تطوير طريق قطبي جديد، تكشف التطورات أن إعادة رسم خريطة التجارة العالمية أكثر تعقيداً من مجرد رفع الحواجز الجمركية أو اختصار المسافة بين ميناءين.

ضحالة

المياه تحد من عبور سفن الحاويات العملاقة

العقوبات

الروسية تعرقل استخدام شركات الغرب للطريق الشمالي

الممر

القطبي يعد برحلات أقصر لكنه يواجه عقبات

تشديد

قواعد المنشأ يهدد الشركات بتكاليف امتثال إضافية

المعدن الأصفر يرتفع 0.5 % إلى 4356.29 دولار للأوقية

تراجع الدولار يعيد البريق لأسعار الذهب

1 الأسواق تسعر احتمال تثبيت الفائدة الأميركية عند 67%

2 توترات هرمز تمنح المعدن النفيس دعماً جيوسياسياً إضافياً



التحركات الحادة التي شهدتها أسواق الدين العالمية نتيجة المخاوف من التضخم واحتمال استمرار البنوك المركزية في سياسات نقدية أكثر تشدداً مما كانت الأسواق تتوقع سابقاً.

مسار ضبابي

ورغم مكاسب الأربعاء، فإن تحديد اتجاه واضح للذهب خلال الفترة القريبة قد يظل صعباً، في ظل وجود مجموعة من العوامل المتعارضة التي تتحكم في قرارات المستثمرين. وقال نيكوس تزابوراس، كبير محللي الأسواق لدى «ترادو.كوم» التابعة لمجموعة «جيفرين»، إن المعدن قد يواجه صعوبة في تحديد مسار واضح على المدى القريب، إذ تتحرك الأسعار بين عوامل متضاربة، فيما توازن الأسواق بين استمرار التوترات الجيوسياسية والتغير المحتمل في مسار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. فمن ناحية، تمنح المخاطر السياسية والعسكرية الذهب دعماً باعتباره ملاذاً آمناً، ومن ناحية أخرى، يمكن لارتفاع التضخم أن يبقي أسعار الفائدة وعوائد السندات عند مستويات مرتفعة، وهو ما يقلص جاذبية المعدن الذي لا

استعادت أسعار الذهب جانباً من قوتها خلال تعاملات الأربعاء، مستفيدة من تراجع الدولار وانحسار الضغوط القادمة من أسواق السندات العالمية، بعدما ابتعدت العوائد عن مستويات تاريخية سجلتها في الجلسة السابقة. ويأتي التعافي بينما يتربط المستثمرون محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بحثاً عن مؤشرات أكثر وضوحاً بشأن مستقبل السياسة النقدية.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 0.5 % إلى 4356.29 دولار للأوقية بحلول الساعة 09:08 بتوقيت غرينتش، في حين تحركت العقود الأميركية الآجلة في الاتجاه المعاكس، منخفضة 0.2 % إلى 4410.30 دولار للأوقية. وتكشف التحركات المتباينة بين السوق الفورية والعقود الآجلة عن استمرار حالة الحذر، إذ يحاول المستثمرون الموازنة بين احتمالات بقاء الفائدة مرتفعة لفترة أطول، والمخاطر الجيوسياسية التي تعزز عادة الطلب على الذهب باعتباره أحد أبرز الملاذات الآمنة.

صدمة العوائد

وجاء صعود المعدن الأصفر بعدما تعرض لضغوط قوية الثلاثاء، عندما فقد نحو 2 % من قيمته بالتزامن مع قفزة كبيرة في تكاليف الاقتراض طويلة الأجل في عدد من الاقتصادات الكبرى، من الولايات المتحدة إلى ألمانيا واليابان، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عقود. ويمثل ارتفاع عوائد السندات عاملاً سلبياً رئيسياً للذهب، لأن المعدن لا يقدم لحائزيه عائداً دورياً أو فائدة، وبالتالي تصبح أدوات الدين أكثر جاذبية للمستثمرين كلما ارتفعت العوائد المتاحة عليها.

لكن تباطؤ موجة بيع السندات الأربعاء سمح للعوائد بالتراجع عن قممها، بالتزامن مع انخفاض الدولار، وهو ما منح الذهب مساحة للتعافي. كما أن تراجع العملة الأميركية يجعل المعدن المقوم بالدولار أقل تكلفة بالنسبة إلى حائزي العملات الأخرى، ما يمكن أن يدعم الطلب العالمي.

وتبقى العلاقة بين الذهب والسندات شديدة الأهمية في المرحلة الحالية، خصوصاً بعد

سلسلة من البيانات الاقتصادية الأميركية الضعيفة، وهو تطور يصب في مصلحة الذهب إذا استمر، لأن انخفاض الفائدة أو حتى تراجع احتمالات زيادتها يقلل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمعدن. لكن استمرار مخاطر التضخم يجعل المشهد أكثر تعقيداً. فإذا أظهر المحضر أن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي لا يزالون يشعرون بقلق كبير حيال الأسعار، فقد تعود العوائد إلى الارتفاع ويواجه الذهب ضغوطاً جديدة. أما ظهور ميل واضح إلى تثبيت الفائدة فقد يمنح المعدن دفعة إضافية.

عامل هرمز

وعلى الجانب الجيوسياسي، لا تزال التطورات في الشرق الأوسط توفر أرضية داعمة للذهب، بالتزامن مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، أحد أهم ممرات الطاقة في العالم. وسجل النفط أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع خلال تعاملات الأربعاء، في ظل تضارب التصريحات بشأن وضع الملاحة في المضيق. وقال

الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن واشنطن لا تجري محادثات مع إيران، مؤكداً في الوقت نفسه أن مضيق هرمز مفتوح، بينما كانت إيران قد أكدت سابقاً أن الممر لا يزال مغلقاً أمام الملاحة البحرية. ويؤدي استمرار الغموض بشأن المضيق إلى زيادة الطلب على التحوط، لكنه يحمل تأثيراً مزدوجاً بالنسبة إلى الذهب. فمن جهة، تعزز المخاطر الجيوسياسية الإقبال على المعدن كملاذ آمن، ومن جهة أخرى، يؤدي ارتفاع النفط إلى زيادة المخاوف التضخمية، وهو ما قد يرفع عوائد السندات ويضغط على أسعار الذهب.

معادن متباينة

وتباين أداء بقية المعادن النفيسة خلال التعاملات، إذ انخفضت الفضة في السوق الفورية بنسبة 0.3 % إلى 63.10 دولار للأوقية، مخالفة اتجاه الذهب. في المقابل، ارتفع البلاتين بنسبة 0.8 % ليصل إلى 1726.96 دولار للأوقية، بينما زاد البلاتينيوم بنسبة محدودة بلغت 0.1 % إلى 1291.28 دولار. وتعكس هذه التحركات اختلاف العوامل

المؤثرة في كل معدن، إذ لا تعتمد الفضة والبلاتين والبلاديوم فقط على الطلب الاستثماري، وإنما تتأثر أيضاً بالطلب الصناعي وتوقعات النشاط الاقتصادي العالمي، وهو ما يؤدي أحياناً إلى تحركها بصورة مختلفة عن الذهب.

محضر الفيدرالي يرسم وجهة الذهب

وتظل أسعار الذهب في انتظار العامل الذي يمكنه حسم الصراع بين ضغوط العوائد ودعم المخاطر الجيوسياسية، وسيكون محضر الاحتياطي الفيدرالي في مقدمة المؤشرات التي قد تحدد اتجاه المعدن خلال الجلسات المقبلة.

فإذا عزز المحضر توقعات تثبيت أسعار الفائدة، بالتزامن مع استمرار تراجع الدولار والعوائد، فقد يحصل الذهب على فرصة لمواصلة تعويض خسائر الثلاثاء. أما عودة المخاوف من تشديد السياسة النقدية فقد تجدد الضغوط على المعدن. وبين هذا وذاك، ستبقى تطورات مضيق هرمز وأسعار النفط عاملاً مهماً، لتظل السوق موزعة بين البحث عن الملاذ الآمن والخشية من عودة التضخم والفائدة المرتفعة.

كبار المستثمرين يضحون 2.75 مليار دولار خلال 60 يوماً



حيتان البيتكوين تعود للشراء بقوة مجددا

1 مشتريات الكبار تعيد الزخم لسوق أنهكها الركود الطويل

2 المستثمرون يراهنون على اقتراب دورة صعود جديدة

في حيازات فئة أصغر من المستثمرين تعرف باسم «الدافين»، ما يوفر مؤشراً على اتساع نطاق التجميع وعدم اقتصراره على أكبر المحافظ.

ويمكن أن يؤدي استمرار هذا الاتجاه إلى تقليص كمية البيتكوين المتاحة للبيع، خصوصاً أن كبار المستثمرين يميلون عادة إلى الاحتفاظ بأصولهم لفترات أطول مقارنة بمتداولي التجزئة. ومع انخفاض المعروض المتاح، يمكن لأي زيادة لاحقة في الطلب أن تترك أثراً أكبر على الأسعار.

شراء التراجع

ويعتبر مراقبو السوق أن العنصر الأكثر إيجابية في التحركات الأخيرة هو شراء كبار المستثمرين خلال فترة انخفاض الأسعار بدلاً من ملاحقة البيتكوين أثناء الصعود. ويختلف هذا السلوك عن عمليات الشراء المضاربة التي تحدث عادة عندما تحقق العملة مكاسب قوية ويزداد اهتمام المستثمرين الأفراد.

وتخضع تحركاتهم لمتابعة دقيقة نظراً إلى قدرتهم على التأثير في توازن العرض والطلب ومعنويات المتعاملين.

مليارات جديدة

وأظهرت بيانات منصة «كريبتو كوانت» أن حيتان البيتكوين اشتروا نحو 43 ألف عملة خلال السنتين يوماً الماضية، بقيمة تقدر بنحو 2.75 مليار دولار، وهو حجم يعكس عودة قوية لعمليات التجميع بعد فترة طويلة من الحذر. وتشير هذه المشتريات إلى استعداد أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة لتحمل مخاطر السوق في وقت لا يزال فيه الاتجاه المستقبلي غير محسوم. كما أن توقيت الشراء يحمل دلالة مهمة، إذ لم ينتظر هؤلاء المستثمرون صعود الأسعار قبل الدخول، وإنما استغلوا مرحلة الضعف لتوسيع حيازاتهم.

ولا يقتصر التحسن على الحيتان وحدهم، إذ أظهرت البيانات نمواً أيضاً

مهماً لمعرفة ما إذا كانوا سيواصلون الاحتفاظ بالعملات أم يتجهون إلى جني الأرباح.

الحيتان تراهن على صعود جديد

وتدخل البيتكوين مرحلة اختبار مهمة بعد عودة كبار المستثمرين إلى السوق وضخمهم نحو 2.75 مليار دولار خلال شهرين. فإذا استمر تجميع الحيتان والدافين بالتزامن مع تحسن الطلب من الصناديق ومتداولي التجزئة، فقد يتحول التعافي الحالي إلى موجة صعود أوسع. أما إذا توقفت المشتريات أو عادت التدفقات الاستثمارية إلى التراجع، فقد يتبين أن التحرك الأخير مجرد مرحلة مؤقتة، وحتى تتضح الصورة، تبقى الـ43 ألف بيتكوين التي جمعها كبار المستثمرين واحدة من أبرز الإشارات إلى تغير المزاج في سوق أنهكها الركود، وربما بداية رهان جديد على عودة العملة المشفرة إلى مسار الصعود.

إشارة القاع

ويرى مراقبون أن عودة الحيتان قد تكون من العلامات المبكرة على وصول السوق إلى القاع، إذ غالباً ما تظهر عمليات التجميع عندما تتراجع المضاربات ويصبح التشاؤم أكثر انتشاراً بين المستثمرين. لكن هذه المشتريات لا تعني بالضرورة أن دورة صعود جديدة بدأت بالفعل. فالبيتكوين لا تزال شديدة الحساسية للتطورات التنظيمية وشهية المستثمرين تجاه المخاطر، ويمكن لأي تغير مفاجئ في هذه العوامل أن يعيد الضغوط سريعاً. ولذلك يحتاج تأكيد التحول إلى مؤشرات إضافية، أبرزها استمرار مشتريات المحافظ الكبيرة، وعودة التدفقات إلى الصناديق الاستثمارية، وتحسن أحجام التداول، إلى جانب زيادة مشاركة المستثمرين الأفراد. كما سيكون سلوك الحيتان خلال أي ارتفاعات مقبلة

فالشراء أثناء التراجع قد يعكس قناعة لدى الحيتان بأن مستويات الأسعار الحالية توفر فرصة استثمارية طويلة الأجل، وأن احتمالات الصعود أصبحت أكبر مقارنة بالمخاطر. كما يعكس قدرة هذه الفئة على تحمل التقلبات وعدم الاضطرار إلى البيع السريع عند حدوث انخفاضات قصيرة الأجل. وتأتي هذه التطورات بعدما أنهك الركود السوق وأدى إلى تراجع نشاط المستثمرين الأفراد، الذين يمثلون عادة أحد المحركات الرئيسية لمراحل الصعود القوية. كما تعرضت الصناديق الاستثمارية لتدفقات خارجة بمليارات الدولارات، ما ساهم في إضعاف الطلب. ويبدو أن كبار المستثمرين يحاولون هذه المرة التحرك قبل عودة متداولي التجزئة، وهو نمط شهدته سوق العملات المشفرة في دورات سابقة، عندما بدأت المحافظ الكبيرة بالتجميع خلال فترات الهدوء قبل أن تتسع المشاركة مع تحسن الأسعار.

الإمدادات تتراجع مع استهداف المصافي وارتفاع الطلب الموسمي

نقص البنزين يعيد القيود إلى موسكو

1 محطات موسكو تحدد مبيعات البنزين مع نقص الإمدادات

2 روسيا تحظر صادرات الوقود وتبدأ استيراد منتجات بترولية



أعادت بعض محطات الوقود في موسكو فرض قيود على شراء البنزين، مع تفاقم نقص الإمدادات المرتبط بالهجمات الأوكرانية بطائرات مسيرة على مصافي النفط الروسية، بالتزامن مع قوة الطلب الموسمي على الوقود، بحسب ما نقلته «رويترز» عن شهود وموردين.

وبدأ نقص الوقود في التفاقم منذ مايو، قبل أن يمتد إلى معظم المناطق الروسية بحلول يوليو، بعدما كانت محطات في العاصمة موسكو قد تمكنت خلال يونيو من تخفيف موجة سابقة من القيود على شراء الوقود. وتأتي عودة القيود في وقت تواصل فيه أوكرانيا استهداف مصافي النفط الروسية بطائرات مسيرة، في محاولة لتقويض جهود موسكو الحربية وتقليص الإيرادات التي تحصل عليها من قطاع الطاقة.

ودفعت الضغوط المتزايدة على سوق الوقود السلطات الروسية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف تعزيز الإمدادات المحلية، كان أبرزها حظر تصدير البنزين والديزل لتوفير كميات أكبر للسوق الداخلية.

كما خففت السلطات متطلبات جودة الوقود، وبدأت في استيراد منتجات بترولية، في محاولة للتعامل مع نقص الإمدادات الذي توسع خلال الأشهر الماضية ووصل إلى معظم المناطق الروسية.

ورصد شهود من «رويترز» طوابير طويلة أمام بعض محطات التزود بالوقود في موسكو والمنطقة المحيطة بها، مع استمرار تأثير نقص الإمدادات وارتفاع الطلب الموسمي. وتعكس عودة الطوابير الضغوط التي تواجهها سوق الوقود الروسية، بعدما تمكنت محطات في موسكو من

تخفيف القيود خلال يونيو، قبل أن تعود بعض المحطات إلى فرض حدود على مشتريات المستهلكين. وقال أحد موظفي خدمة العملاء في شركة «غازبروم نفت» إن مبيعات البنزين والديزل في محطات التزود بالوقود التابعة للشركة في موسكو ستقتصر على نحو 40 لتراً لكل عميل. وفي محطات أخرى تابعة للشركة،

لا تزال مبيعات الديزل متاحة من دون قيود، في حين جرى تحديد كمية البنزين التي يمكن شراؤها بنحو 60 لتراً لكل مركبة. ولم تقتصر القيود على محطات «غازبروم نفت»، إذ أعلنت شركات روسية أخرى، من بينها «روسنفت» و«لوك أويل» و«تاتنفت»، تطبيق إجراءات مماثلة في محطات الوقود التابعة لها.

وتأتي هذه الإجراءات مع استمرار تداعيات الهجمات الأوكرانية على مصافي النفط الروسية، والتي تستهدف التأثير على قطاع الطاقة وتقليص الإيرادات التي تحصل عليها موسكو منه. وتزامنت الهجمات مع طلب موسمي قوي على الوقود، ما أدى إلى زيادة الضغوط على الإمدادات المحلية ودفع السلطات إلى التدخل عبر وقف

الصادرات وتخفيف متطلبات الجودة والاستعانة بالواردات. تواجه سوق الوقود الروسية ضغوطاً متزايدة بعدما امتد النقص، الذي بدأ يتفاقم في مايو، إلى معظم مناطق البلاد بحلول يوليو، بالتزامن مع استمرار استهداف المصافي والطلب الموسمي القوي. وتحاول السلطات تعزيز المعروض المحلي عبر حظر صادرات البنزين

والديزل واستيراد منتجات بترولية، بينما لجأت شركات الوقود إلى تحديد مشتريات العملاء. وفي موسكو، وصلت القيود في بعض محطات «غازبروم نفت» إلى نحو 40 لتراً لكل عميل، بينما حُدد شراء البنزين في محطات أخرى بنحو 60 لتراً لكل مركبة، بالتزامن مع تطبيق «روسنفت» و«لوك أويل» و«تاتنفت» إجراءات مماثلة.

الشركة تخصص 28.9 مليار دولار لتعزيز عوائد المساهمين

هاينكس تطلق أكبر إعادة شراء للأسهم

أعلنت شركة «إس كيه هاينكس»، إحدى أبرز شركات صناعة الرقائق في كوريا الجنوبية، الأربعاء، إعادة شراء أسهم بقيمة قياسية تبلغ 40 تريليون وون، ما يعادل 28.9 مليار دولار، في خطوة تستهدف تعزيز عوائد المساهمين ودعم السهم بعد التراجعات الحادة التي شهدتها قطاع التكنولوجيا. وتعد الشركة من المنتجين الرئيسيين لرقائق الذاكرة ذات النطاق الترددي العالي «HBM»، المستخدمة في تشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، واستفاد سهمها بقوة منذ بداية العام من الطفرة الكبيرة في الطلب على هذه الرقائق.

لكن السهم تعرض لتحول حاد خلال يوليو، إذ تراجع بنحو 50% بعدما كان قد بلغ ذروته في يونيو، مع تصاعد مخاوف المستثمرين من أن الاستثمارات الضخمة الموجهة إلى الذكاء الاصطناعي قد لا تحقق العوائد المتوقعة بالسرعة المأمولة.

ورغم تعافي السهم خلال أغسطس، عاد ليرتاج بقوة الأربعاء، منخفضاً بنسبة 9.8%، وسط تجدد القلق المحيط بأسهم التكنولوجيا بالتزامن مع ارتفاع التضخم وعوائد السندات الحكومية وأسعار النفط. وبعد إغلاق السوق، أعلنت «إس كيه هاينكس» موافقة مجلس إدارتها على خطة لإعادة شراء وإلغاء أسهم خزينة بقيمة 40 تريليون وون.

وأوضحت الشركة أن القرار يستهدف «إعادة تخصيص رأس المال بكفاءة وتعزيز قيمة المساهمين»، مشيرة إلى اعتقادها بأن سهمها يجري تداوله عند مستويات أقل من قيمته الجوهرية.

وتأتي عملية إعادة الشراء بعد خطوة اتخذها رئيس مجموعة «إس كيه»، تشي تاي-وون، في أواخر يوليو، عندما اشترى أسهماً في الشركة بقيمة نحو 4.8 مليار وون.



وقدرتها على توليد السيولة، إلى جانب أوضاع الأسواق. وتأتي خطة إعادة شراء الأسهم في وقت تحقق فيه «إس كيه هاينكس» أداءً مالياً قوياً مدفوعاً بالطلب المتزايد على رقائق الذاكرة المتطورة المستخدمة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وكانت الشركة قد أعلنت الشهر الماضي ارتفاع صافي أرباحها بأكثر من 1200% خلال الربع الثاني، مستفيدة من الطلب القوي

على رقائق الذكاء الاصطناعي. كما ساهمت الأرباح القياسية التي حققتها الشركة إلى جانب منافستها المحلية «سامسونغ إلكترونيكس» في تعزيز التفاؤل تجاه آفاق الاقتصاد الكوري الجنوبي. وتنتج الشركتان رقائق ذاكرة متطورة أصبحت مكوناً رئيسياً في البنية التحتية المستخدمة لتشغيل أنظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ما جعلهما من أبرز المستفيدين من زيادة الإنفاق العالمي على هذا القطاع.

وساعد الأداء القوي للشركتين في دفع مؤشر «كوسبي» الكوري الجنوبي إلى مستوى قياسي تجاوز 9 آلاف نقطة في منتصف يونيو، قبل أن يتراجع لاحقاً بالتزامن مع موجة الهبوط التي ضربت أسهم التكنولوجيا.

وعززت «إس كيه هاينكس» توقعاتها المرتبطة بالطلب المستقبلي بعدما كشفت عن اتفاق يمتد لخمس سنوات لتوريد رقائق ذاكرة بقيمة 750 مليار دولار إلى مجموعة من عمالقة التكنولوجيا العالميين.

وتشمل قائمة الشركات المستفيدة من الإمدادات شركة «إنفيديا»، في وقت يستمر فيه الطلب على رقائق الذاكرة المستخدمة في تشغيل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. ويأتي الاتفاق بالتزامن مع النمو الكبير الذي سجلته أرباح الشركة خلال الربع الثاني، ما يعكس حجم الطلب على رقائقها المتطورة رغم المخاوف التي ظهرت في الأسواق بشأن سرعة تحقيق العوائد من الاستثمارات الضخمة في الذكاء الاصطناعي.

تجمع «إس كيه هاينكس» بين خطة قياسية لإعادة شراء الأسهم بقيمة 28.9 مليار دولار ونمو قوي في الأرباح مدفوع بالطلب على رقائق الذكاء الاصطناعي، في محاولة لتعزيز قيمة المساهمين بعد التقلبات الحادة التي تعرض لها السهم.

وبعد ارتفاع صافي الأرباح بأكثر من 1200% خلال الربع الثاني، تواصل الشركة الاستفادة من الطلب العالمي على رقائق الذاكرة ذات النطاق الترددي العالي. كما يدعم اتفاق توريد الرقائق الممتد لخمس سنوات بقيمة 750 مليار دولار توقعات الشركة، بينما أكدت أنها ستواصل دراسة عمليات إضافية لإعادة شراء وإلغاء الأسهم وفقاً للتدفقات النقدية وظروف السوق والأرباح القابلة للتوزيع.

برنت يقترب من 92 دولاراً مع تصاعد المخاطر

توترات هرمز تدفع النفط لأعلى مستوياته

1 الخلاف الإماراتي الإيراني يرفع علاوة المخاطر بأسواق الطاقة

2 ناقلات نفط تغير مسارها وسط اضطرابات مضيق هرمز

الاقتصادات المستوردة للطاقة ستواجه ارتفاعاً في فواتير الواردات، بينما قد تتضرر هوامش أرباح الشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة. وفي المقابل، تستفيد الدول والشركات المنتجة للنفط من تحسين الإيرادات، ما يعيد رسم خريطة الراجين والخاسرين من موجة الأسعار الجديدة.

السوق يترقب مسار الإمدادات الفعلية وتبقى حركة النفط خلال المرحلة المقبلة رهناً بمدى تحول المخاطر السياسية والعسكرية إلى اضطرابات فعلية وممتدة في الإمدادات. فإذا استمرت الناقلات في تغيير مساراتها أو تزايدت الحوادث الأمنية حول مضيق هرمز، فقد تواجه السوق ضغوطاً إضافية تدفع الأسعار إلى مستويات أعلى، خصوصاً مع شح الديزل وتراجع المخزونات الأميركية.

أما إذا هدأت التوترات واستعادت حركة الشحن قدرأ أكبر من الانتظام، فقد تتراجع علاوة المخاطر التي تراكمت في الأسعار خلال الجلسات الأخيرة. لكن استمرار غياب تسوية سياسية للحرب، والخلاف بين الإمارات وإيران، وتعتل بعض تدفقات الطاقة الروسية، كلها عوامل تجعل احتمالات الهبوط الحاد محدودة في الوقت الحالي. ولذلك تبدو الأسواق أمام مرحلة يصبح فيها عدد الناقلات التي تعبر الممرات الحيوية وكميات الخام والوقود التي تصل فعلياً إلى المشتري أكثر تأثيراً على الأسعار من التصريحات السياسية وحدها.

على مستوى البلاد، بما يشمل مركز كوشينغ في ولاية أوكلاهوما، وهو نقطة التسليم الرئيسية للعقود الآجلة لخام غرب تكساس.

كما أشارت التقديرات إلى تراجع مخزونات نواتج التقطير التي تضم الديزل، الأمر الذي يزيد حساسية السوق لأي اضطراب جديد في الإمدادات. ويترقب المستثمرون البيانات الرسمية لتحديد ما إذا كان الانخفاض يمثل اتجاهأ مستمراً أم حركة مؤقتة، لكن التزامنه مع المخاطر الجيوسياسية وشح المنتجات المكررة يوفر دعماً واضحاً للأسعار في الوقت الراهن. ويضع انخفاض المخزون السوق أمام معادلة أكثر تعقيداً، لأن قدرة الولايات المتحدة على امتصاص صدمات الإمدادات تصبح أكثر أهمية عندما تتراجع المخزونات التجارية في الوقت الذي تواجه فيه طرق الشحن الرئيسية مخاطر متزايدة.

تضخم عالمي

ويثير صعود النفط والديزل مخاوف تتجاوز أسواق الطاقة إلى الاقتصاد العالمي، إذ يمكن لاستمرار الأسعار المرتفعة أن يعرقل جهود البنوك المركزية لاحتواء التضخم. فارتفاع تكلفة الوقود ينتقل تدريجياً إلى أسعار النقل والإنتاج والمواد الغذائية والسلع المصنعة، ما قد يدفع الشركات إلى تحميل المستهلكين جزءاً من الزيادة.

وتصبح هذه المخاطر أكثر حساسية إذا استمر خام برنت بالقرب من 90 دولاراً أو تجاوزها لفترة طويلة، لأن

شح الديزل

وتبدو سوق الديزل العالمية أكثر تأثراً من غيرها بالتطورات الراهنة، مع تعطل جزء من التدفقات القادمة من الشرق الأوسط وتعليق موسكو صادراتها. وأدى هذا النقص إلى قفزة غير مسبوقة في هوامش التكرير، إذ تجاوز هامش إنتاج الديزل من النفط الخام في الولايات المتحدة مستوى 100 دولار للبرميل، مسجلاً أعلى مستوى على الإطلاق. وفي أوروبا، تضاعفت العقود الآجلة لزيوت الغاز بأكثر من مرتين منذ بداية العام، ما يعكس حجم الاختلال بين العرض والطلب. ويكتسب الديزل أهمية اقتصادية خاصة لارتباطه المباشر بالنقل والشاحنات والآلات الزراعية والصناعة، ولذلك فإن استمرار ارتفاعه قد يترك تأثيراً أكثر وضوحاً على معدلات التضخم مقارنة بارتفاع أسعار الخام وحده.

كما يعني اتساع هوامش التكرير أن تكلفة الطاقة الحقيقية التي يتحملها الاقتصاد أصبحت أعلى بكثير مما يوحي به سعر برميل الخام الذي يدور حول 90 دولاراً، إذ يدفع المستهلك النهائي تكلفة إضافية نتيجة نقص المنتجات المكررة وارتفاع مصروفات النقل والتأمين والتكرير.

مخزونات هابطة

وفي الولايات المتحدة، قدمت بيانات المخزونات دعماً إضافياً للأسعار، بعدما أظهرت تقديرات معهد البترول الأمريكي انخفاضاً متواضعاً في مخزونات الخام

عن الأطراف المختلفة.

أسعار مرتفعة

وكان النفط قد سجل ارتفاعات قوية منذ اندلاع الصراع في الشرق الأوسط أواخر فبراير، ما أضاف ضغوطاً تضخمية جديدة على الاقتصاد العالمي. وتزامن ذلك مع استمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع الطاقة، خصوصاً بعد الهجمات التي طالت مصافي ومنشآت وأسهمت في زيادة شح الإمدادات. ولا تقتصر الأزمة على النفط الخام، إذ ارتفعت أسعار المنتجات المكررة، وعلى رأسها الديزل، بوتيرة تفوق صعود الخام نفسه. وتنعكس هذه الزيادة مباشرة على تكاليف النقل البري والشحن والزراعة والقطاع الصناعي، ما يجعل أثر ارتفاع الطاقة أوسع من مجرد زيادة تكلفة الوقود بالنسبة للمستهلكين، ويفتح الباب أمام موجة جديدة من الضغوط على أسعار السلع والخدمات.

وترى بريانكا ساتشديفا، رئيسة رؤى الأسواق لدى «فيليب نوبا»، أن المرحلة التالية من تحرك النفط قد تكون مرتبطة بدرجة أقل بظهور عنوان سياسي أو عسكري دراماتيكي جديد، وبدرجة أكبر بمخاوف المتعاملين من الوقوف على الجانب الخطأ من حركة التجارة الفعلية. ويعني ذلك أن السوق بدأت تركز بصورة متزايدة على تدفقات البراميل وحركة الناقلات ومستويات المخزون.

1.1 % إلى 85.85 دولار للبرميل. كما ارتفعت عقود أكتوبر الأكثر تداولاً بنسبة 1.2 % إلى 85.03 دولار، في إشارة إلى اتساع نطاق القلق في السوق وعدم اقتصره على العقود الأقرب أجلاً.

توتر إقليمي

وجاءت موجة الارتفاع بعدما أعلنت الإمارات قطع جميع العلاقات الاقتصادية مع إيران، إثر اتهامها طهران بإطلاق صاروخين باليستيين على أراضيها، وهو تطور رفع مستوى المخاوف من اتساع دائرة المواجهة وانعكاسها بصورة مباشرة على منشآت الطاقة وطرق الشحن في الخليج. ويضيف هذا التصعيد طبقة جديدة من المخاطر إلى سوق تعاني بالفعل من اضطرابات الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل والتأمين.

وفي الوقت نفسه، أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، الثلاثاء، عدم وجود محادثات جارية مع طهران، بينما بقي الخلاف بشأن وضع مضيق هرمز من دون تسوية واضحة. وأدى غياب مؤشرات على انفراجة سياسية قريبة إلى تعزيز علاوة المخاطر الجيوسياسية في أسعار الخام، إذ بات المتعاملون يراقبون بصورة أكبر قدرة ناقلات النفط على عبور المنطقة وليس فقط التصريحات السياسية والدبلوماسية الصادرة

قفزت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في نحو ثلاثة أسابيع، مع عودة المخاطر الجيوسياسية إلى صدارة العوامل المحركة للأسواق، بعدما تصاعد التوتر الإقليمي على خلفية الخلاف بين الإمارات وإيران، بالتزامن مع استمرار الغموض بشأن مستقبل الحرب الدائرة في الشرق الأوسط منذ نحو ستة أشهر. وجاء الصعود الجديد ليؤكد أن أسواق الطاقة لا تزال شديدة الحساسية لأي تطورات يمكن أن تهدد حركة الإمدادات، خصوصاً عبر مضيق هرمز الذي يمثل أحد أهم شرايين تجارة النفط العالمية. وارتفعت العقود الآجلة لمزيج «برنت» تسليم أكتوبر بنسبة 0.9 % لتصل إلى 91.81 دولار للبرميل بحلول الساعة 10:49 صباحاً بتوقيت لندن، مواصلة مكاسبها لليوم الرابع على التوالي، بينما صعدت عقود خام «غرب تكساس» الوسيط تسليم سبتمبر، التي تنتهي بنسبة

الأسواق تترقب الإمدادات الفعلية أكثر من التصريحات السياسية

شريان الطاقة

زادت المخاوف بشأن حركة الملاحة بعد إعلان المملكة المتحدة تعرض سفينة لهجوم بمقذوف أثناء خروجها من المضيق، ما أدى إلى إصابة شخص واحد. كما أظهرت بيانات تتبع السفن، الأربعاء، أن ثلاث ناقلات نفط عملاقة مرتبطة بالصين عادت أدرجها عند نقطة المرور الحيوية في الخليج العربي، في تطور يعكس بصورة عملية حجم المخاطر التي تواجهها شركات الشحن. وتحمل مثل هذه التحركات أهمية

كبيرة بالنسبة للأسواق، لأن أي تراجع ملموس في حركة الناقلات يمكن أن يتحول سريعاً إلى مشكلة فعلية في الإمدادات، حتى إذا ظلت كميات الإنتاج نفسها مستقرة. فتعتل الشحن يرفع تكاليف التأمين والنقل ويؤخر وصول الخام إلى المصافي، كما يدفع المشتريين إلى البحث عن مصادر بديلة، وهو ما يخلق منافسة إضافية على البراميل المتاحة خارج المنطقة ويرفع الأسعار.

المخزونات الأميركية تتراجع وتدعم موجة ارتفاع أسعار الخام

أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال 16

التحليل المالي وأثره في تقييم الأداء المؤسسي

كتب جورج حبيب

القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملًا لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على



يمثل التحليل المالي عملية متكاملة تهدف إلى فهم الوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها من خلال دراسة البيانات والقوائم المالية، والاستناد إلى مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تساعد على قراءة النتائج بصورة أكثر دقة. ويعد التحليل المالي من الركائز المهمة في إدارة الأعمال، نظراً لدوره في دعم اتخاذ القرار وتوفير أساس يستند إلى معلومات مالية واضحة وشاملة.

ويرتكز التحليل المالي على مجموعة من المفاهيم الأساسية، من أبرزها دراسة القوائم المالية، وتحليل النسب والمؤشرات المالية، وتقييم مستويات الأداء، إلى جانب فهم العلاقة بين الإيرادات والتكاليف. ويساعد هذا التحليل المؤسسات على تحديد مواطن القوة والضعف في أدائها المالي، واكتشاف المجالات التي تحتاج إلى تحسين، بما يدعم تطوير الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف المالية والتشغيلية على المدى الطويل.

ومن الجوانب المهمة في التحليل المالي تقييم التدفقات النقدية، إذ تكشف حركة النقد داخل المؤسسة وخارجها عن قدرتها على تمويل عملياتها اليومية والاستثمار في فرص النمو والوفاء بالتزاماتها المالية. كما توفر مؤشرات مهمة حول مستوى السيولة واستدامة النشاط، خاصة أن تحقيق الأرباح لا يعني بالضرورة توفر السيولة الكافية، فقد تحقق المؤسسة أرباحاً محاسبية في الوقت الذي تواجه فيه ضغوطاً نقدية نتيجة ضعف التدفقات التشغيلية.

القوائم المالية الأساسية

تمثل القوائم المالية الأساس الذي تستند إليه عملية التحليل المالي، فهي توفر صورة منظمة عن الأداء المالي والوضع الاقتصادي للمؤسسة، وتقدم المعلومات اللازمة لتقييم قدرتها على تحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية. كما تعد مصدراً رئيسياً للمعلومات التي تعتمد عليها الإدارة والمستثمرون والمقرضون في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

وتشمل القوائم المالية الأساسية الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، حيث تؤدي كل قائمة وظيفة مختلفة ضمن الصورة المالية المتكاملة للمؤسسة. ويساعد فهم هذه القوائم وتحليلها بصورة دقيقة على تقييم الأداء، وتحسين القرارات التشغيلية والمالية، وتعزيز قدرة المؤسسة على التخطيط وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

وتبرز الميزانية العمومية بوصفها إحدى أهم القوائم المالية، إذ توضح الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ محدد، من خلال عرض ما تمتلكه من أصول، وما عليها من التزامات، إلى جانب حقوق الملكية التي تمثل صافي القيمة العائدة للمساهمين. وتنقسم الميزانية بصورة رئيسية إلى ثلاثة عناصر هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

وتشمل الأصول الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المؤسسة وتستخدمها في ممارسة

نشاطها وتوليد الإيرادات، مثل النقد والحسابات المدينة والمخزون والممتلكات. أما الالتزامات، فتتمثل ما يترتب على المؤسسة من التزامات مالية تجاه الأطراف الأخرى، بما في ذلك الديون والقروض المستحقة. في حين تعبر حقوق الملكية عن الفرق بين إجمالي الأصول والالتزامات، وتوضح القيمة المتبقية التي تعود إلى المساهمين.

ولا تقتصر أهمية الميزانية العمومية على إظهار الوضع المالي للمؤسسة في تاريخ محدد، بل توفر أيضاً أساساً لتقييم قدرتها على تمويل عملياتها المستقبلية، والوفاء بالتزاماتها، وإدارة مواردها، ودعم خطط النمو والتوسع.

قائمة الدخل

تركز قائمة الدخل على قياس الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، سواء كانت ربع سنة أو سنة مالية كاملة، من خلال عرض الإيرادات التي حققتها من بيع المنتجات أو تقديم الخدمات، مقابل المصروفات والتكاليف التي تكبدتها لتحقيق تلك الإيرادات. ويساعد تحليل هذه القائمة على تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، ومدى كفاءتها في إدارة تكاليفها ومواردها.

وتتدرج قائمة الدخل عادة من الإيرادات، ثم تكلفة البضائع أو الخدمات المباعة للوصول إلى إجمالي الربح. يلي ذلك احتساب المصروفات التشغيلية، بما فيها مصروفات البيع والتسويق والإدارة، وصولاً إلى صافي الربح. ومن خلال قراءة هذه العناصر ومقارنة تطورها عبر الفترات المختلفة، تستطيع المؤسسة تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، سواء

المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد الأرباح، إلى جانب العائد على حقوق الملكية الذي يعكس مستوى العائد المتحقق للمساهمين مقارنة بحجم الأموال التي استثمرتها في المؤسسة. وتساعد قراءة هذه المؤشرات مجتمعة على تحديد مصادر القوة ومواطن الضعف، وتوجيه الموارد نحو المجالات التي يمكن أن تسهم في تحسين الأداء المالي.

هوامش الربح والعائد على الاستثمار والأصول

تمثل هامش الربح ومعدلات العائد على الاستثمار والأصول مجموعة مهمة من المؤشرات التي تستخدم لقياس كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح والاستفادة من الموارد المتاحة لها. ولا تقتصر أهمية هذه المؤشرات على قياس النتائج المالية، بل تمتد إلى تقييم مدى نجاح الإدارة في توظيف رأس المال والأصول والاستثمارات لتحقيق عوائد مناسبة.

ويعكس العائد على الاستثمار مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد مقارنة بحجم الموارد التي تم توظيفها في الاستثمار، بينما يوضح العائد على الأصول مدى كفاءة استخدام الأصول المتاحة في توليد الأرباح. ويساعد الجمع بين هذه المؤشرات وهوامش الربح على فهم العلاقة بين الإيرادات والتكاليف والموارد المستخدمة في تحقيق النتائج المالية.

كما توفر هذه المؤشرات لإدارة والمستثمرين رؤية أكثر دقة حول كفاءة العمليات والمبادرات الاستراتيجية، وتساعد على مقارنة العوائد المتحققة بحجم الموارد المستخدمة في تحقيقها. ومن خلال تحليل معدلات العائد وهوامش الربح، يمكن تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتقييم كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية، بما يدعم خطط النمو والتوسع ويعزز قدرة المؤسسة على تحقيق الاستدامة المالية.

أكبر. كما يساعد الإدارة على تحسين إدارة النقد ورأس المال العامل، وتعزيز قدرتها على الحفاظ على استقرار عملياتها.

مؤشرات الأداء المالي الرئيسية

تعد مؤشرات الأداء المالي من الأدوات الأساسية التي تساعد على قراءة الوضع المالي للمؤسسة وتقييم مدى كفاءتها في تحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية. فهي توفر إطاراً لقياس الأداء من جوانب متعددة، تشمل الربحية والكفاءة التشغيلية واستخدام الأصول وهيكل رأس المال، بما يسمح بتكوين صورة أكثر وضوحاً عن نقاط القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير.

ومن خلال متابعة هذه المؤشرات وتحليل تطورها عبر الفترات المختلفة، تستطيع المؤسسات اكتشاف التحديات المالية في وقت مبكر، وتقييم مدى فاعلية الاستراتيجيات المتبعة، واتخاذ قرارات تساعد على تحسين الأداء ودعم النمو المستدام.

ويأتي مؤشر الربحية في مقدمة مؤشرات الأداء المالي، إذ يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أنشطتها وعملياتها المختلفة. وتوفر مؤشرات الربحية قراءة واضحة لدى كفاءة المؤسسة في تحويل إيراداتها إلى أرباح، ومن أبرزها هامش الربح الإجمالي الذي يوضح نسبة الربح المتبقية بعد احتساب تكلفة المبيعات، ويعكس مدى كفاءة المؤسسة في إدارة تكاليف الإنتاج أو تقديم الخدمات.

كما يمثل هامش الربح التشغيلي مؤشراً مهماً على كفاءة النشاط الأساسي للمؤسسة، إذ يقيس الأرباح الناتجة عن العمليات التشغيلية بعد احتساب المصروفات المرتبطة بها، بما يساعد على تقييم قدرة الإدارة على ضبط التكاليف وتحسين كفاءة التشغيل.

وتشمل مؤشرات الربحية أيضاً العائد على الأصول، الذي يقيس مدى فاعلية

وتوفر قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة لتقييم قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها اليومي، والاستثمار في فرص النمو، والوفاء بالتزاماتها المالية. كما يساعد تحليلها على اكتشاف أي ضغوط أو فجوات محتملة في السيولة في وقت مبكر، بما يتيح للإدارة اتخاذ إجراءات مناسبة لتحسين إدارة النقد وتعزيز الاستقرار المالي.

نسب السيولة

تمثل نسب السيولة إحدى الأدوات الأساسية في التحليل المالي، إذ تركز على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والمحافظة على استقرار عملياتها اليومية. وتوفر هذه النسب مؤشرات تساعد الإدارة والمستثمرين والمقرضين على تقييم مستوى السيولة المتاحة ومدى قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات القريبة دون التعرض لضغوط مالية كبيرة.

ومن أبرز هذه المؤشرات نسبة التداول، التي تقيس العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وتوضح مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة. وكلما كانت مكونات الأصول المتداولة أكثر قدرة على التحول إلى نقد، زادت قدرة المؤسسة على التعامل مع التزاماتها قصيرة الأجل.

كما تعد نسبة السيولة السريعة من المؤشرات المهمة، إذ تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على بيع المخزون أو تصفيته. ولذلك توفر هذه النسبة قراءة أكثر تحفظاً لمستوى السيولة، كونها تستبعد الأصول التي قد تحتاج إلى فترة أطول للتحول إلى نقد.

ويتيح تحليل نسب السيولة للمؤسسة رصد أي فجوات محتملة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، والتعامل معها قبل أن تتحول إلى ضغوط مالية

من خلال ضبط التكاليف ورفع كفاءة الإنفاق أو تعزيز الإيرادات، بما يوفر صورة أكثر وضوحاً عن أدائها المالي. كما تتيح مقارنة هامش الربح بين الفترات المختلفة تقييم مدى قدرة المؤسسة على المحافظة على كفاءة عملياتها، وتحديد ما إذا كان تغير الأرباح ناتجاً عن نمو الإيرادات أو ارتفاع التكاليف والمصروفات، وهو ما يدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن التسعير والإنفاق والتوسع.

قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية التي تركز على حركة النقد داخل المؤسسة وخارجها خلال فترة زمنية محددة، وتوضح مصادر السيولة واستخداماتها من خلال تصنيف التدفقات إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية. ويساعد هذا التصنيف في تكوين صورة واضحة عن كيفية إدارة المؤسسة لمواردها النقدية وقدرتها على المحافظة على مستوى مناسب من السيولة.

وتعكس التدفقات النقدية التشغيلية حركة النقد الناتجة عن النشاط الأساسي للمؤسسة، مثل المتحصلات من بيع المنتجات أو الخدمات والدفعات المرتبطة بالمصروفات التشغيلية. أما التدفقات الاستثمارية، فتتعلق بالنقد المستخدم أو المتولد من الاستثمارات طويلة الأجل، مثل شراء الأصول أو بيعها. في حين ترتبط التدفقات التمويلية بالعمليات التي تؤثر في مصادر تمويل المؤسسة، مثل إصدار الأسهم أو الحصول على القروض وسدادها.

النتائج المالية توفر أساساً لتطوير الخطط والاستراتيجيات

قراءة الاتجاهات وتقييم القدرة التنافسية

أكبر عند ربطها بالعوامل المؤثرة في النتائج. فقد يرتبط نمو الإيرادات بإطلاق منتجات جديدة أو التوسع في أسواق إضافية، بينما قد تعكس تراجعات الأرباح ارتفاع التكاليف أو تغيرات في ظروف القطاع. ومن خلال تحليل هذه المتغيرات، تستطيع الإدارة التمييز بين التحولات المؤقتة والتغيرات الهيكلية، وتطوير استجابات أكثر ملاءمة لدعم النمو والاستدامة.

ويركز تحليل الاتجاهات على متابعة تطور المؤشرات المالية والتشغيلية بمرور الوقت، للكشف عن الأنماط التي قد تشير إلى تحسن مستدام أو تراجع يحتاج إلى تدخل. ولا يقتصر ذلك على الإيرادات، بل يشمل المصروفات والأرباح والتدفقات النقدية ومؤشرات الربحية والسيولة، بما يوفر قراءة أكثر شمولاً لمسار المؤسسة وقدرتها على تنفيذ أهدافها. وتكتسب المقارنات الزمنية أهمية

يمثل تحليل الاتجاهات والمقارنات مع الشركات المنافسة أداة مهمة لفهم تطور أداء المؤسسة وتقييم موقعها ضمن القطاع الذي تعمل فيه. ويتيح هذا النهج مقارنة النتائج المالية والتشغيلية عبر فترات زمنية مختلفة، إلى جانب قياس الأداء مقابل المؤسسات المماثلة، بما يساعد الإدارة على تحديد نقاط القوة التي يمكن البناء عليها والجوانب التي تحتاج إلى معالجة.

كفاءة استخدام الموارد
تعزز قدرة المؤسسات
على تحقيق أهدافها

مؤشرات الربحية
والسيولة ترسم صورة
أوضح عن المركز المالي

بواسطة طائرات مسيرة

أمازون تعتزم توسيع نطاق خدمة توصيل الطرود الصغيرة



أعلنت «أمازون» خططها لتوفير خدمة توصيل الطرود الصغيرة والخفيفة الوزن بواسطة طائرات مسيرة في نحو 500 مدينة أمريكية بحلول نهاية العام. وأوضحت منصة التسوق الإلكتروني، في منشور على مدونتها، أن التوسع المخطط لخدمة «برايم إير» سيمثل زيادة ستة أضعاف مقارنة بنطاقها الحالي، وأن الطائرات المسيرة يمكنها حمل طرود يصل وزنها إلى 2.3 كيلو جرام. وفي عام 2013، تعهد مؤسس الشركة جيف بيزوس، الذي تنحى عن منصب الرئيس التنفيذي قبل خمس سنوات، بإنشاء شبكة من الطائرات المسيرة لتوصيل الطرود الصغيرة في غضون 30 دقيقة أو أقل. لكن البرنامج واجه منذ ذلك الحين تأخيرات تنظيمية، وخفضاً في عدد الموظفين، فضلاً عن تحديات تقنية ومعارضة من بعض المجتمعات التي أجريت فيها التجارب الأولية.

معلومة ورقم

6

مليارات دولار

يخسر السودان ما بين 4 و6 مليارات دولار سنوياً بسبب استمرار تراجع تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية الذي تجاوز 70 % مع استمرار الحرب في البلاد.

فواتير الطاقة ترفع التضخم في بريطانيا

من أن بنك إنجلترا توقع ارتفاعاً أقل يصل إلى 2.8 % في التقديرات التي نشرها نهاية الشهر الماضي. وجاء التضخم الأساسي، الذي يستثني تأثير أسعار الطاقة والمواد الغذائية، أعلى قليلاً من المتوقع عند 2.6 % بدلاً من 2.5 % في متوسط التوقعات باستطلاع رويترز. وقفزت أسعار الغاز 14.7 %، في أكبر زيادة منذ أكتوبر 2022، بينما ارتفعت أسعار الكهرباء 3.6 %، بعد زيادة سقف أسعار الطاقة الذي تحدده هيئة تنظيم الطاقة البريطانية «أوفجيم» بنسبة 13 % الشهر الماضي.

ارتفع معدل التضخم في بريطانيا الشهر الماضي كما كان متوقعاً ليصل إلى أعلى مستوياته منذ مارس، مدفوعاً بارتفاع فواتير الطاقة للمنازل عقب زيادة بنسبة 13 % في سقف الأسعار الذي تحدده هيئة تنظيم الطاقة البريطانية (أوفجيم). وذكر مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني أن معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين ارتفع إلى 2.9 % في يوليو مقارنة 2.6 % في يونيو. وتوقع خبراء اقتصاد استطلعت رويترز آراءهم ارتفاع التضخم إلى 2.9 %، على الرغم

دردشة اقتصادية

السوق العالمية تتجه إلى 158.5 مليار دولار بحلول 2033

مشروبات الطاقة تعيد رسم سوق المرطبات

المطاعم والمقاهي تفتح جبهة جديدة لمشروبات الطاقة

خصوصاً إذا دفعت المستهلك إلى إضافة مأكولات أخرى. كما تستفيد الصناعة من تغير مفهوم الوجبة الخفيفة لدى الأجيال الأصغر. وأظهر تقرير «سيركانا» لتطور المشروبات لعام 2026 أن 64 % من المستهلكين يتناولون أحياناً مشروباً بدلاً من وجبة خفيفة، وترتفع النسبة إلى 70 % بين الفئة العمرية من 25 إلى 34 عاماً.

ويفتح ذلك مجالاً أمام مشروبات الطاقة لمنافسة فئات أوسع، وعدم الاكتفاء بمزاحمة المشروبات الغازية، خصوصاً مع تزايد الطلب على المنتجات التي تجمع بين الراحة والطاقة والمكونات الوظيفية.

ضغوط التكلفة

ورغم توقعات النمو القوية، تواجه الشركات ارتفاع تكاليف الألمنيوم والوقود والشحن، خصوصاً في ظل الصراع الدائر في الشرق الأوسط، ما قد يضغط على هوامش الأرباح أو يدفع المنتجين إلى رفع الأسعار. كما يمكن للقيود التنظيمية والمخاوف الصحية أن تحد من التوسع، خاصة بين المستهلكين الأصغر سناً، ما يجعل الابتكار في المكونات والتسويق عاملاً حاسماً للحفاظ على النمو.

المشروبات اليومية يعيد تشكيل المنافسة

تتجه صناعة مشروبات الطاقة إلى مرحلة تتجاوز المنافسة بين «ريد بول» و«مونستر»، لتصبح سباقاً على حصة أكبر من إنفاق المستهلك اليومي. وبين سوق مرشحة لبلوغ 158.5 مليار دولار، وانتشار المنتجات الوظيفية، ودخول المطاعم والمقاهي بقوة، تبدو فرص التوسع كبيرة. لكن الحفاظ على هذا الزخم سيعتمد على قدرة الشركات على الموازنة بين الصحة والسعر والابتكار، في سوق لم تعد تنافس المشروبات الغازية فقط، وإنما تسعى إلى اقتطاع حصة متزايدة من القهوة واللوجبات الخفيفة أيضاً.



وأظهر استطلاع أجره جون تاور، محلل قطاع المطاعم لدى «سيتي بنك»، وشمل 2400 مستهلك أمريكي، أن 74 % لديهم اهتمام كبير أو متوسط بشراء مشروبات الطاقة من المطاعم والمقاهي، بينهم 44 % أبدوا اهتماماً كبيراً. ودفع ذلك سلاسل كبرى إلى دخول السوق، إذ أطلقت «ماكدونالدز» مشروب «ريد بول دراغون بيري إنرجايزر» ضمن تحديث قائمة المشروبات الباردة في مطاعمها الأمريكية، بينما طرحت «ستاربكس» تشكيلة تجمع بين الشاي الأخضر المنثج وعصير الفاكهة الفوار ومصادر نباتية للكافيين.

وجبة بديلة

وتوفر هذه المنتجات للمطاعم فرصة لرفع متوسط قيمة الطلب وهوامش الأرباح،

دول مثل لاتفيا وليتوانيا وبولندا قيوداً على بيعها لمن تقل أعمارهم عن 18 عاماً. وتضع هذه المخاوف الشركات أمام تحدي تحقيق التوازن بين توسيع قاعدة المستهلكين والحفاظ على صورة منتجاتها، خصوصاً مع تزايد التدقيق التنظيمي والوعي الصحي.

المطاعم تدخل

ولم تعد المنافسة محصورة داخل متاجر التجزئة، إذ بدأت مشروبات الطاقة تشق طريقها بقوة إلى المطاعم والمقاهي، في محاولة للاستفادة من تحولها إلى خيار يومي. وبحسب «سيركانا»، ارتفعت طلبات مشروبات الطاقة في المطاعم بنسبة 9 % خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في فبراير، بينما تراجعت طلبات القهوة والشاي.

أن نحو 75 % من جيل الألفية و80 % من جيل «زد» يستهلكون مشروبات وظيفية متنوعة، تشمل مشروبات الطاقة والمنتجات المدعمة بالفيتامينات. كما أظهر أن أكثر من نصف المشاركين مستعدون لدفع مبالغ إضافية مقابل منتجات تخدم أهدافهم الصحية، ما يعكس تحولاً في مفهوم مشروب الطاقة من مجرد مصدر للكافيين إلى منتج يقدم فوائد إضافية للمستهلك.

قلق صحي

ومع اتساع السوق، تزايدت المخاوف بشأن الإفراط في استهلاك الكافيين، خصوصاً بين الأطفال والمراهقين. وتوصي الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال وإدارة الغذاء والدواء الأمريكية بتجنب الأطفال لهذه المشروبات، بينما فرضت

لم تعد مشروبات الطاقة مجرد جرعة سريعة من الكافيين للتغلب على الإرهاق، بل تحولت تدريجياً إلى جزء من عادات الاستهلاك اليومية، مدفوعة بتغير أنماط الحياة وصعود المنتجات التي تجمع بين النشاط والصحة، إلى جانب التأثير المتزايد لمنصات التواصل الاجتماعي في قرارات الشراء.

وتشير التقديرات إلى أن حجم السوق العالمية قد يصل إلى 158.53 مليار دولار بحلول 2033، مقابل نحو 92 مليار دولار في 2026 و85.25 مليار دولار في 2025، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 8.1 % خلال الفترة من 2026 إلى 2033. وتستحوذ أميركا الشمالية على نحو 37 % من إيرادات الصناعة، التي واصلت التوسع حتى خلال الجائحة، في مؤشر على تحول مشروبات الطاقة إلى سوق استهلاكية رئيسية تنافس القهوة والمشروبات الغازية على حصة متزايدة من إنفاق المستهلكين.

سباق العلامات

وتتصدر «ريد بول» السوق بحصة عالمية تبلغ 28 %، بعدما باعت العام الماضي 14 مليار عبوة، مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 10 %، مقابل حصة تبلغ نحو 17 % لمنافستها الأقرب «مونستر بيرفريج».

لكن المنافسة لم تعد تتعلق فقط بحجم المبيعات، وإنما بقدرة الشركات على مواكبة تغير أولويات المستهلكين. ولهذا توسعت الصناعة في تقديم منتجات خالية من السكر ومنخفضة السعرات، ومدعمة بالفيتامينات والمكونات الطبيعية، لاستقطاب المستهلك الأكثر اهتماماً بالصحة.

وأصبحت منصات التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها «تيك توك»، ساحة رئيسية للمنافسة، إذ تستخدمها العلامات التجارية لربط منتجاتها بالرياضة والعمل والنشاط وأنماط الحياة المختلفة، ما يمنحها قدرة أكبر على الوصول مباشرة إلى الأجيال الأصغر سناً.

وكشف مسح أجرته «إي واي» وشمل أكثر من 2500 بالغ في الولايات المتحدة والبرازيل

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com